الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– قطب شتمة–

قسم: العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

عنوان المذكرة

محمد علي باشا وعلاقته بالخلافة العثمانية

(1805م - 1848م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

* إعداد الطالب:

الطيب محمد ضياء الدين

* إشراف الأستاذ:

زيان علي

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– قطب شتمة–

قسم: العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

عنوان المذكرة

محمد علي باشا وعلاقته بالخلافة العثمانية

(1805م - 1848م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

* إعداد الطالب:

الطيب محمد ضياء الدين

* إشراف الأستاذ:

زيان علي

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إن الحمد لله أحمده وأشكره على

عظيم نعمه وجزيل إحسانه وكرمه على

ما هداني ووفقني إليه سبحانه لا اثني ثناء

عليه إلا كما أثنى على نفسه فله الحمد والشكر أولاً

وقبل كل شيء كما إنه لا يسعني في هذا المقام الكريم إلا

أن أتوجه بخالص الشكر وجزيل الامتنان إلى الأستاذ المشرف

"زيان علي" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى

ملاحظاته ونصائحه القيمة التي أفادتني كثيرا، كما أتقدم

بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ وكل من

قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

إهداء

أ هدي هذا العمل المتواضع...

إلى من علمني وربائي ولمن له كله الفضل علي

إلى الوالدين الكريمين جزاهما الله عني كل خير

إلى كل أفراد العائلة والأقارب

إلى أختي إيمان رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى كل زملائي في التخصص، وإلى كل من علمني حرفًا، وكل من يقرأ هذا البحث

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة

إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء وعطاء، فكانوا الوقود الذي أشعل لهيب الثورة، والمشعل الذي أضاء الجزائر بعد ليل طويل.

إلى شهداء الجزائر.

مقـــدمة

مقدمة:

ارتبط تاريخ مصر المعاصر بأحداث تاريخية هامة وشخصيات بارزة كان لها عظيم الأثر في إعادة صياغة شخصية مصر الحديثة، وذلك عبر جوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كانت قد شهدت فترة بداية منتصف القرن التاسع عشر زيادة التنافس الأوروبي وتنامي التدخلات الخارجية التي تهدف بالأساس إلى تحطيم مقومات المجتمع المصري وتطبيق سياستها الاستعمارية عليه مستغلتًا في ذلك حالة الانحطاط والتخلف التي كان يعيشها هذا المجتمع، فإنها وبالاتجاه الموازي قد شهدت شخصية بارزة استطاعت إعادة بعث مصر من جديد، وإعادة بنائها لتكون قوة قادرة على مجابهة الأخطار.

لقد كانت فترة محمد علي باشا 1805م/ 1848م مليئة بالأحداث المهمة، ولكنه استطاع بفطنته وذكائه وبما يمتلكه من قدرات تجاوزها وإعادة رسم ملامح مصر من جديد، وبخاصة الجزء المرتبط بشقها الخارجي، ورسم ملامح سياستها الخارجية بما يتناسب ومصالحها الخاصة، ولعل أبرز هذه العلاقات تلك التي تربط مصر بالخلافة العثمانية كونها الحاكم لمصر لعدة قرون مضت، والمسؤولة عن إدارة شؤونها الداخلية والخارجية.

لقد جاء تعيين محمد علي باشا استجابتًا لرغبة العلماء والمصريين أنفسهم، والذين كانت مرجعيتهم مستمدة من الأزهر الشريف وتعبيرًا منهم كذلك على تطلعاتهم وأمالهم، وإن كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تعيين من هذا النوع، فإنها لا تعدوا أن تكون مؤشرًا لتلك العلاقة التي ستجمع بين مصر والخلافة العثمانية في عهد محمد علي باشا، ومنه جاء هذا الموضوع تحت عنوان: "**محمد علي باشا وعلاقته بالخلافة العثمانية (1805م-1848م)**".

الإشكالية:

وللبحث في هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

. كيف كانت علاقة محمد علي باشا مع الخلافة العثمانية في الفترة الممتدة من 1805م إلى غاية 1848م ؟.

. التساؤلات الفرعية:

. من هو محمد علي باشا؟

. ما هي الظروف التي نشأ فيها؟

. ما هي أبرز الإنجازات التي قام بها لبناء مصر؟

. كيف كانت علاقته بالخلافة العثمانية طوال فترة حكمه 1805م- 1848م؟

. كيف كان موقف الدول الأوروبية من نشاط محمد علي باشا؟

. أسباب اختيار الموضوع:

لقد تعددت أسباب اختياري للموضوع بين جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية تتمثل فيما يلي:

. نقص الدراسات المتخصصة التي تتناول شخصية محمد علي باشا وبخاصة تلك المتصلة بعلاقته بالخلافة العثمانية، على عكس جوانب أخرى قد نالت حظًا أوفر من البحث والدراسة.

. وجود رغبة دفينة في نفسي لدراسة جوانب حياة محمد علي باشا المختلفة وتلمح ما يكتنفها من الغموض، خاصة مع حجم الاهتمام المتزايد لهذه الشخصية في مختلف الأوساط وعلى مختلف الأصعدة.

. إن محمد علي باشا يعتبر من الشخصيات الفاعلة في تاريخ مصر والمنطقة العربية والإسلامية، وذالك نظرا لحجم التغيرات والإصلاحات التي قام بها والتي بقيت أثارها إلى اليوم.

. محاولة معرفة الأساليب والطرق التي سلكها وانتهجها محمد علي باشا في بناء مصر الحديثة ومعرفة حقيقة الانتقادات الموجهة إليه، والتي أثيرت بخاصة في الجانب المتصل بعلاقته بالخلافة العثمانية، وذلك بكل موضوعية.

. أهداف الدراسة:

. إبراز دور شخصية مهمة من التاريخ المصري والعربي، والإسلامي، هي شخصية محمد علي باشا، الذي أسهم عبر إصلاحاته الداخلية والخارجية في رسم ملامح مصر الحديثة.

. المساهمة في إضافة لبنة جديدة في البحث التاريخي مع إثراء المكتبة الجزائرية بدراسة تاريخية تكون منطلقًا لدارسات أخرى مستقبلية أكثر شمولا وأكثر عمقًا.

. محاولة الوقوف والتعرف على مسار العلاقات العثمانية المصرية في مراحلها المختلفة، وبخاصة في مرحلة مهمة من التاريخ المصري، هي مرحلة حكم محمد علي باشا لمصر (1805م- 1848م).

. محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة في تسليط الضوء على جوانب مهمة من حياة محمد علي باشا، بداية من مولده ونشأته إلى غاية وفاته.

. منهج الدراسة:

اعتمدت في دراستي هذه على المناهج الآتية:

. المنهج الوصفي: استخدمته في رصد مختلف الأحداث والوقائع وترتيبها ترتيبا كرنولوجيا من خلال وصف حركة محمد علي باشا الإصلاحية في مصر، ووصف المراحل التي عاشها محمد علي باشا منذ ولادته إلى غاية وفاته.

. المنهج التحليلي: وظفته عند جمع المعلومات والبيانات التاريخية، ثم تحليلها ومقارنتها وربطها بالظروف المحيطة بها.

. المنهج المقارن: وظّفته عند عقد المقارنة بين مختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي كانت قبل مجيء محمد علي باشا وتوليه للحكم والمرحلة التي حكم فيها، وهو ما سيسمح بمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين المرحلتين.

شرح الخطة:

اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على خطة مقسمة إلى مقدمة ومدخل عام وثلاثة فصول، وفي الأخير، خاتمة مردفة بمجموعة من الملاحق لها علاقة بموضوع الدراسة، ثم فهرس الموضوعات.

وفي المقدمة قمت بطرح إشكالية الدراسة مع ذكر دوافع وأسباب اختيار الموضوع، ثم ذكر الأهداف التي أصبوا الوصول إليها، وكذلك ذكر المناهج المتبعة مع تقييم المصادر والمراجع المستعملة وذكر الصعوبات التي واجهتني.

***المدخل العام:** تحدثت فيه عن الأوضاع العامة التي سبقت مجيء "محمد علي باشا" إلى أرض مصر، كما إني ركزت هنا على الأوضاع السياسية كونها العنصر البارز الذي مهد لكل الأحداث التي ستأتي فيما بعد، فقد شهدت هذه الفترة جلاء الحملة الفرنسية مع ما ترتب

على ذلك من أحداث خطيرة، كان من أبرزها عودة الصراع على السلطة بين مختلف العناصر الفاعلة في أرض مصر.

*__الفصل الأول__: تحدثت فيه عن شخصية محمد علي باشا بداية بمولده ونشأته مع ذكر أخلاقه وصفاته، مرورًا بالتحاقه بالكتيبة المقدونية وإلتحاقه ضمن هذه الفرقة للقتال على أرض مصر، كما ركزت هنا على طريقة اعتلائه للسلطة ووصوله من جندي بسيط وبائع للتبغ إلى والي على أرض مصر، وموقف الخلافة العثمانية من هذا الاعتلاء، كما تحدثت عن مختلف الأعمال

والانجازات التي أقامها على أرض مصر، بداية بالانجازات الإدارية والاقتصادية والعسكرية وصولاً إلى الانجازات الثقافية.

*__الفصل الثاني__: كان بمثابة إحاطة بطبيعة العلاقة التي حكمت الدولة العثمانية بتابعها ووالياها على أرض مصر محمد علي باشا، هذا الأخير الذي سعى لتنفيذ رغبات السلطان العثماني دون أي اعتراض، ولذلك سعى لإرضاء السلطان العثماني بخوض غمار الحرب في الحجاز ومواجهة الثورة في اليونان، وهو ما سيمكنه كذلك من ضم مناطق جديدة بإسم السلطان العثماني ممثلة في السودان.

*__الفصل الثالث__: يعتبر الفصل الثالث تجسيدًا لحالة التوتر والمواجهة التي سادت العلاقة بين محمد علي باشا والدولة العثمانية في المرحلة الممتدة من 1830م إلى 1841م، الأمر الذي سيجر معه المواجهة المصرية العثمانية على أرض الشام بعد أن رفض السلطان تسليمها لمحمد علي باشا، كما انه يسلط الضوء على موقف الدول الأوروبية من المواجهة المصرية العثمانية في أرض الشام، هذه الدول التي رأت في الأمر خطرًا على مصالحها، وصولاً في الأخير إلى تحديد مركز مصر الدولي الذي تضمنته معاهدة لندن 1841م، مع ما سيتبع ذلك من انسحاب القوات المصرية على أرض الشام وعودت مصر إلى الحظيرة العثمانية، وهذا في وقت كان فيه محمد علي باشا يعيش أيامه الأخيرة، حيث توفي في سنة 1849م.

الصعوبات:

أما فيما يخص الصعوبات فمن الطبيعي أن أي بحث أكاديمي لا يخلو من العراقيل الروتينية، كما أن موضوع الدراسة واسع يتميز بثراء أحداثه مما صعب عملية ضبطه وحصره.

أهم مصادر ومراجع الدراسة:

لقد اعتمدت في دراستي على جملة من المصادر والمراجع التي كان لها الدور الكبير في تغطية جوانب المذكرة، ومن أهمها:

أ- المصـادر:

1) "**عجائب الآثار في التراجم والأخبار**" لمؤلفه الجبرتي عبد الرحمن بن حسن، وقد اعتمدت على هذا الكتاب لما له من أهمية كبرى، فهو يمس جميع الأحداث التي عاشتها مصر حتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر، كما أن مؤلفه عبد الرحمن الجبرتي يعد من المؤرخين القلائل الذين عايشوا هذه الأحداث عن قرب، وبالتالي فهو يعتبر بمثابة شاهد عيان، ولعل موضوعيته في السرد هي السبب وراء اضطهاده ومقتل ابنه في عهد محمد علي باشا، ومنع تداول كتبه من طرف أحفاد محمد علي باشا، ولذلك يعد من المؤرخين الذين تطرقوا لهذه الفترة بشكل واسع.

2) "**مواد لتاريخ الوهابيين**" لمؤلفه بوركهارت جوهان لودفيج"، يعد هذا الكتاب من بين أهم المصادر التي أرخت للدولة السعودية الأولى، كون صاحبه الرحالة والمؤرخ السويسري

بوركهارت كان ضمن المرافقين للحملة على الحجاز، كما أنه مكث بين مكة والمدينة من سنة 1814 إلى سنة 1816م يسجل خلالها الأحداث والمعارك الدائرة، وإن اقتصر اعتمادي عليه في الفصل الثاني وبالتحديد عند الحديث عن مجريات الحملة على الحجاز، فإنه يبقى من المصادر المهمة التي لا غنى عنها عند الخوض في مجريات الحملة على الحجاز.

ب- المراجـع: اعتمدت على العديد من المراجع نذكر منها:

1) "**البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية**" لمؤلفه محمد فريد محمد بك، ويتناول هذا الكتاب تاريخ مؤسس العائلة الخديوية – محمد علي باشا- بداية بمولده إلى غاية وفاته، إضافة إلى عرض كل الأحداث التي كانت زمن محمد علي باشا بالتفصيل.

2) "**عصر محمد علي**" لمؤلفه عبد الرحمن الرافعي، هذا الكتاب هو الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، وقد اشتمل هذا الكتاب على معلومات مفصلة بداية من تولي محمد علي للحكم في مصر إلى غاية وفاته، كما أن اعتماده على المصادر وتنوع المراجع المعتمد عليها جعل هناك تنوعًا وتفصيلاً في مادته الخبرية.

ج) الجرائد والمجلات: وتعتبر كذلك من بين المصادر المهمة التي تسلط الضوء على جزئيات وتفاصيل الموضوع نذكر منها:

- "**العلاقات السياسية والمواجهات العسكرية بين السلطان العثماني محمود الثاني ومحمد علي (1808م- 1839م)**" لمؤلفه العشي رضا، والصادر عن المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجندوبة تونس، وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على حالة التوتر والنزاع التي شابت العلاقة بين السلطان العثماني ووالية محمد علي باشا.

د) الرسائل الجامعية:

– أما الرسائل الجامعية فقد استفدت منها هي الأخرى في انجازي لهذا الموضوع، ومن بينها، رسالة بعنوان: "**حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1831م– 1839م)**" للروقي عايض بن خزام، وهي رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد سلط صاحبها الضوء على أطماع محمد علي التوسعية، كما انه تناول جوانب صراع محمد علي مع السلطان العثماني.

مدخل عام:

الأوضاع العامة لمصر قبيل

مجيء محمد علي باشا

يتناول هذا المدخل الأوضاع العامة التي سبقت مجيء "محمد علي باشا" إلى أرض مصر، هذه الأوضاع التي سيكون لها تأثير كبير في صياغة الأحداث المستقبلية ورسم ملامح الفترة التي ستليها سواءًا في مجالاتها الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية، وقد ركزت هنا على الأوضاع السياسية كونها العنصر البارز الذي طبع هذه الفترة التي اشتد فيها الصراع والتنافس حول السلطة والسعي للسيطرة على هذا القطر، الذي تنازعته قوى مختلفة المصالح وتسعي في الآن نفسه لمحاولة بسط نفوذها.

1- الأوضاع السياسية:

كان ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن إدارة الأمور في مصر، قد بدا واضحًا قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر بسنوات طويلة، حيث اكتفت الدولة العثمانية بتسمية الوالي وإرسال قاضي القضاة[1] مع الحصول على جزء من الضرائب، بينما انفرد المماليك[2] بالحكم الفعلي للبلاد.

وكان المجتمع المصري في ظل هذا الحكم العثماني المملوكي يبدو منقسما بوضوح إلى قسمين، فالسلطة السياسية والعسكرية متمركزة في يد النخبة المملوكية، بينما كانت السلطة الدينية والقضائية منحصرة في أبناء البلد المصريين من الفقهاء والعلماء الذين كانت مرجعيتهم مستمدة من الأزهر الشريف[3]، ولاشك في أن ضعف الأحوال الاقتصادية

[1] قاضي القضاة: وظيفة عرفت في العهد المملوكي، موضوعها التحدث في الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها مع القيام بالأوامر الشرعية التي تكون بين الخصوم، بالإضافة إلى تنصيب النواب في المناطق والأقاليم، وكانوا في العادة من القضاة الشافعية، أنظر حسان الحلاق، وعباس صباغ: **المعجم الجامع في المصطلحات**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1999م، ص 175.

[2] المماليك: حكموا في مصر والشام بداية من عام 1250م إلى عام 1517م، وفي هذه السنة الأخيرة تم القضاء عليهم من طرف السلطان سليم العثماني، وهم ينقسمون إلى قسمين: القسم الأول ما يسمون بالمماليك البحرية نسبة إلى بحيرة النيل بالقرب من مدينة القاهرة، وقد حكم هؤلاء في الفترة الممتدة من (1250م-1383م) وأما القسم الثاني فهم المماليك البرجية نسبة إلى برج القلعة مقر إقامتهم، وقد حكم هؤلاء في الفترة الممتدة من (1382م-1517م) ومن أشهر حكامهم برقوق واقنصوه الغوري ، وقد تصدى هؤلاء للمغول وانتصروا عليهم في معركة عين جالوت، أنظر، يحي نبهان: **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا، عمان، الأردن، 2008م، ص 255.
واقنصوه الغوري، وقد تصدى هؤلاء للمغول وانتصروا عليهم في معركة عين جالوت.، أنظر يحي نبهان: **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا، عمان، الأردن، 2008م، ص 255.

[3] إسماعيل سراج الدين: **تحديث مصر في عهد محمد علي**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2007م، ص 19.

والاجتماعية والإدارية في مصر، علاوة على وجود قوى عديدة في البلاد قد أدى إلى خلق وضع يتسم بالفوضى يمكننا أن نسميه بأنه نزاع على السلطة، وهذا ما يدفعنا إلى محاولة الوقوف على طبيعة القوى الموجودة في مصر بعد جلاء الحملة الفرنسية عنها؟.

أ- الفرنسيون:

ترك الفرنسيون مصر بعد احتلال دام أكثر من ثلاثة سنوات، ولم يكن جلائهم عنها ليتم لولا وجود الضغط العسكري، وقبل جلاء الحملة الفرنسية عن مصر عملت الحملة على إثارة الفتنة، مما أثر على وضعية العثمانيين وبقايا المماليك، كما أنه أثر على الإمكانيات الموجودة أمام المصريين، وكانت الحملة الفرنسية قد أنزلت ضربات شديدة بقوات المماليك وأضعفتها إلى حد بعيد وأظهرتها أمام المصريين على أنها قوات دخيلة تعمل على استغلال المصريين والسيطرة عليهم دون وجه حق[1].

ومع أن فرنسا قد اضطرت للجلاء عن مصر في أكتوبر 1801م، ثم عقدت الصلح في اميان مع انجلترا في 05 مارس 1802م، ونص هذا الصلح على ضرورة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وضرورة جلاء الحملة الفرنسية عن مصر، فقد ساء فرنسا أن ترى الانجليز لا يزالون مرابطين بقواتهم في البلاد[2]، ورغم أن المعاهدة كانت تقضي فقط برحيل الفرنسيين عن مصر، إلا أن أحد شروطها كان يحقق للانجليز إمكان التلاعب بنصوص المعاهدة واكتسابهم حق بقاء القوات الانجليزية، وتنص المعاهدة على أن: "الجيش الانجليزي لا يجلوا عن مصر إلا بعد إن يستتب الآمن في ربوعها"، وبموجب هذا النص المشروط فقد طال بقاء القوات الانجليزية[3].

---

[1] جلال يحي: **مصر الحديثة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د.ت) ، ص 551.
[2] إسماعيل احمد ياغي: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997م، ص 221.
[3] محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1998م، ص 06.

وبوجه عام سنجد أن فرنسا بسحب قواتها العسكرية من مصر، ستحتفظ ببعض التأثير المعنوي في البلاد دون أن يرتكز هذا النفوذ على قوة مادية لها قيمتها، الأمر الذي سيدفع بالبعض إلى القول بأن سياسة فرنسا أصبحت سلبية في مصر بعد جلائها عن البلاد.[1]

ب- الانكليز:

وصلت إلى مصر أواخر الوجود الفرنسي قوات إنجليزية وقوات عثمانية مشتركة بحجة طرد الفرنسيين وإجلائهم عن مصر، وقد ركزت إنجلترا في هذه الفترة على احتلال المواقع الإستراتيجية الهامة على الشواطئ المصرية المطلة على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط بهدف ضمان السيادة الانجليزية، وكانت قواتها بقيادة الأميرال هينغتون أما القوات العثمانية فكانت عبارة عن جيشين: الأول ويتراوح تعداده ما بين خمسة وعشرين ألف إلى ثلاثين ألف جندي مقاتل تحت قيادة الصدر الأعظم[2]، وكان معظمه يتكون من الجنود الانكشارية[3] واتخذ مواقعه في القاهرة وفي بعض مدن الدلتا والصعيد، أما الجيش الثاني فكان تحت قيادة "حسين قبطان باشا" قائد الأسطول العثماني، وقام بالرسوا في خليج أبي قير وكان تعداده ستة الاف جندي[4].

وما كادت الحملة الفرنسية تنجلي عن مصر منذ بدايتها بثلاثة أعوام وشهرين حتى تنازع السلطة آنذاك ثلاثة قوى مختلفة المصالح، كانت قد اتحدت في وقت ما على محاربة الفرنسيين وردهم ولما تم لهم ما أرادوا من القضاء على الفرنسيين بدأت كل قوة تعمل على

---

[1] جلال يحي، **المرجع السابق**، ص 551.

[2] الصدر الأعظم: الشخص الذي حاز رئيس مجلس الوزراء في الدولة العثمانية، وكان وكيلا مطلقا للسلطان، وللتفريق بينه وبين غيره من الوزراء أطلق عليه الوزير الأعظم كما لقب بالصدر العالي وصاحب الدولة، وكانت لديه كافة الصلاحيات في الدولة ولديه ختم السلطان، أنظر سهيل صابان: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 146.

[3] الانكشارية: بمعنى القوات الجديدة، وهي فيالق عسكرية تكونت من أبناء رعايا الدولة العثمانية الذين تم جمعهم فيما بين سن السادسة والسابعة من عمرهم من مختلف الولايات العثمانية في أوروبا، وقد قدمت الانكشارية خدمات جليلة للدولة العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلا أن فسدت وتمردت على الدولة العثمانية فأبادهم السلطان محمود الثاني في الأستانة عام 1826م، أنظر **المرجع نفسه**، ص 41.

[4] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 04.

تحقيق أطماعها الخاصة[1]، وفي وسط كل هذا الصراع لم يكن يخفى على إنجلترا أهمية موقع مصر، ولذلك ظلت السياسة البريطانية تعمل على زيادة النفوذ الانجليزي في مصر والحيلولة دون قيام أي دولة حديثة قوية فيها سواء أكانت هذه الدولة وطنية أو خارجية، وذلك حتى لا تهدد مواصلاتها ومصالحها في الشرق[2].

ج- العثمانيون:

كان العثمانيون يرون أنفسهم أصحاب السلطة الشرعية وأرادوا استعادة نفوذهم والحكم الذي كان لهم قبل مجيء الحملة الفرنسية[3]، وكانت الدولة العثمانية قد شعرت بضرورة تثبيت حكمها في مصر، ولذلك حاولت أن تخضع المماليك وتجعلهم يعودون إلى وضعيتهم السابقة[4].

د- المماليك والقوى الوطنية:

أما المماليك فهم الذين كان لهم حكم مصر رسميا قبل الفتح العثماني لها، أما بعد هذا الفتح فقد كان لهم مركز متميز، وكانوا القوة الرئيسية في إدارة الحكم فكانت أطماعهم تتجه إلى العودة لحكم مصر رسميًا كما كانوا منذ منتصف القرن الثالث عشر، وحتى أوائل القرن السادس عشر[5]، ولكن المتغير الأبرز هو ظهور الزعامات الشعبية ممثلة في المشايخ والعلماء وكبار التجار وشيوخ الطوائف والحرف، الذين كان لهم دور في مواجهة الحملة الفرنسية[6]، وهذه الزعامات الشعبية التي برزت كأمثال عمر مكرم والجداوي وغيرهم، قد تصدت للولاة العثمانيين[7]

---

[1] ناصري الأنصاري: **المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية**، دار الشروق، القاهرة، 1993م، ص 215.
[2] عبد الغفار محمد حسين: **بناء الدولة الحديثة في مصر**،ج1، دار المعارف، القاهرة، (د. ت)، ص 107.
[3] ناصر الأنصاري، **المرجع السابق**، ص 215.
[4] جلال يحي، **المرجع السابق**، ص 154.
[5] ناصر الأنصاري، **المرجع السابق**، ص 215 .
[6] إسماعيل سراج الدين، **المرجع السابق**، ص 21.
[7] أحمد عوف: **أحو ال مصر من عصر إلى لعصر**، دار العربي، القاهرة، (د. ت)، ص 112.

الفصل الأول

محمد على باشا وإنجازاته الداخلية

أولاً: التعريف بشخصية محمد علي باشا.

1: مولده ونشأته.

2: أخلاقه وصفاته.

3: مجيئه إلى مصر .

4: تعيينه واليًا على مصر.

5: موقف الخلافة العثمانية من محمد علي باشا.

ثانياً: إنجازات محمد علي باشا الداخلية.

1: الإنجازات الإدارية.

2: الإنجازات الاقتصادية.

3: الإنجازات العسكرية.

4: الإنجازات الثقافية.

الفصل الأول: محمد علي باشا وإنجازاته الداخلية

يتناول هذا الفصل التعريف بشخصية محمد علي باشا، بداية بمولده ونشأته الأولى مرورًا بالتحاقه بالكتيبة المقدونية في اليونان، ثم مجيئه إلى أرض مصر ضمن هذه الكتيبة، مع ما سيتبع ذلك من أحداث ستسمح له بأن يتبوأ عرش مصر، ولقد شاهد محمد علي بنفسه فترة الصراع على السلطة التي سبقت توليه للحكم، كما انه أدرك من خلالها أسباب الفوضى والسبل الأصلح لانتشالها، وهو ما سيسمح له بأن يباشر مجموعة من الأعمال والانجازات الاقتصادية والإدارية الثقافية والعسكرية، في سبيل النهوض بأرض مصر وتثبيت دعائم حكمه ومركزه.

أولا: التعريف بشخصية محمد علي باشا.

1: مولده ونشأته.

ولد محمد علي باشا في سنة 1789م[1] في مدينة كافلا[2] بإقليم مقدونيا[3]، وتنطوي قصة حياته على الكثير من الأساطير والتناقضات[4]، ومن ذلك أن أم محمد علي قد رأته في منامها قبل ولدته، وقد فسره بعض العارفين لها بأنه يؤكد على ماله من مستقبل عظيم، وهي كذلك مافتئت في أول صباه تذكره بذلك المنام.

---

[1] هذه السنة شهدت أيضا ميلاد نابليون بونابرت القائد الفرنسي الشهير والقائد البريطاني ويلنجتون، الذي هزم نابليون في موقعة ووترلوا عام 1815م، وأيضا ميلاد ميشيل ناي قائد الجيوش الفرنسية على عهد نابليون والذي أحرز العديد من الانتصارات، وكان محمد علي دائما ما يفاخر بميلاده في نفس السنة التي ولد فيها هؤلاء، تيمنًا بأنه سيكون له نفس القدر الذي لهم، أنظر عفيفي محمد: **"عبقرية البطل والمكان- تجربة محمد علي مؤسس الدولة الحديثة-"**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/10/18م، ص 02.

[2] أنظر الملحق رقم: (1).

[3] هي بلدة قديمة من بلاد مقدونية، وطن لاسكندر الاكبر، وأسمها عند اليونان نيا بوليس أي البلد الجديدة واقعة على بحر جزائر الروم وبها ميناء متسع وتجارتها عظيمة وعدد سكانها ثمانية ألاف نسمة جلهم من المسلمين وتبعد 128 كيلومتر عن مدينة سالونيك، أنظر محمد بك فريد: **البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية**، دار المطبعة الأميرية، مصر، 1890م، ص 03.

[4] سيار الجميل: **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997م، ص 312.

كان إسم والد محمد علي هو إبراهيم أغا رئيس خفر الطرق في بلدته[1]، وقد تزوج إبراهيم أغا من امرأة واحدة أنجبت له سبعة عشر طفلاً ماتوا جميعهم إلا أصغرهم محمد علي، وقد قضى محمد علي باشا طفولته فقيرًا لا يملك شيئًا[2]، وهو مافتئ دائمًا يذكر ذلك فيقول: "بأنه ولد لأبوين فقيرين وأنه الابن الوحيد الذي بقي على قيد الحياة"، وكان زملائه يرثونه لفقره فيقولون: "ماذا يا ترى يفعل هذا الطفل لو مات أبواه، وهو لا يملك شيئا ولا يستطيع الكسب بنفسه"، فكانت هذه الكلمات إذا وصلت إلى مسمعه حركة همته وحماسته، فلا يترك فرصة تمر دون أن يظهر تفوقه على أقرانه مهما لاقى في سبيل ذلك من المشاقة[3].

ولم يلبث أن توفي عنه والده، وقد تركاه طفلاً في كفالة عمه طوسون أغا[4] كافل أمر ضبط هذه المدينة إلى أن قضى نحبه، فالتقى بأحد أصدقاء والده يقال له المسيو ليون تولى أمر كافلته، كان المسيو ليون هذا ضابطا بجيش الانكشارية ومقيما بفرقته في مدينة برواستا بالقرب من مدينة قولة بصفة حاكم وجاب للخراج، فرباه مع ولده إلى أن بلغ أشده فصار يمرنه على قضاء بعض المهمات المتعلقة بوظيفته، فوجده معينًا له في بعض القرى التي لا تؤدي ما عليها إلا بالتهديد الشديد أو باستعمال القوة العسكرية[5].

عرف محمد علي في طفولته بالوسامة والذكاء والولوع بالفروسية وألعاب السيف، وسرعان ما بلغ محمد علي مدارج الرجال مبكرًا فمارس التجارة واكتسب منها الخبرة في أصول التعامل وفن اقتناص الفرص[6]، فلم يزل كذلك حتى بلغ من العمر 18 سنة وذلك يوافق سنة 1787م، عندها قام المسيو ليون بتزويجه بإحدى قريباته[7] ليربطه بعائلته وكانت مطلقة

---

[1] إلياس الأيوبي: **محمد علي سيرته وأعماله**، دار كلمات عربية ، مصر، 2011م، ص 11.
[2] حنيفي المحلاوي: **حريم ملوك مصر من محمد علي إلى فاروق**، دار الأمين، القاهرة، مصر، 1994م، ص 51.
[3] محمد رفعت: **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة**، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، 1994م، ص 73.
[4] إسماعيل سراج الدين، **المرجع السابق**، ص 22.
[5] محمد بك فريد، **المرجع السابق**، ص 04.
[6] السيد فرج: **حروب محمد علي** ، دار مطبعة المتوكل، مصر، 1999م، ص 13.
[7] هي المطلقة أمينة نوصرتلي عرفت بثروتها الواسعة، وقد أنجبت له من الأولاد، إبراهيم وطوسون وإسماعيل، أنظر عصام عبد الفتاح: **أيام محمد علي**، دار الشريف ماس، القاهرة، (د.ت)، ص 18.

ذات ثروة واسعة، عندها اشتغل محمد علي بتجارة الدخان التي كانت منتشرة في هذه الجهة بكثرة، وساعده على النجاح فيها ما كان بينه وبين أحد التجار الفرنسيين المعروفين بهذا النشاط من العلاقات الودية[1].

2: أخلاقه وصفاته

كان محمد علي باشا متوسط القامة عالي الجبهة وأصلع الرأس بارز الحاجبين أسود العينين غائرهما، صغير الفم مع ابتسامة، كبير الأنف متناسب الملامح مع هيبة ووداعة، أبيض اللحية كثها جميل اليدين منتصب القامة، جميل الهيأة[2] ثابت الخطوات منتظمها سريع الحركة.

وقد كان محمد علي لا يتأنق في ملبسه وأغلب ملابسه على طراز المماليك أي العمامة أو الطربوش، ثم أبدله باللباس العسكري في أواخر أيام حياته، وكان يكره التفاخر بالحاشية ولهذا لم يكن يخفر ببابه إلا رجل واحد، وكان في مجلسه لا يتقلد السلاح بل يجلس وفي يده المسبحة، وأما جلسائه فهم القناصل وكبار السياح ويلقبونه بمبيد المماليك أو مصلح الديار المصرية[3].

ونجد من أولائك الذين عاصرو محمد علي "الرجبي"[4]، الذي قدم وصفًا لبعض أخلاقه فيقول: "فمنها أنه مع عظيم جلالته وكبير هيبته وشدة قوته، لطيف الألفاظ فما كأنها إلا محاسن ألحاظ، بحيث أنه لا يخاطب الصغير ولا الحقير إلا بألطف عبارة... ومن أخلاقه كثرة عفوه عن المذنبين وتجاوزه عن إساءة المسيئين..."[5]، وأيًا كانت أغراض الرجبي من هذا

---

[1] محمد بك فريد، **المرجع السابق**، ص 04.

[2] أنظر الملحق رقم: (2).

[3] جورج يانج، علي احد شكري: **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 77.

[4] هو خليل بن أحمد الرجبي الشافعي الشاذلي، لا يعرف تاريخ ولادته توفي في 1827م، وكان يعمل مدرسًا لعلم التوحيد بالجامع الأزهر، كما أنه كان شاعرًا وله كتب عديدة ومن مؤلفاته "وسيلة المريد في علم التوحيد"، أنظر خليل بن احمد الرجبي: **تاريخ الوزير محمد علي**، تحقيق، دانيال كريسيليوس، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1997م، ص 16.

[5] **المرجع نفسه**، ص 83.

الوصف، فإننا نجد الجبرتي يعطي وصفًا أخر لأخلاقه، فيصفه بأنه مخادع وكذاب، يحلف الأيمان الكاذبة ظالم لا عهد له ولا ذمة يضمر السوء، وأنه يستخدم العنف والجور في نفس الوقت الذي يعد فيه بالعدل[1].

كان محمد علي أميًا لايقرأ ولا يكتب، حيث سعى إلى التعلم وهو في سن الأربعين إلا أنه كان واسع الأفق ذكيًا ومدركًا للأمور، بعيد النظر ملمًا بالأحداث العالمية والتيارات السياسية من خلال ما كان يصله من صحف ومجلات أجنبية بصفة مستمرة، وكانت تترجم له أولاً بأول ثم تتلى عليه[2]، وكان يتقن اللغة التركية إلى جانب لغته الأساسية في الحديث وهي اللغة الألبانية[3]، ومن صفاته التي امتاز بها وذللت له العقبات وكفلت له بالاضطلاع بالمهمات الجسام الشجاعة وعلو الهمة، فهذه الصفات كانت من أكبر مميزاته بعد الذكاء وحسن التدبير[4].

عندما بلغ محمد علي من العمر ثلاثين عامًا إلتحق بكتيبة ألبانية مكلفة بضبط النظام في المدينة، وسرعان ما تكشفت مواهبه بعدة أعمال بحرية مظهرًا فيها الشجاعة، كما أنه انخرط في القوات التي كانت تكلف بجمع الضرائب وإخضاع الثائرين[5].

3: مجيئه إلى مصر.

لما إحتل الفرنسيون مصر تحت قيادة نابليون بونابرت[6] في سنة 1798م، أرسل الباب العالي إلى الأقاليم والبلدان جميعها بتجهيز الجند لإخراجهم منها، وطلب أيضا من حاكم

---

[1] محمد إسماعيل المقدم: **خواطر حول الوهابية**، دار التوحيد للتراث، الإسكندرية، 2008م، ص 64.
[2] أحمد عوف، **المرجع السابق**، ص 113.
[3] عصام عبد الفتاح، **المرجع السابق**، ص 18.
[4] عبد الرحمان الرافعي: **عصر محمد علي**، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1997م، ص557.
[5] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 12.
[6] ولد نابليون بونابرت في مدينة أجاكسيو عاصمة جزيرة كورسيكا عام 1769م، وهو من عائلة عريقة متوسطة الحال ماديًا، لكنها تتمتع بنفوذ معنوي مرموق، وهو الابن الرابع في ترتيب إخوته، أنظر وهيب أبي الفضل: **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**، نوبيلس، ج3، 2003م، ص 150.

برواستا ثلاثمئة جندي كان من بين هؤلاء ولده علي أغا الذي عين كقائد ومحمد علي باشا كقائم مقام[1] له[2].

شهد محمد علي واقعة أبي قير البحرية سنة 1799م، فكوفئ على بسالته فيها برتبة يوزباشي[3]، وفي أثناء ذلك عاد علي أغا قائد الكتيبة المقدونية فخلفه محمد علي باشا في رياستها[4]، كما أنه في هذه الفترة تم جلاء الفرنسيين عن مصر فعادت تحت سلطة الخلافة العثمانية، حيث سارع العثمانيون بعد جلاء الفرنسيين عن مصر في أكتوبر 1801م إلى إعادة فرض سيطرتهم، وتلي ذلك رحيل الانكليز في ديسمبر 1802م طبقًا لاتفاقية صلح أميان Amien التي أبرمت في 27 مارس 1802م[5]، وبهذه الطريقة تكون مهمة محمد علي باشا في مصر قد انتهت، ولكنه لم يبرح البلاد وظل يترقب الفرصة التي تسمح له بالسيطرة على مصر، وساعدته بصيرته النافذة وقريحته على فهم أوضاع الحكم والحياة في مصر وإدراك أسباب الفوضى[6].

تنازعت القطر المصري قوتان قوة المماليك الذين لم يكونوا يفترون عن رفع أعلام العصيان في وجه الدولة العثمانية، وقوة الباب العالي المؤلفة من أربعة ألاف ألباني بينهم محمد علي باشا، ولم يكن هذا الألباني يدخر جهدًا في إلقاء الخلاف بين العثمانيين والمماليك خادمًا لكلا الفريقين بالتناوب، رغبتًا منه في إضعاف بعضهم بواسطة البعض الأخر[7].

---

[1] هي رتبة عسكرية عرفت في الجيش العثماني بعد إلغاء الانكشارية، وهي توازي رتبة عقيد وفق المصطلحات العسكرية المعاصرة، وحاملها يتقاضى مرتبًا شهريًا يقدر ب 06 أكياس أي ما يعادل 30 جنيه مصري، أنظر مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1996م، ص 346.

[2] محمد بك فريد، **المرجع السابق**، ص 04.

[3] مصطلح يوزباشي مشتق من "يوز" بمعنى المئة و"باشي" بمعنى القائد، وهي رتبة عسكرية كانت تعطى في العهد العثماني لقائد المئة، أنظر حسان حلاق، عباس صباغ، **المرجع السابق**، ص 237.

[4] محمد بك فريد، **المرجع السابق**، ص 05.

[5] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 13.

[6] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 08.

[7] إلياس طنوس الحويك: **صفحة من تاريخ مصر**، منشئة الهدى لنعوم مكرزل، نيورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1914م، ص 09.

وكان خسروا باشا هو أول والى عثماني يعين في مصر بعد جلاء الفرنسيين، وقد أشتهر بسوء التدبير والتصرف وميله إلى سفك الدماء، وزادت في عهده الضرائب والإتاوات وكان يأمر بتحصيلها عن طريق العنف والجور[1]، وقد استأنف محمد خسروا باشا مواقعة المماليك الخاضعين لزعيميهم الكبيرين عثمان البرديسي ومحمد الألفي[2]، ولكن الجنود ثاروا عليه لعدم صرف مرتباتهم المتأخرة وكان ذلك ناشئ من سيطرة المماليك على أغلب أراضي مصر ولم يبقى فيه يديه إلا القاهرة وثغر الإسكندرية، وهو ما صعب عليه عملية تمويل الخزينة بالمال[3]، وهنا لم يسع خسروا باشا إلى أن يلوذ بالفرار هو وعائلته وحاشيته، وخرج من المدينة قصدًا قليوب ومنها إلى المنصورة فدمياط، وبفرار خسروا باشا انتهت ولايته الفعلية التي كانت مدتها سنة وثلاثة أشهر وواحد وعشرين يوما[4]، ويصف الجبرتي[5] الذي عاصر هذه الأحداث بقوله: "ولما ثارت الجند على محمد باشا (خسروا باشا) خرج يريد الفرار... وهنا صادفته طائفة من العسكر فقبضوا عليه..."[6].

فضل محمد علي سياسة الحياد ووقف بمنأى عن هذه الأحداث والمنازعات، فلا يناصر فريقًا على حساب فريق أخر وظل ينتظر ما تسفر عنه نتائج هذه المعارك، وينتظر الفرصة المناسبة للاستيلاء على حكم مصر، وحاول طاهر باشا[7] قائد القوات الألبانية أن يتولى شؤون مصر، ولم يكن حاكمًا قديرًا يفهم في إدارة البلاد، وسرعان ما وقع التنافر والقتال بين العثمانيين والألبان قتل أثنائه طاهر باشا[8].

---

[1] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 08.

[2] إلياس طنوس الحويك، **المرجع السابق**، ص 09.

[3] محمد بك فريد، **المرجع السابق**، ص 06.

[4] محمد قنديل البقلي: **المختار في تاريخ الجبرتي**، ط2، دار الشعب، القاهرة، 1993م، ص 513.

[5] الجبرتي: ولد سنة 1753م، وعاش حتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر، وترجم لأسرته ترجمة وافية ورسم لنا صورة واضحة عن البيئة التي عاش فيها وعاصرها، ورصد أحداث هذه الفترة، أنظر عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: **فصول من تاريخ مصرالإقتصادي والاجتماعي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م، ص 85.

[6] عبد الرحمن الجبرتي: **عجائب الثار في التراجم والأخبار**،ج3، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998م، ص 514.

[7] هو قائد القوات الألبانية في مصر، انخرط في الصراع حول السلطة مع خسروا باشا الحاكم العثماني لمصر في ذالك الوقت، وكان عند تجريده لحرب المماليك يخرج للجيزة فقط، وقد خلف طاهر باشا خسروا باشا في 06/ ماي/ 1803م، حيث اجتمع القاضي والمشايخ وقرروه قائم مقام حتى يأتي فرمان الولاية، أنظر خليل بن أحمد الرجبي، **المرجع السابق**، ص 98.

[8] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 15.

عادت مصر ولاية شاغرة بموت الحاكم طاهر باشا، فعمد الجنود إلى إحضار أحمد باشا خورشيد من الإسكندرية وقلدوه ولاية مصر[1]، ولقد رضي الباب العالي عن هذا التعيين ووافق عليه إذ أنه اعتراف بالأمر الواقع، الذي كان يعتبر في نفس الوقت تدعيمًا لسلطة الدولة العثمانية على مصر ومحاولة منها كذلك لتجنب حالة الفوضى، وتم إرسال فرمان ولاية مصر إلى أحمد خورشيد باشا مع طوخان لمحمد علي باشا، وهي ترقية لها قيمتها حيث نجد أن محمد علي بحكم رتبته العسكرية أصبح أقدم ضابط في الجيش العثماني بعد خورشيد باشا[2].

كان أول شيء رآه خورشيد باشا هو ضرورة خروج الجنود لمحاربة المماليك، وكانت غالبيتهم من الارناؤود فطالب هؤلاء بصرف مرتباتهم المتأخرة قبل الخروج، فأضطر خورشيد باشا إلى فرض المزيد من الضرائب على أهالي مصر[3]، وقام في الوقت نفسه باستقدام طائفة من الجنود الدولاة لجعلهم كحرس شخصي له، حيث أنه كان يتوجس من محمد علي باشا ولا يثق به وبجنوده، وكان هؤلاء الدولاة قد انتشروا في أرجاء مصر يعمون فيها الفساد والنهب[4]، ويصف الجبرتي هذه الأحداث بقوله: "ومصر مشحونة بأخلاط العسكر وأجناسهم المختلفة داخل المدينة وخارجها، والدلاتية جهة مصر القديمة... يأكلون المزروعات ويخطفون ما يجدونه مع الفلاحين والمارين، ويأخذون ما معهم ويخطفون النساء والأولاد..."[5]، وقد عمد جنود الدولاة إلى خطف النساء والأطفال وصاروا يبيعونهم فيما بينهم، وهنا لم يكن في وسع الأهالي عامة ولا في وسع المشايخ والعلماء خاصة أن يسكتوا أكثر من ذالك[6].

---

[1] الجبرتي، **المرجع السابق**، ص 514.
[2] جلال يحي، **المرجع السابق**، ص 603.
[3] **المرجع نفسه**، ص 605.
[4] محمد بك فريد، **المرجع السابق**، ص 09.
[5] عبد الرحمن الجبرتي، **المرجع السابق**، ص 518.
[6] جلال يحي، **المرجع السابق**، ص 616.

4: تعيينه واليًا على مصر.

كان محمد علي باشا قد أخذا يتمتع بنفوذ عظيم بين الجنود والأهالي، هؤلاء الذين أحبوه بسبب بعده وبعد جنوده عن أعمال السلب والنهب، وساد الاعتقاد بين الناس أن محمد علي هو الرجل المناسب الذي يستطيع إنقاذ الموقف لو ولي الحكم[1].

استطاع محمد علي بفضل ما يمتلكه من نبوغ سياسي وقدرة فائقة على المناورة، أن يخترق بسرعة الحس العام le semscommun للمجتمع الأهلي ويكسب النخبة الأزهرية إلى جانبه، وبخاصة السيد عمر مكرم ذي التأثير الكبير في العامة والذي جعل منه زعيمًا شعبيًا ورمزًا إلتفت حوله كل الشرائح والطبقات الاجتماعية، لإنقاذها من تسلط المماليك واستبدادهم وتوفير الأمن والاستقرار للبلاد وإرجاع الهدوء والسكينة[2].

تقدم أهالي مصر إلى بيت القاضي يتقدمهم العلماء يشتكون من خورشيد باشا في يوم 12 ماي 1805م[3]، وراحوا يصرخون ويقولون: "شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم" ومن الأولاد من يقول: "يالطيف"، ومنهم من يقول: "يارب يا متجلي اهلك العثملي"، ومنهم من يقول: "حسبنا الله ونعم الوكيل" وغير ذلك[4]، وفي اليوم التالي أسفر العلماء عن نواياهم، وبشكل يؤكد دور محمد علي باشا في تحريك الأحداث، فأعلنوا عزلهم للوالي "أحمد خورشيد باشا"[5]، ويذكر الجبرتي بأنهم ذهبوا إلى محمد علي باشا، وقالوا له: "إنا لا نريد هذا الباشا واليًا علينا ولابد من عزله عن الولاية"، فقال لهم: ومن تريدون أن يكون والي عليكم، فقالوا له: "لانرضى إلا بك، وتكون والي علينا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير..."[6]، فامتنع أولا ثم رضي، واحضروا له كركًا وعليه قفطان، وقام إليه السيد عمر مكرم والشيخ

---

[1] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 119.

[2] العشي رضا: **"العلاقات السياسية والمواجهات العسكرية بين السلطان العثماني محمود الثاني ومحمد علي (1808-1839)"**، المعهد العالي للعلوم الإنسانية، جندوبة، تونس، 2016/10/18م، ص 03.

[3] زكريا سليمان بيومي، **المرجع السابق**، ص 164.

[4] محمد قنديل البقلي، **المرجع السابق**، ص 618.

[5] زكريا سليمان بيومي، **المرجع السابق**، ص 164.

[6] عبد الرحمن الجبرتي، **المرجع السابق**، ص 521.

الشرقاوي فألبساه له وذلك وقت العصر، ونادوا بذلك في تلك الليلة وهنا انتهي الصراع والنزاع[1].

اتسم الحظ لمحمد علي باشا في تلك اللحظات الصعبة والحرجة، التي كان يواجه فيها أشد منافسيه السياسيين وهما "عثمان بك البرديسي" و"محمد بك الألفي"، حيث مات الأول بالحمى في أكتوبر من عام 1806م ومات الثاني في شهر جانفي من سنة 1807م، وبموتهما تفرق أتباعهما وفر معظمهم إلى الوجه القبلي، وبذلك خلت الساحة السياسية لمحمد علي ماعدا بعض العناصر ذات الشأن الثانوي[2]، ووصل فرمان السلطان العثماني في 09 جويلية بتولية محمد علي باشا حاكم على مصر، وذلك تحت إصرار العلماء ورضي بهذا العلماء والرعية.

بعد هذا الفرمان تم عزل خورشيد باشا ورحل عن البلاد، وتولى محمد علي باشا الحكم فعليًا في 13 جويلية من سنة 1805م، بعد أن عاهد الشعب والعلماء بأن لا يفرض أي ضريبة جديدة، وأن لا يصدر أي أمرًا من الأمور ولا يتصرف في شيء إلا بعد أخذ رأي العلماء الذين أصبحوا مستشاريه في حكم البلاد[3].

5: موقف الخلافة العثمانية من محمد علي باشا.

كانت السياسة العثمانية مترددة وغير مستقرة ترقب الأحوال لتتبع الخطة التي تراها مناسبة، وأكفل لتحقيق مصلحتها وتكفل لها بسط نفوذها على مصر، ولم تكن خالصة النية اتجاه محمد علي بل كانت ترميه بعين البغض[4]، وأضطر السلطان اضطرارًا إلى أن يقر محمد علي باشا واليًا على مصر[5]، حيث أنه كان من الصعب على السلطان تجاهل الإرادة الشعبية والأمر الواقع في مصر وكان من مصلحة السلطان تهدئة الأمور، ولذلك نجد

[1] جمال الدين السيال: **تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي**، دار الفكر العربي، مصر، 1951م، ص 6.
[2] العشي رضا، **المرجع السابق**، ص 03.
[3] الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 120.
[4] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 28.
[5] جمال الدين السيال، **المرجع السابق**، ص 07.

السلطان أرسل قراره إلى مصر في جويلية 1805م، ومضمونه أن محمد علي باشا والي جده[1] تم تنصيبه واليًا على مصر، ونص كذلك أن القرار جاء بناءًا على رغبة العلماء والرعية، ليؤكد مدى احترام السلطان لإرادة الرعية والعلماء وقادة الجماهير[2].

بدأ السلطان العثماني يعمل على قلقلة نفوذ محمد علي، فأرسل عمارة بحرية في 17 جويلية 1805م أي بعد استلام محمد علي السلطة بشهرين، تتكون هذه العمارة من ألفين وخمسمائة جندي بقيادة القبطان "عبد الله رامز"، وذلك لترقب الحالة في مصر وتتخذ في ظلها الموقف المناسب، وقد خولت لقائد العمارة البحرية حق عزل محمد علي باشا أو تثبته في حكم مصر حسب الظروف.

انتهز المماليك الفرصة وقاموا بالاتصال بالعمارة البحرية، وأبدوا رغبتهم في الزحف على محمد علي باشا والقضاء عليه، وهنا بدأ محمد علي باشا يتحرك بسرعة وأخذا يحاول أن يقنع القبطان العثماني أنه مؤيد من قبل زعماء الشعب، وأنه الكفيل بانتشال الفوضى عن مصر، ولم يلبث زعماء الشعب المصري أن أبدوا مساندتهم ووقفوهم مع محمد علي باشا، وهو ما أقنع القبطان عبد الله رامز بأحقية محمد علي باشا في حكم مصر، فرحل عن البلاد في أكتوبر 1805م، ومعه خورشيد باشا المخلوع[3].

إن محمد علي أصبح حاكمًا بناءًا على اختيار الشعب، وفي الإمبراطورية العثمانية كان حصول شاب غامض ويعمل تاجرًا للتبغ على السلطة أمرًا والاحتفاظ بها أمرًا أخرا[4]، وعلى الرغم من أن محمد علي قد أبدى حماساً شديدًا لكي يصبح خادمًا مطيعًا للسلطان، وأبدى في سبيل ذلك الكثير من عبارات التذلل والخنوع للسلطان ودولته، إلا أن السلطان كان

---

[1] تم تعينه في ولاية جدة سنة 1805م بخط شريف من قبل السلطان، وقام خورشيد باشا بإلباسه الفروة والقفطان المختصين بهذه الرتبة وهو يمني نفسه بالتخلص منه، ولما أخذ يتأهب للخروج إلى جده ذهب إلى منزله بالأزبكية وهو ينثر الذهب على الناس في الطريق، فازدادوا له حبًا ولخورشيد باشا بغضًا ورغبوا في بقائه، أنظر المستر جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 64.

[2] عفيفي محمد، **المرجع السابق**، ص 03.

[3] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 122.

[4] ريمون فلاورة: **مصرمن قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر**، ترجمة، سيد احمد علي الناصري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م، ص 94.

على وشك أن يدرك أبعاد هذه العبارات، مظهرًا بذلك تخوفه من هذا الوالي الجديد، فأمر بنقله عن ولاية مصر[1].

يظهر من هذا القرار نشاط الدبلوماسية الانجليزية، التي استطاعت بواسطة ممثلها في الآستانة من أن تقنع السلطان العثماني بضرورة عزل محمد علي، بحجة أنه لن يدفع الجزية وأنه من الأجدر تسليم الأمور إلى المماليك، الذين سيدفعون له ألف وخمسمائة كيس (أي ما يعادل سبعة ألاف وخمسمائة جنيه مصري) تضمنها انكلترا من جهتها، وكذلك تضمن من جهتها تعهدهم بالولاء والطاعة للسلطان، وأوحت له أنه سيربح من وراء ذلك المزيد من المعاملات التجارية مع انكلترا بشرط أن يترك للمماليك ما كان لهم من النفوذ، ولم تكن انكلترا تسعى من وراء كل هذا إلا أن يكون لها حلفاء يمثلون مصالحها داخل مصر[2]، ولم تمضي إلا شهور قليلة حتى ظهر خلالها أسطول صغير قبالة الإسكندرية، يحمل فرمان إمبراطوريًا بنقل محمد علي باشا إلى مدينة سالونيك باليونان مع تولية موسى باشا مكانه[3].

ولم يكد يستقر القبطان صالح باشا في الإسكندرية، حتى أوفد رسولاً إلى محمد علي باشا يبلغه بفرمان النقل والتغيير ويأمره بالذهاب إلى سالونيك مقر ولايته الجديدة، وكان محمد علي يعالج المشكلات بالحكمة والسياسة والدهاء، فتظاهر بالامتثال أولاً ولكنه تأهب سرًا للمقاومة وأجاب أنه مستعد للرحيل إلى سالونيك، غير أن الجند يعارضون ذلك ويطالبون أن تؤدى إليهم رواتبهم المتأخرة قبل رحيله وقدرها عشرون ألف كيس، فكانت هذه الحجة أول ذريعة لإحباط مؤامرة العزل والنقل[4]، وفي غضون ذلك وردت من الباب العالي إلى صالح باشا رسالة تفوض إليه الأمر بأن يتصرف فيما يراه مناسبًا وصالحًا، ومعنى ذلك أن

---

[1] الروقي عايض بن خزام: **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1831م - 1839م**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف محمد عبد اللطيف البحراوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والدراسات العليا التاريخية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1985م، ص ص 29-30.

[2] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 124.

[3] ريمون فلاور، **المرجع السابق**، ص 94.

[4] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 39.

حكومة الأستانة رجعت عن فرمانها القاضي بعزل محمد علي باشا عن ولاية مصر، فصحت عزيمة صالح باشا على تثبيت محمد علي باشا في الولاية[1].

كان سبب هذا القرار إقدام أهالي القاهرة والإسكندرية بإظهار تمسكهم بمحمد علي باشا، مع رشوة قدرها أربعة ألاف كيس، هي الشطر الأكبر من ثروة جرجيس الجوهري القبطي أحد الزراع الذين لا يؤدون الضرائب، وقد سبق أن جرده محمد علي باشا من أملاكه[2]، وبالإضافة إلى أربعة ألاف كيس يؤديها إلى الباب العالي جعل ابنه إبراهيم بك رهينة بالآستانة[3]، ولا يدل هذا العمل إلا على أن حكومة الأستانة لم يكن يعنيها من القاهرة سوى الحصول على نصيبها من أموال مصر، واعتقادها أن مجال الربح في عهد محمد علي قد يكون أكبر مما كان عليه في عهد المماليك[4]، ومنذ هذه اللحظة بدأ محمد علي باشا في تثبيت وتدعيم مركزه الشخصي وتثبيت نفسه في الولاية.[5]

[1] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 46.
[2] المستر جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 69.
[3] الروقي عايض بن خزام، **المرجع السابق**، ص 30.
[4] المستر جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 69.
[5] عايض بن خزام الروقي ، **المرجع السابق**، ص 30.

ثانيًا: إنجازات محمد علي باشا الداخلية

1- الإنجازات الإدارية:

بدأ محمد علي باشا بعد استيلائه على السلطة في التخلص من القوى السياسية المنافسة له[1]، فقام أولاً بالتخلص من الزعامة الشعبية التي كانت سنده الأول في الوصول إلى الحكم، فبدأ باحتوائهم وإشاعة الفرقة بين قيادتهم، فأبعد عمر مكرم[2] الذي أراد أن يجعل للشعب حقًا في مناقشة حدود سلطة الوالي، ثم أمر بتصفيته مع عدد من القادة المعارضين منهم "جرجيس الجوهري" زعيم الأقباط، ومحمد المحروقي نقيب التجار، والشيخ أحمد الحطاوي وحجاج الخضري وغيرهم متنكرًا بهذا لحلفائه الأقدمين، ولم يكتفي بالقضاء عليهم بل احتكر التجارة الداخلية والخارجية للبلاد، فأنهى دور طبقة التجار[3] ثم دبر مذبحة القلعة[4] والتي تخلص فيها من بقايا المماليك في الصعيد، وأتبعهم بالجنود الألبانيين في مارس عام 1811م، وكان تخلص محمد علي باشا من المماليك إيذانًا بإنهاء فترة الشغب والفساد الذي كان وراءها المماليك، فصفا بهذا له الجو وزادت مكانته[5].

أولى محمد علي الإدارة اهتمامه الخاص فبدأ بتقسيم القطر المصري إلى سبع مديريات، كما انه استحدث أسماء جديدة لهذه الدوائر، فأستحدث إسم "مديرية" وأطلق إسم "مدير" أي رئيس المديرية، وهو المسؤول عن تنفيذ الأوامر في المديرية من جباية الضرائب وإدارة المصانع مع الإشراف على المشاريع العامة المتمثلة في الزراعة وشق الطرق

---

[1] علي الدين هلال: **تطور النظام السياسي في مصر 1805م- 2005م**، دار كتب عربية، 2006م، ص 24.

[2] اسمه الكامل عمر مكرم حسين السيوطي، زعيم شعبي مصري ولد في أسيوط بصعيد مصر سنة 1770م وتعلم بالأزهر الشريف، تولى نقابة الأشراف في مصر 1793م وقاوم الفرنسيين في ثورة القاهرة الثانية سنة 1800م، وكان له دور بارز في تولية محمد علي باشا شؤون مصر، أنظر عصام عبد الفتاح، **المرجع السابق**، ص 144.

[3] نمير طه ياسين: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الفكر، عمان، 2010م، ص 75.

[4] مذبحة القلعة أو مذبحة المماليك، هي واقعة شهيرة في التاريخ المصري وقعت في يوم 01 مارس 1811م، دبرها محمد علي باشا للتخلص من أعدائه المماليك، أنظر منار عبد الفتاح: **"قلعة صلاح الدين الأيوبي في القاهرة"**، القدس الأسبوعي، السنة السادسة والعشرون، ع 8065، القاهرة، الأحد 2015/04/05م، ص 36.

[5] جميل بيضون، وآخرون: **تاريخ العرب الحديث**، دار الأمل، إربد، الأردن، 1991م، ص 81.

والجسور[1]، وظهر لقب رئيس المركز ويضطلع بالقرى الواقعة تحت إشرافه، كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو "الحكمدار" الذي يجمع في يديه السلطتين العسكرية والمدنية[2].

وفي أواخر عام 1824م بدأ بتقسيم القطر المصري إلى قسمين، القسم الأول: ويضم الأقاليم البحرية والقسم الثاني ويضم الأقاليم القبلية، وقد قسم القسم الأول إلى أربعة عشر قسمًا يحكمها ثلاثة حكام، الأول خصه بذاته، والثاني لابنه إبراهيم، والثالث إلى دفتري مصر، والقسم الثاني إلى عشرة أقسام يحكمها حاكمان، الأول الكتخدا بك، والثاني أحمد طاهر باشا[3].

وقد ألغى محمد علي باشا التقسيم الذي كان معمولاً به في عهد المماليك، فعمد إلى تقسيم كل مديرية إلى عدة مراكز بلغت 64 مركزًا، ثم قسم المراكز إلى أخطاط أي نواح يدير شؤونها موظف يلقب بالناظر، وإلى قرى يتولى أمورها العمد ومشايخ البلد، وكان غرضه من هذا التقسيم تسهيل جمع الضرائب، بيد أنه رغم كل هذه الأنظمة والتقسيمات كان هو يتولى كل شؤون البلاد بنفسه منفردًا بالسلطة، فكان يفاوض سفراء الدول الأجنبية بنفسه ويسمع الشكوى من رعاياه ومطالبهم بلا واسطة، ويتصرف في مالية البلاد ويقوم بالمشروعات العامة بنفسه[4].

وقد فرضت الحاجة إلى التوسع في الجيش والإجراءات الزراعية المستحدثة، بالإضافة بناء الأسطول وتطوير المدارس وتنمية التجارة والصناعة إلى تأسيس جهاز حكومي للإشراف على مؤسسات الدولة، فأنشأ مجلسًا للحكومة سماه "الديوان العالي" مقره القلعة، وكون في نهاية عام 1824م مجلسًا أخر سماه "المجلس العالي"، يتألف من نظار الدواوين

[1] نمير طه ياسين، **المرجع السابق**، ص 77.
[2] هشام سوادي هشام: **تاريخ العرب الحديث 1516م- 1918م**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010م، ص 243.
[3] محمد خليل صبحي: **تاريخ الحياة النيابية في مصر في عهد ساكن الجنان محمد علي باشا**، مطبعة دار الكتب المصرية، ج4، القاهرة، 1947م، ص 07.
[4] عمر الاسكندري، سليم حسن: **تاريخ مصر**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996م، ص 144.

ورؤساء المصالح مع اثنين من التجار يختارهم كبير تجار العاصمة، وممثلين من الأعيان في كل مديرية من مديريات مصر السبعة ومحافظاتها الثمانية وأهمها: القاهرة، دمياط، رشيد وأسيوط، وأنشأ كذلك "المجلس المخصوص" (الحكومة المصغرة) للبت في المسائل المهمة المستعجلة وسن اللوائح والقوانين وإصدار التعليمات لجميع المصالح الحكومية برئاسة ابنه إبراهيم، وأنشأ كذلك "المجلس

العمومي" لديوان المالية وهو يتبع المجلس المخصوص ليساعده، وأنشأ "مجلس الشورى" من كبار موظفي الحكومة والعلماء والأعيان ويجتمع مرة في العام[1].

عدل محمد علي باشا عن كل هذه المجالس وأمر بحلها في 13 ماي 1837م[2] ، وقام بإنشاء جهاز مركزي للدولة مستحدثًا بذلك عددًا من الوزارات على النمط الاوروابي[3]، وقد حصرها في سبعة دواوين كل ديوان هو أقرب إلى الوزارة في عصرنا الحالي وهي:

1-ديوان الخديوي(وزارة الداخلية)

2-ديوان الجهادية(وزارة الدفاع)

3- ديوان المدارس(التربية)

4- ديوان التجارة(وزارة التجارة)

5- ديوان الإيرادات(المالية)

6-ديوان البحر(وزارة البحرية)

7- ديوان الفاوريقات، الفابريكات(وزارة الصناعة)[4].

ونجد كذلك أنه في هذه الفترة من شهر جويلية 1837م، وضع محمد علي القانون الأساسي للدولة المصرية المعروف "باسياستامية"، واشترك في وضعه أعضاء البعثات

[1] جميل بيضون، **المرجع السابق**، ص 84.

[2] خليل صبحي، **المرجع السابق**، ص 13.

[3] محافظة علي: **"الإصلاح والتحديات في الوطن العربي ـ إصلاحات محمد علي باشا في مصر-"**، جريدة الدستور، ع17698، السنة 50، الأردن، الثلاثاء 18/أكتوبر/2016م، ص 02.

[4] جميل بيضون، **المرجع السابق**، ص 84.

العلمية التي عادت من أوروبا[1]، وطلب محمد علي من رئيس كل ديوان (المدير) تقديم تقرير أسبوعي عن أحوال ديوانه وميزانيته السنوية، واستخدم مزيدًا من المصريين في الوظائف والمراكز الإدارية محل العثمانيين والمماليك[2]، وكانت جميعها ترجع في أحكامها إلى الديوان الرئيسي وهو ديوان المعاونة، وأنشأ للقضاء مجالس ونظم البريد وقضى بحمله برا على يد السعاة وبواسطة السفن بحرًا، وأنشأ ما يقوم مقام التلغراف اليوم من الإشارات بواسطة أبنية مرتفعة ممتدة على خط واحد بين المدن الكبيرة ما جعل المسافة بين البناء والآخر قصيرة ليستن فهم الإشارة، وبجانب سلسلة التشريعات جعل الباشا للديوان الخديوي اختصاصا قضائيًا، وأنشأ عام 1842م "جمعية الحقانية" لمحاكمة الموظفين أو للحكم في الجرائم التي تحال إليها من الدواوين، وكانت بمثابة محكمة جنايات وجنح، كما أنشأ محكمة تجارية تسمى (مجلس التجارة) للفصل في المنازعات التجارية[3].

2: الانجازات الاقتصادية.

1- الزراعة.

كان من الطبيعي أن تأتي الزراعة في مقدمة الإصلاحات الاقتصادية، ومن المعلوم أن جميع الأراضي باستثناء أراضي الوقف كانت حتى أواخر القرن الثامن عشر موزعة على الملتزمين، وكانت مهمة الملتزم الأساسية تتمثل في جباية الضرائب الواجبة على القرية أو مجموعة القرى الخاضعة لإلتزامه ونقل هذه الضرائب إلى الخانة المركزية أو الإقليمية، ومع ذلك فقد أخذت حقوق الإنتفاع التي حصل عليها الملتزمون تنتقل تدريجيًا إلى عائلتهم[4].

[1] خليل صبحي، **المرجع السابق**، ص 13.
[2] جميل بيضون، **المرجع السابق**، ص 84.
[3] جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 77.
[4] عبد المجيد راشد: **"تجربة محمد علي في بناء الاقتصاد المصري"**، الحوار المتمدن، ع 1729، 09/ 10/ 2006م، ص 02.

قام محمد علي بنزع ملكية جميع الملتزمين، ورتب معاشًا لكل منهم يساوي دخله الأصلي الذي كان مدونًا في سجلات الروزنامجي[1]، ولما قامت الحكومة بإجراء مسح أطيان كل ملكية بالفدان، وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التي كانت في سجلات المال، فقررت الحكومة ترتيب زيادة هذا الخراج، وتبين من كل هذا أن الملتزم الذي كان يورد خراج مائة فدان كان يتمتع في الحقيقة ونفس الأمر بضعف خراج هذه المساحة[2].

وعندما قضى محمد علي على المماليك حل محلهم في السيطرة على الأرض التي كانت خاضعة لهم، فألغى الأوقاف وملتزمي الأرض فأصبحت بهذا كل الأراضي الزراعية مملوكة للدولة تستغلها لحسابها ومصلحتها الخاصة، وأصبحت العلاقة هنا مباشرة بين الحكومة والفلاحين، وقد أستثنى محمد علي بعض الأراضي من ملكية الدولة، كالإقطاعيات الواسعة التي منحها لأفراد أسرته التي عرفت بإسم "الجفالك"، كما انه منح بعض الأراضي لكبار الموظفين ورجال الجيش، وهو ما أطلق عليه "بالابعاديات"[3].

ومنذ بداية سنة 1813م، نجد أن محمد علي قد قام بأجراء مسح لجميع الأراضي الزراعية كما انه أعاد توزيعها على الفلاحين، فأعطى لكل فلاح خمسة أفدنة لاستثمارها حسب توجيهات الدولة على أن تدفع الضريبة للدولة مباشرة، وإذا عجز الفلاح عن إستغلال أرضه أو عجز عن دفع الضرائب فللدولة الحق في استرجاعها، وحددت الدولة نوع المحاصيل وتأخذ الحكومة حصتها كضرائب ثم تشتري الباقي بأسعار تقررها الدولة وهي غالبًا ما تكون دون قيمتها الحقيقية ثم تبيعها للتجار الأجانب[4].

وقد ترتب عن هذا النشاط أن زادت مساحة الأراضي المزروعة عما كانت عليه في عهد المماليك، فقد كانت في عهد هذا الأخير لا تزيد عن المليون فدان، وبلغت في عهد

[1] الروزنامجي مصطلح مزيج من الفارسية والتركية ومنه فهي مشتقة من مصطلح "روز" بمعنى اليوم و"نامة" بمعنى كتاب و"جي" التركية التي تدل على الصناعة، وفي بداية العهد العثماني بمصر كان يرسل من قبل إستانبول لرئاسة الإدارة المالية، أنظر مصطفى بركات: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، دار غريب، القاهرة، 2000م، ص 124.

[2] عمر طوسون: **مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن**، دار هنداوي، القاهرة، مصر، 2014م، ص 215.

[3] إبراهيم ياسين الخطيب، محمد عبد الله عوده: **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م، ص 49.

[4] إبراهيم بيضون، **المرجع السابق**، ص 85.

محمد علي باشا وتحديدًا في سنة 1821م بلغت نحو المليوني فدان، وقد أخذت هذه المساحة في الازدياد بإنشاء السدود والقناطر والجسور[1]، ولمراقبة قطاع الزراعة أنشأ محمد علي (ديوان الزراعة) الذي كان يشرف على العملية الزراعية، ويخطط لحفر الترع وشق السواقي وزراعة الأشجار والمحاصيل المهمة كالقطن والحبوب، وقام كذلك ببناء أول سد في مصر لحجز مياه النيل[2]، ثم رأى خصب الأرض المصرية فشرع يزرع فيها المحاصيل التي لم تكن معروفة فيها من قبل، فجاء بالتقاوي (القطن الأمريكي)، ونبات النيلة من الهند ونبات الأفيون من أسيا الصغرى وجاء بالخبراء العارفين بزراعتها، وأكثر من غرس الحدائق والأشجار في القاهرة تلطيفًا لحرارة الجو واستزادة الغيث كحديقة الأزبكية[3].

غير أن هذه السياسة التي اتبعها محمد علي في الزراعة لم تعد على الفلاح بأية فائدة، فقد كانت الحكومة تقدر المحصول تقديرًا قهريًا وتشتريه من الفلاح بثمن بخس ثم تبيعه له أحيانًا إذا احتاج لشيء منه بثمن مرتفع، بل ربما تعذر عليه الحصول على قوته في حين أن مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحاصيل، وقد يتعرض بعضها للفساد نتيجة إستمرار تخزينها، هذا فضلاً عما في هذه الخطة من تقييد لحرية الفلاح في العمل وحرمانه من الانتفاع بثمرة جهده[4]، ومن جهة أخرى قام بمنح مساحات كبيرة من الأراضي لصالح كبار الأعيان والموظفين وضباط الجيش من الألبان والعثمانيين، وهو ما سمح بعودة الإقطاع من جديد ونشأت طبقة جديدة من الاقطاعين حلت محل طبقة الملتزمين والمماليك السابقة[5].

وبصفة عامة وبالرغم من الإصلاحات العديدة في مجال الزراعة في عصر محمد علي، إلا أن الفلاح لم يستفد من ذلك كثيرًا ولم تزده هذه الإجراءات إلا بؤسًا، نتيجتًا

[1] جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 80.
[2] نمير طه ياسين، **المرجع السابق**، ص 78.
[3] جورج يانج، علي احمد شكري، **المرجع السابق**، ص 81.
[4] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 111.
[5] محافظة علي، **المرجع السابق**، ص 01.

للسياسة الاحتكارية التي اتبعها محمد علي على المحاصيل الزراعية، وأيضًا نتيجتًا للضرائب العديدة التي فرضت على هذه الأراضي[1]، وقد ترتب عن نظام الاحتكار هذا أن أصبح محمد علي باشا هو المزارع الوحيد والتاجر الوحيد ثم ليصبح فيما بعد الصانع الوحيد في مصر، وشمل نظام الاحتكار كل المحصولات التي كانت تشتريها الحكومة من الفلاح[2].

2- الصناعة:

كانت مصر تتبع مبدأ التخصص الاقتصادي في أوائل القرن التاسع عشر، حيث اعتمدت على الزارعة وأهملت الصناعة، كما اتبعت في تلك الفترة مبدأ الحرية الاقتصادية، ووفقًا لتلك السياسة التي تقتضي بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وترك الصناع أحرارًا في أعمالهم وفي تصريف إنتاجهم، هذه هي سياسة مصر الاقتصادية عندما تولى محمد علي السلطة، فسار في البداية على هذا المبدأ ثم ما لبث أن تركه وتحول إلى سياسة اقتصادية مغايرة، قائمة على مبدأين رئيسين: الاستقلال الاقتصادي، والاحتكار والتوجيه[3].

إهتم محمد علي باشا بالصناعات الحرفية ففرض عليها الضرائب وقام أيضًا بإحتكار الصناعات القائمة على النسيج، وفي الجهة المقابلة قام بإنشاء المنشآت الحديثة وإدخال الصناعات الثقيلة المرتبطة بالجيش والأسطول وما تحتاج إليه من سلاح وذخيرة، وكان يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي[4]، وقد أهتم بإدخال الصناعات الكبرى إلى مصر، فأنشأ 15 معملاً لغزل القطن منها 09 في الوجه البحري، و1200 نول تنسج نحو مليوني قطعة قماش في السنة، وكانت فاوريقة مالطة في بولاق أكبر معمل للغزل والنسيج في القطر المصري، كما أن مصانع الأقمشة الكتانية منتشرة في أرجاء مصر وخصوصًا في

[1] خليل أحمد الرجبي، **المرجع السابق**، ص 182.
[2] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 112.
[3] عبد السلام عبد الحليم عامر: **طوائف الحرف في مصر 1805م-1914م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993م، ص 61.
[4] زين العابدين شمس الدين نجم: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2011م، ص 85.

الوجه البحري، وتخرج في السنة ما مقداره ثلاثة ملايين قطعة قماش[1]، ومع ذلك فقد زادت نسبة المحاسبة، حيث أقدمت الدولة على تحديد مقدار الغزل الذي ينتج عن الرطل الواحد من القطن، وزيادة عن تدخل الحكومة قامت بفرض 71 نوعًا من الضرائب على أرباب المصانع، وكانت النقابات القائمة وعددها 164 نقابة تقريبًا هي التي تتولى توزيع هذه الضرائب[2].

كان محمد علي باشا حريصًا على إستقدام الخبرات الأجنبية، ففي أفريل 1834م دعا العمال في كافة الاختصاصات إلى التعاقد معه في إيطاليا، وأمر وكلاءه في العواصم الأوروبية بالتعاقد مع عمال مهرة متخصصين في صناعة النسيج والغزل، ومن أشهر هؤلاء الميكانيكي "جيسيب بوكتي" الذي شغل مدير مصنع نسيج والمهندس "جومل بوكتي" الذي أجرى تجارب على نوع جديد من القطن أدى إلى إزهار كبير في زراعة هذا الصنف[3].

وتشير الدراسات إلى اتساع حجم العمالة الفنية المدربة بدرجة كبيرة في هذه الصناعات الكبرى وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الصناعة	عدد العمال
نسيج القطن	15000
نسيج الكتان	30000
إنتاج صباغة النيلة	9000
الترسانة والمصانع الحربية	15000

[1] محمد صبري: **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926م، ص 52.
[2] صلاح أحمد هريدي: **الحرف والصناعات في عهد محمد علي**، دار المعارف، مصر، 1926م، ص 85.
[3] جميل بيضون، **المرجع السابق**، ص 86.

وقد تزايد حجم الاستثمار في الصناعة إلى درجة كبيرة، حيث بلغت في سنة 1838م حوالي 12 مليون جنيه إسترليني، وكان يعمل في مجال الصناعة من مائة وثمانين ألف إلى مائتي ألف عامل يشكلون حوالي 04% من مجموع السكان، الذين لم يتجاوز عددهم آنذاك عن خمسة ملايين نسمة، أي أن حوالي (20%- 25%) من الرجال فوق سن الخامسة عشر كانوا مستخدمين في المؤسسات الصناعية[1].

ونجد كذلك محمد علي باشا تابع العملية الإنتاجية من زاوية أخرى هامة، وهي زاوية جمع المادة الخام اللازمة للصناعة، فأصدر تكليفًا لعمر بك حاكم المنوفية بجمع كل الكتان الموجود عند الفلاحين[2]، ولكن التوجه إلى الداخل لم يستطع أن يفي بكل الاحتياجات المتزايدة من المواد الأولية، ولذلك نجده بمجرد ما استقرت له الأمور في الشام بعد احتلالها، حتى باشر عملية التنقيب في المنطقة بحثًا عن المعادن في سنة 1833م.

اعتمدت الإدارة المصرية في البداية على إرشادات رجالها من أهل البلد للوصول إلى مناطق وجود الفحم، وأسندت أمر التنقيب إلى حداد يدعى الاسطي أحمد المصري[3]، وبدأت عمليات التنقيب بمقاطعة جباع برئاسة المعاون أحمد فهمي والاسطي أحمد المصري، وتم العثور على الفحم قريبًا من الأرض، ولكن الإنتاج كان ضعيفًا حيث بلغت الكمية المستخرجة في ستة وعشرين يومًا خمسين قنطارًا[4]،

وبصفة عامة نجد أنه وبالرغم من الإجراءات السابقة الذكر للنهوض بقطاع الصناعة، إلا أنها ارتبطت بخدمة الجيش الذي قام بإنشأه، وصحيح أنها أغنته عن منتجات أوروبا، ولكن الفشل كان مصيرها خاصتًا بعد أن زال سبب وجودها وهو الجيش، إذا أخذ يتناقص عدده إلى ثمانية عشر ألف بداية من سنة 1841م، هذا إذا نظرنا إلى التكلفة

[1] إسماعيل سراج الدين، **المرجع السابق**، ص 65.
[2] عبد السلام عبد الحليم عمر، **المرجع السابق**، ص 69.
[3] محمد الصباغ عبد اللطيف: **"جهود محمد علي التعدينية بالشام إبان الحكم المصري 1831م- 1840م"**، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مارس 1999م، ص 02.
[4] محمد الصباغ عبد اللطيف، **المرجع السابق**، ص 04.

الكبيرة لنفقات المصانع مقارنة بالفائدة التي كان يجنيها، فثمن السلعة النهائية كان أرخص لو أشتراه من الخارج مباشرة، كما أنه لا يمكنه أن يستغني عن منتجات أوروبا، خاصة ما ارتبط منها بالوقود والآلات اللازمة للصناعة[1].

3- التجارة:

لما زادت محصولات البلاد إلتفت محمد علي باشا إلى التجارة، وقد وجد في مركز مصر الجغرافي ما يشجع على التجارة[2]، فهي تطل على البحرين الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ويشكل موقعها نقطة إلتقاء بين القارات الثلاث إفريقيا وأسيا وأوروبا، ولهذا كانت دائمًا سوقًا كبيرًا للسلع، وقد لعبت مصر دورًا كبيرًا كوسيط تجاري على مستوى التجارة الدولية بين بلاد الشرق وأوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر، وكانت هذه الوضعية الجغرافية لمصر أحد أهم عوامل استمرار التبادل التجاري مع الخارج[3].

وقد وضعت الحكومة المصرية يدها على العديد من المحاصيل الزراعية فألزمت الفلاحين على بيع محاصيلهم بالسعر الذي تحدده، وهي وبذلك احتكرت التجارة الداخلية والخارجية[4]، والجدول التالي يبين حجم ما تجنيه الدولة من عملية الاحتكار، والناتج الذي يعود عليها من خلال إعادة بيعها في السوق الخارجية:

[1] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 121.
[2] **المرجع نفسه**، ص 113.
[3] إسماعيل سراج الدين، **المرجع السابق**، ص 65.
[4] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م، ص 149.

السلعة	الثمن الذي تشتريه الدولة من الفلاح	الثمن الذي تبيعه الدولة في السوق الداخلية	الثمن الذي تبيعه الدولة في السوق الخارجية
القمح	27 قرش	56 قرش	90 قرش
الذرة	16 قرش	27 قرش	61 قرش
الفول	18 قرش	32 قرش	46 قرش
الشعير	18 قرش	35 قرش	46 قرش
الأرز	60 قرش	–	270 قرش

وقد اقتضى ما تقدم ذكره إلى إجراء العديد من الإصلاحات حتى تتسع التجارة، فقام محمد علي باشا بتطوير ميناء الإسكندرية بحيث يكون جاهزًا لرسوا أكبر السفن، وشق أيضا ترعة المحمودية نسبة إلى السلطان محمود الثاني، فعظمت بسبب هذا حركة نقل البضائع، كما أنه قام بإصلاح مرفأ بولاق وسهل أمام الأجانب سبل التوطن في مصر مما زاد حركة التجارة نشاطًا[1]، وبهذا ازداد تعداد الأوروبيين في القاهرة والإسكندرية، وبلغت قيمة الواردات في سنة 1836م نحو خمسين مليون فرنك، تمثلت هذه الواردات في الأنسجة وخشب البناء والحديد والآنية، وبلغت قيمة الصادرات نحو اثنين وأربعين مليون فرنك، أهم منتجاتها القطن والأرز والصمغ والأنسجة الكتانية والحبوب[2].

[1] جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 82.
[2] محمد صبري، **المرجع السابق**، ص 54.

كانت تجارة القمح أول خطوة للممارسة الاحتكار، وذلك أن تجارة القمح مع الانكليز كانت من أهم موارد محمد علي في أوائل عهده ، حيث أنه في سنوات 1809م،1810م، 1811م، حصل قحط شديد في دول البحر الأبيض المتوسط ما عدا مصر، فانتهز محمد علي الفرصة واخذ يبيع القمح المصري للإنجليز على الرغم من معارضة الدولة العثمانية، فربح من تلك التجارة ربحًا وفيرًا، حيث باع لهم إردب القمح الواحد بثمن يتراوح بين تسعين ومائة قرش بينما كان ثمنه في مصر عشرين قرشًا[1].

أ- إصلاح الطرق البرية:

أما الطرق البرية فكانت في مصر مهملة حتى مطلع القرن التاسع عشر، والوسائل التي استخدمت في النقل لم تتعدى الجمال والحمير، وكان السفر عليها مهددًا بهجمات اللصوص والعربان، ولذلك فإن المسافرين كانوا في الغالب يشكلون القوافل للدفاع عن أنفسهم[2].

أعاد محمد علي فتح الطرق البرية، كطريق السويس والقاهرة وشق الترع للربط بين المدن المختلفة كترعة المحمودية التي تربط الإسكندرية بالمدن الداخلية، وتولت الحكومة مهمة الإشراف على عمليات النقل الداخلي وحركته، وأنشأت مصلحة المرور خصيصًا لهذا الغرض.

اتجه محمد علي إلى تنظيم النشاط التجاري، فأصدر قانونًا ينظم تحصيل الديون المستحقة على التجار، كما أنشأ أول مجلس للتجار في القاهرة عام 1826م، ثم تلي ذلك إنشاء مجالس أخرى في الإسكندرية ودمياط، وذلك لفض المنازعات بين التجار وإصدار الأحكام المتعلقة بالقضايا التجارية[3].

---

[1] صلاح أحمد هريدي: **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ج2، مصر، 2000م، ص 45.

[2] **المرجع نفسه**، ص 58.

[3] إسماعيل سراج الدين، **المرجع السابق**، ص 66.

ب- النقود:

كانت النقود عند تولي محمد علي باشا بفرمان سنة 1805م، خليطًا من النقود العثمانية والنقود المصرية والنقود الأجنبية، وكانت أسعار هذه النقود تضطرب بين الحين والأخر، فلجأت الحكومة إلى تسعير رسمي للنقود عام 1808م فقدر البندق الذهبي ب 08 قروش، وفي عام 1827م أصدر محمد علي أمرًا بجمع النقود القديمة ومنع تداولها وأمر بتسليمها إلى خانة مصر لإعادة صك نقود جديدة، وفي عام 1839م أصدر محمد علي أمرًا لديوان الإيرادات بضرب النقود الذهبية والفضية والنقود الجديدة وهي كالأتي:

1-قطعة من الذهب فئة 100 قرش ويطلق عليها الجنيه المصري.

2-قطعة من الذهب فئة 50 قرش يطلق عليها نصف جنيه مصري.

3-قطعة من الذهب فئة 25 قرش يطلق عليها الجنيه الخاص.

4- قطعة من الذهب فئة 20 قرش يطلق عليها ريال الفضة.

5- قطعة من الفضة فئة 10 يطلق عليها ريال فضة.

6- قطعة من الفضة فئة 5 يطلق عليها ربع ريال فضة.

7- قطعة من الذهب فئة 1 يطلق عليها قرش فضة[1].

وجميع هذه النقود بإسم السلطان محمود الثاني[2]، وهي متماثلة في النقش من أعلى الوجهين فيما عدى تغيير الفئة، وفي عام 1840م صك محمد علي نقودًا نحاسية من فئة الخمس بارات بإسم السلطان عبد المجيد ابن السلطان محمود الثاني[3].

---

[1] أحمد عبد الرحمن محمود عباس: **"تطور النقود المصرية في عصر الأسرة العلوية (1805م - 1956م)"**، مجلة الاتحاد العام للأثريين العرب، دع، (د- ت)، ص 386.

[2] هو الابن الأصغر للسلطان عبد الحميد الأول، ارتقى إلى عرش السلطنة في ظروف تميزت بالفوضى في 18 جويلية 1808م، وبدأ عهده بالإصلاحات مستفيدًا مما جرى لابن عمه السلطان سليم الثالث، وكان شاعرًا يكتب الشعر باسم مستعار هو "عدلي" وقد لقب بالغازي، وعده بعض المؤرخين أعظم سلطان بعد السلطان سليمان القانوني وانتقده آخرون بسبب تقليده للغرب، أنظر أحمد أق كوندز: **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إستانبول، تركيا، 2008م، ص 383.

[3] محمود عباس أحمد عبد الرحمن، **المرجع السابق**، ص 386.

وبصفة عامة نجد أن سياسة محمد علي ساعدت في الأخير على جذب عدد من التجار الاوروابين إلى مصر نقلوا معهم الكثير من المهارات الفنية الغربية ، ولكن من جهة أخري فتح الباب أمام التغلغل الاوروابي، فقد زاد اعتماد مصر على الأسواق الاوروابية وجعلها سريعة التأثر بتقلبات الاقتصاد الاوروابي، كما أنه من جهة أخرى سمح لها بالتدخل أكثر في شؤون مصر الداخلية، بحجة أن لها الحق في حماية مصالحها التجارية وتجارها بمقتضى المعاهدات والامتيازات الأجنبية[1].

3- الانجازات العسكرية:

أدرك محمد علي بمجرد ما تسلم زمام حكومة مصر، أنه لابد من إدخال النظام الحديث في القوة العسكرية البرية والبحرية لكل حكومة تريد أن تكون مقاليد البلاد في قبضة يدها، وحتى تتمكن من إدارة شؤونها على محور النظام وتعمل على حفظ حوزتها من الغارات الخارجية[2]، وكان الجيش المصري عندما تسلم محمد علي الحكم يضم أفرادًا من الأتراك والألبان والمغاربة والدلاة، وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش العديد من الانتصارات في الحجاز، إلا أنه كان يدرك أنه لا يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات لو أشتبك في مواجهة جيش أوروبي منظم تنظيمًا حديثًا، ولذلك قرر تكوين جيش جديد على أحدث النظم[3]، كما أن الذي عزز توجهاته هذه استخدامه للقوة كوسيلة للحفاظ على حكمه، وهو ما أشار إليه عندما قال: "لقد احتليت هذه البلاد . مصر. بالسيف، وبالسيف وحده سأحافظ عليها"[4].

---

[1] عمر عبد العزيز عمر: **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م، ص 247.

[2] عمر طوسون: **كلمات في سبيل مصر**، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، 1928م، ص 144.

[3] عبد العظيم رمضان: **مصر قبل عبد الناصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1995م، ص 36.

[4] Unknown Author: **Biographic Sketch of Mohamed Ali Pasha of Egypt**, Library of Congarece, Washington, March, 1837, p 15.

1- تأسيس الجيش النظامي:

بدأ محمد علي في شهر أوت 1815م بتنظيم الجيش على الطريقة الاوروابية[1]، ونجد أن هؤلاء الجنود لم يكونوا يألفون النظام ولاسيما الاوروابي وهو ما دعاهم إلى المعارضة والثورة في القاهرة، بل وصل بهم الأمر إلى حد التأمر عليه ومحاولة الفتك به، واضطروه إلى الاعتصام بالقلعة وقاموا بقتل كل منظمي الجيش، إلا أنه بذكائه أظهر عدله عن هذا القرار وأعاد استرضائهم على أن هذا الأمر ظل يراوده[2].

إن الذي لفت نظر محمد علي إلى النظام العسكري الحديث، هو التفوق الذي شاهده بنفسه من انكسار الجيوش العثمانية في موقعة أبي قير أمام الجيش الفرنسي، ولذلك ما لبث أن طلب من فرنسا معلمًا عسكريًا لجيشه، فوقع الاختيار على الكولونيل سيف الذي أسلم وعرف فيما بعد بإسم سليمان باشا[3] وكان وصوله إلى مصر سنة 1819م[4]، كما أنه طلب المساعدة من مسيو دورفيني Droveitti القنصل العام الفرنسي العامل بمصر، الذي اقترح عليه إسم الجنرال بوابيه Boyer، وهو ضابط فرنسي كان أحد ضباط حملة نابليون على مصر، ووصل إلى مصر على رأس بعثة عسكرية للتنظيم والإدارة[5].

وجه محمد علي الكولونيل "سيف" مع خمسمائة من مماليكه إلى أسوان لتنظيمهم وتدريبهم هناك على الطرق العسكرية الحديثة، وهؤلاء كان من المنتظر أن يكونوا نواة الجيش الجديد في مصر[6] وقد استغرق تعليمهم ثلاث سنوات، ولما وجد الضباط الأكفاء فكر محمد

---

[1] نجد أن خسروا باشا قد سبق محمد علي باشا في فكرة تنظيم الجيش، حيث درب بعض الجنود المماليك على النمط الفرنسي، مستعينًا بالضباط الفرنسيين الذين بقوا بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر، كما أنه درب طائفة من السودانيين كحرس شخصي له وعين لهم من يعلمهم كيفية اصطفاف الفرنسيين، أنظر خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 137.

[2] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 160.

[3] هو جوزيف انتلم سيف Joseph Anthelme seve (1788م- 1860م)، اشتهر باسم الكولونيل سيف أو سليمان الفرنساوي، وهو من مدينة ليون بفرنسا كان قد عمل بسلاح المدفعية بالأسطول الفرنسي، كما اشترك في معركة الطرف الأغر 21 أكتوبر 1805م، وشارك في حرب نابليون ضد النمسا وفي حملته على روسيا عام 1816م، وبعد معركة ووترلوا التي هزم فيها نابليون سرح من الجيش ليلتحق بالعمل في مصر، أنظر جميل عبيد، **المرجع السابق**، ص 69.

[4] عمر طوسون: **الجيش المصري البري والبحري**، ط3، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، مصر، 1935م، ص 05.

[5] خالد فهمي،**المرجع السابق**، ص 138.

[6] عمر طوسون، **كلمات في سبيل مصر**، **المرجع السابق**، ص 144.

علي في جمع الجنود، ولم يشأ أن يكون بينهم أتراك ولا ألبانيون لئلا يحرضوهم على الفتنة، فعمد إلى السودانيين وكان قد أرسل حملته إلى السودان فقام بجمع ثلاثين ألفًا[1] منهم وأتى بهم إلى "بني عدي" قرب منفلوط لهذا الغرض، ووكل أمرهم إلى الضباط الذين تخرجوا من أسوان فبدأ بتدريبهم بداية من سنة 1823م، إلى أن استكملوا التمرينات العسكرية اللازمة وذلك يوافق سنة 1824م، فأقدم على الاستعانة بهم في حروبه وأرسل منهم فرقًا إلى بلاد العرب وأخرى إلى السودان وأرسل الباقي إلى حرب المورة[2].

لم تكلل جهود محمد علي بالنجاح رغم ما بذله، فقد فشي الموت في هذا الجيش فهلك الآلاف منهم لعدم ملائمة مناخ البلاد من جهة، ولضعفهم عن تحمل مشاق الخدمة العسكرية من جهة أخرى[3]، واتضح سريعًا أن خطته في تكوين الجيش من السودانيين تسير من سيء إلى أسوء، فمن بين ألفين وأربعمائة عبدا وصلوا إلى أسوان لم يبقى منهم سوى ألف ومائتين وخمسة وأربعين عبد[4]، ومن هنا لم يجد بدًا من تكوين الجيش من المصريين رغم ما يكتنف الأمر من المخاطرة، فالزراعة ستتأثر من إنصراف الفلاحين إلى التجنيد، وهذا التجنيد هو بين قوم لم يألفوه منذ زمن بعيد، ورغم ما يعترض الأمر من المخاطر أصر محمد علي على تنفيذ مشروعه.

وقعت بعض الحركات المعادية للقرار، وأخذ الفلاح الذي لم يألف التجنيد يوقع الاذي بنفسه وجسمه بل ويهاجر إلى بلاد العرب والشام هربًا من نظام الجندية[5]، غير أن

[1] كان جلب العبيد من السودان يتم على شحنات، حيث بلغ العدد الإجمالي للشحنة الأولى 1900 رجل وامرأة وطفل وصلوا إلى مصر في أوت 1821م، اختير منهم من يصلح للخدمة العسكرية، وبيع الباقون في أسواق العبيد في القاهرة، أنظر خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 147.

[2] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 102.

[3] عمر طوسون، **الجيش المصري البري والبحري**، **المرجع السابق**، ص 08.

[4] خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 149.

[5] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 102.

المصريين في النهاية مالوا إلى المعيشة العسكرية لما وجدوه فيها من المأكل والملبس، وانتهى بهم الأمر إلى اعتياد الخدمة العسكرية التي لم يمارسوها من قبل[1].

2- تأسيس المدارس العسكرية:

ولقد أدرك محمد علي أنه إذا أراد أن يكون له جيش على النظام الحديث مؤلفًا من المشاة والفرسان ورجال المدفعية، فإن هذا الجيش يحتاج إلى مدارس تقوم بمهمة تخريج الضباط اللازمين لمختلف هذه الأسلحة وإلى مستشفيات ترافق أفراد الجيش إذا مرضوا، ولابد فضلاً عن ذلك أن تكون له إدارة حربية تشرف على جميع هذا العمل، إذ بدونها لا يتأتى تكوين جيش منظم[2]، فأسس مدرسة العساكر المشاة في "الخانقاه" وأما الفرسان فأتخذ لهم قصر مراد بك على الضفة اليسرى من النيل وعهد بتعليمهم إلى المسيو فرات، وأنشأ دار صناعة يشتغل فيها المئات من المصريين في صب المدافع وصنع معدات الجيش وما يلزم من الذخيرة، والجدول التالي يبين المدارس التي أنشأت للجيش في هذه الفترة[3]:

إسم المدرسة	تاريخ تأسيسها	إسم المدرسة	تاريخ تأسيسها
مدرسة الموسيقى العسكرية	1824م	الفرسان	1831م
الحربية في قصر العينين	1824م	البحرية	1831م
المشاة	1827م	الطوبجية	1831م[4]

واهتم محمد علي بإحياء البحرية المصرية فبادر بتعمير ترسانة بولاق لصناعة السفن، وأنشأ إدارة خاصة بالأسطول المصري بعد تحطم الأسطول المصري في واقعة نافرين

[1] عمر طوسون، **كلمات في سبيل مصر، المرجع السابق**، ص 146.
[2] عمر طوسون: **الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا**، دار هنداوي، القاهرة، مصر، 2014م، ص 22.
[3] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 162.
[4] جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 100.

البحرية عام 1829م[1]، ولم يكتفي بشراء عدد من السفن من مرسيليا، بل أنشأ ترسانة بحرية كبرى في الإسكندرية تمكنت من إنزال أول سفينة مصرية ذات مائة مدفع في جانفي من سنة 1831م، تحت إشراف المهندس الفرنسي "سريزي"، كما أرسل عدد من الشبان المصريين لدراسة فن بناء السفن، وتم تدريب خمسة عشر ألف مصري على الفنون البحرية[2].

وقد بلغ الجيش المصري أوج توسعه في سنة 1833م، حيث احتوى على 36 فوجًا من المشاة وفي كل فوج ثلاثة ألاف جندي، و14 فوجًا من الحرس بلغ تعدادهم خمسين ألف حارس وخمسة عشر فوجًا من الخيالة في كل فوج منها خمسمائة فارس، وخمسة أفواج من المدفعية تعداد كل منها ألفي جندي، وبذلك بلغ مجموع الجيش نحو مائة وثمانين ألف جندي، يضاف إلى ذلك أربعين ألف من القبائل البدوية ترافق الجيش في حملاته خارج مصر[3]، ولا شك في أن محمد علي كان يسعى من وراء كل هذا لإن يكون له جيش قوي يوازي في تنظيمه وتسليحه الجيوش الموجودة في المنطقة، ويستطيع به أن يحمي مركزه ويضمن إستمرار حكمه[4].

4- الانجازات الثقافية:

اتسمت الحياة الفكرية والثقافية في مصر في ظل الحكم العثماني بالتخلف والجمود، فلم يوجد بها سوى الكتاتيب والمساجد والجامع الأزهر والذي كان يوفر قدرًا ضئيلاً من التعليم يتناسب مع ظروف المجتمع[5]، وقد احتاجت الدولة الحديثة التي سعي محمد علي لإيجادها، إلى القيادات والرجال اللازمين لمؤسساتها سواءًا ما اشتمل منها بفروع الإدارة أو الجيش والبحرية والصناعة والمنشآت العمرانية.

---

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، **المرجع السابق**، ص 153.
[2] جميل بيضون، **المرجع السابق**، ص ص 82-83.
[3] علي محافظة، **المرجع السابق**، ص 02.
[4] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص 212.
[5] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 86.

أقدم محمد علي على ربط سياسة التعليم بناظمه العسكري وخطته الكبرى لبناء دولة حديثة ملتمسًا في ذلك النظام الفرنسي، وفي مقابل ذلك إلتمس أيضًا الخبرة الأجنبية الناجحة أيًا كانت، وحرصَ على أن يكون هؤلاء الأجانب منفذين لسياسته وليسوا صناعًا لها، ويمكن تحديد أبعاد هذا التعليم الحديث في الأتي:

1- التعليم وسيلة لتكوين جيش قوي، ووسيلة ولبناء دولة حديثة وليس غاية في حد ذاته.
2- التعليم المدني وليس التعليم الديني هو دعامة النظام التعليمي الحديث.
3- الهدف من التعليم في الأساس هو تخريج الموظفين وإمداد الحاكم بالقوة البشرية اللازمة لجيشه ومشروعاته.
4- يقوم البناء التعليمي في الأساس استجابتا لمطالب النظام الجديد، فيخرج المهندس والطبيب والضابط والإداري والمترجم في المدارس الخصوصية العالية قبل أن يوفر التعليم الابتدائي الشعبي في المرحلة الأولى من التعليم، ولذلك بدأ النظام من القمة ثم انتهى بالقاعدة على عكس ما يقتضيه المنطق التقليدي للتعليم[1].

1- البعثات العلمية:

أول بلاد إبتعث إليها محمد علي باشا بعوثًا علمية هي إيطاليا، حيث أوفد سنة 1813م إلى مدينة ليقرون وميلان وفلورنسه ورومية، وقد إبتعث عددًا من التلاميذ لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن والطباعة والهندسة...الخ، ولم تذكر المصادر أسماء هؤلاء الأشخاص، ماعدا شخص واحد هو: "نقولا مسابكي أفندي"[2].

وكان أول عمل يسنده محمد علي إلى أعضاء البعثات العلمية، هو إمدادهم بالكتب والتنبيه عليهم بالإسراع في ترجمتها، وقد حرصت الحكومة على أن يكون لديها أكبر عددًا ممكن من الكتب المترجمة وذلك في أقصر وقت ممكن فكانت تحتجزهم في مكان خاص، ولا تدعهم يخرجون إلى أهلهم حتى يتموا ترجمة ما عندهم من الكتب، ومن بين هذه العوامل

[1] محمد عفيفي، **المرجع السابق**، ص 01.
[2] عمر طوسون: **البعثات العلمية في عهد محمد علي باشا**، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، مصر، 1934م، ص 10.

التي دعت إلى كل هذا الحرص التي أولته للبعثات العلمية، هو أن هؤلاء الأجانب الذين تم استقدمهم أول الأمر لتعليم المصرين لم يكونوا في الأغلب أكفاء ومهرة، فبعضهم سعى ليطيل مدة بقاءه ويبقي خدماته سعيًا وراء المال، ولم يكونوا يتحمسون كثيرًا لتلقين المصريين فنون علومهم[1]، ثم لم يلبث أن وجه الباشا نظره إلى فرنسا فأرسل إليها طائفة من الطلبة، وكذلك أرسل إلى إنجلترا لتعلم فنون بناء السفن والملاحة والميكانيكا، وبلغ عدد هؤلاء جميعًا 28 طالبًا، وعرف من أفراد بعثة فرنسا عثمان نور الدين أفندي الذي صار أميرالاً للأسطول المصري.

وقد بلغ عدد الطلبة الذين أوفدهم محمد علي باشا إلى أوروبا مابين سنة 1813م إلى سنة 1847م، 319 تلميذًا منهم 28 في الإرساليات الثلاثة الأولى إبتداءًا من سنة 1813م إلى غاية 1825م، و291 في البعثات التالية إبتداءًا من سنة 1826م، وقد بلغت النفقات التي خصصت لهذه البعثات 303360 جنيه، من ذلك ثلاثين ألف جنيه أنفق على الإرساليات الثلاثة الأولى من مجموع النفقات ككل[2]، وقد تم الاعتناء بالبعثات على أكمل وجه ففي البعثة الأولى التي ذهبت إلى فرنسا، عين رفاعة رافع الطهطاوي ضمن أفراد هذه البعثة لمهمة محددة وهي أن يؤم الطلبة في الصلاة[3]، وقد روى "كلوت بك" أن معظم أولائك الطلاب كانوا من أبناء الفلاحين وأن الكثيرين منهم نبغوا في مختلف العلوم والفنون وأدوا إلى البلاد خدمات جليلة، ومن هؤلاء عبده بك ومختار بك، وقد تولى الأول رياسة مجلس الحكومة والآخر إدارة المعارف العامة، إضافتًا إلى حسن بك الذي عهد إليه نظارة البحرية[4].

[1] جمال الدين سيال، **المرجع السابق**، ص 34.
[2] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 409.
[3] محمود محمد السروجي: **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، 1998م، ص 100.
[4] محمد صبري، **المرجع السابق**، ص 55.

2- المدارس:

كان التعليم في مصر قبل تعين محمد علي، قاصرًا على تلقين مبادئ القراءة والكتابة والحساب وحفظ القران الكريم في الكتاتيب المنتشرة بالقاهرة وبقيت المحافظات، وكان أقصى طموح للطلبة النابغين هو الذهاب إلى الأزهر الشريف، ولما جاء محمد علي إهتم بنشر التعليم على اختلاف درجاته، فأنشئت في عهده العشرات من المدارس[1]، والتي كانت على ثلاثة أنواع، ابتدائية وتجهيزية وخاصة، كما أنه أنشأ خمسين مدرسة ابتدائية في أمهات البلاد عدد طلبتها أحد عشر ألفًا تقريبًا، وأسس إلى جانبها مدرسة لتعليم نخبة أبناء الأمة سماها كلية الأمراء، كان يتعلم فيها أبناؤه وأبناء الأمراء، وبلغ عدد تلاميذها نحو خمسمائة تلميذ[2].

المدارس المتخصصة:

كان من أولى المدارس المتخصصة التي أنشئت في مصر، مدرسة الألسنة بالأزبكية ثم تلتها العديد من المدارس العالية في مجال المعادن والمحاسبة والفنون والصنائع والزراعة والطب البيطري، ثم أنشأت المدرسة التجهيزية بأبي زعبل وأخرى بالإسكندرية، ومن بين أهم المدارس التي أسسها محمد علي باشا[3]:

مدرسة الطب: بدأ محمد علي بإنشاء جيش جديد بعد سنة 1815م، وكان من الضروري الاقتداء بالجيوش الاوروابية، من حيث التنظيم فبدأ يلحق عددًا من الأطباء بكل فرقة من فرق الجيش وينشئ لهذه الفرق المستشفيات الثابتة والمتنقلة، وأنشئت هذه المدرسة في سنة 1827م، إلى جانب مستشفى الجيش بأبي زعبل ليسهل على الطلاب الدراسة العلمية إلى

[1] ياسر قطامش، **المرجع السابق**، ص 65.
[2] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 156.
[3] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 143.

جانب الدراسة العملية، وكانت هيئة التدريس عندما أنشئت هذه المدرسة تتكون من أساتذة فرنسيين وإيطاليين، كما كان بينهم أستاذ إسباني[1].

مدرسة الهندسة: أنشئت أول مدرسة للهندسة سنة 1819م بالقلعة، وهي بذلك أول مدرسة عالية أنشئت في عصر محمد علي، وكان التعليم فيها مجاني كما كانت الحكومة تؤدي رواتب شهرية لتلاميذها، وقد أنشأ فيما بعد مدرسة أخرى للهندسة على النظام الحديث في عام 1834م في بولاق[2].

3- الترجمة والطباعة:

بدأت الترجمة تشغل اهتمام محمد علي باشا عندما قرر تزويد جيشه النظامي بالعناصر الأهلية المثقفة، فأنشأ المدارس الفنية وادخل على التعليم تعديلات جوهرية تتماشى مع روح المدنية الأوروبية، وأقدم على الإتيان بالأساتذة الاوروابين، وقلدهم وظائف مهمة في الجيش والمدارس، وكان من المستحيل بطبيعة الحال على هؤلاء الأجانب أن يقوموا بالتفاهم المباشر بينهم وبين الموظفين الذين يجهلون لغتهم، ولذلك اتخذت العديد من الإجراءات لتيسير العلاقة بين الجانبين[3].

وبالإضافة إلى الحاجة هؤلاء المترجمين، احتاج الوالي إلى من يقوم بمهمة الترجمان نظرًا لاتصاله المستمر بقناصل الدول وكبار الموظفين الأجانب والسياح القادمين إلى مصر، وأول من اختاره الباشا لشغل هذا المنصب هو "يوسف بوغوص" الأرميني الأصل وكان يتقن عدة لغات، وكان أمثال هؤلاء لا يفارقون الوالي وهو ما أكسبهم نفوذًا عظيمًا، حتى أن هذا

[1] جمال الدين السيال، **المرجع السابق**، ص 18.
[2] محمد عفيفي، **المرجع السابق**، ص 02.
[3] جاك تاجر: **حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص 26.

الأخير صار وزيرًا للشؤون الخارجية وللتجارة، كما انه كانت له الحرية التامة في تصريف كثير من الأمور الداخلية[1].

إن الشعور بالحاجة الماسة إلى حركة ترجمة تكون بين اللغات المختلفة وتسمح بنقل العلوم والمعارف اللازمة لإقامة دولة عصرية حديثة، مع قلة عدد المترجمين الذين يمكنهم تلبية الاحتياجات العاجلة للترجمة، استدعى الحكومة إلى العمل على تنشيط حركة الترجمة[2].

مدرسة الألسن:

أقام محمد علي باشا مدرسة الألسن في سنة 1815م، تحت إسم مدرسة الترجمة ثم غير اسمها لتصبح مدرسة الألسن، وقد جعل مقرها السراي المعروفة ببيت الدفتردار بحي الأزبكية حيث فندق شبرد الآن، وقد أنشئت استجابتًا للاقتراح الذي تقدم به رفاعة الطهطاوي[3] لمحمد علي باشا، وكان تلاميذ المدرسة في أوائل عهدها ثمانين تلميذًا، وفي ميدان الطباعة أسس محمد علي باشا أول مطبعة وهي مطبعة بولاق عام 1821م، فازدهرت طباعة الكتب وأصبحت في متناول العديد من المثقفين والمتعلمين وبأسعار زهيدة[4].

مطبعة بولاق:

وقد أسست في عام 1822م، وقامت المطبعة إلى جانب طباعة كتب اللغة التركية بطباعة العديد من الكتب العربية وبعض الكتب الفارسية ومن مجموع خمسمائة وسبعين كتابًا طبعت في مصر، فإن خمسمائة وستة وعشرين كتابًا قد طبعة في مطبعة بولاق، وهناك مطبعتان قامتا بالطباعة أيضًا في عهده، هما مطبعة سراي بالإسكندرية وديوان

---

[1] جاك تاجر، **المرجع السابق**، ص 25.

[2] أكمل الدين إحسان أوغلي: **الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي**، دار الشروق، إريسكا، إستانبول، 2006م، ص 182.

[3] رفاعة الطهطاوي الأزهري: ولد في طهطا بمصر عام 1801م في أسرة متواضعة الحال، وجاء إلى القاهرة صغيرًا ليتخرج بعدها من الجامع الأزهر، وقد عين إمامًا لأول بعثة تعليمية أرسلتها مصر إلى فرنسا، وبعد عودته عمل مترجمًا في المدارس الفنية التي أنشأها محمد علي وظل كذلك إلى أن توفي في 1873م، أنظر محمد عبد المنعم خفاجي، على علي صبح: **الأزهر في ألف عام**، ط3، المكتبة الأزهرية للتراث، ج1، القاهرة، 2011م، ص 288.

[4] نمير طه ياسين، **المرجع السابق**، ص 80.

الجهادية، وقامت هذه الأخيرة بطباعة تسعة كتب باللغة التركية، ومن بين الكتب التي طبعت في سراي الإسكندرية، شرح ديوان حافظ لسودي (1250هـ| 1834م)[1].

وبالإضافة إلى ذلك عمل محمد علي باشا على إصدار صحيفة "الوقائع المصرية"، وكانت أول صحيفة تصدر في الولايات العربية، وذلك في العشرين من نوفمبر 1828م، وصدر عددها الأول في الثالث من ديسمبر 1828م، وكانت صحيفة رسمية تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، وأحيانًا مرة واحدة وتولى الإشراف على إدارتها مدة من الزمن رفاعة الطهطاوي، وصدرت باللغتين العربية والتركية ثم عاودت الصدور باللغة العربية في الثمانينات من القرن التاسع عشر[2].

[1] أكمل الدين إحسان أوغلي، **المرجع السابق**، ص 215.

[2] الجبوري هيثم محي الطالب، عبد الجبوري زينب حسن: **"اثر حركة الإصلاح العثماني في تطوير الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني"**، مجلة جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد23، ع03، جامعة بابل، 2010م، ص 1456.

الفصل الثاني

مرحلة التعايش والتوافق بين محمد علي باشا والخلافة العثمانية (1808م-1827م)

أولاً: مساندة الخلافة العثمانية في حربها على الحجاز.

1: حملة طوسون باشا (1811م- 1815م).

2: حملة إبراهيم باشا (1816م- 1820م).

ثانيًا: ضم السودان إلى مصر.

ثالثًا: مواجهة الثورة في اليونان.

الفصل الثاني: مرحلة التعايش والتوافق بين محمد علي باشا والخلافة العثمانية (1808م- 1827م)

يتناول هذا الفصل المراحل الأولى من حكم محمد علي باشا، والتي لم يكن فيها غير والي منفذ لسياسة الدولة العثمانية يتلقى منها فرمانًا سنويًا بالتعيين، غير أنه وإن كان قد سعي في السنوات الأولى لتوليه للحكم لمحاولة بسط نفوذه وتدعيم مركزه الشخصي من خلال بناء أسطول قوي وجيش كبير يعتد به، فإنه سعى وبالاتجاه نفسه لإن يكون خادمًا مطيعًا للسلطان العثماني، وهو ما سيسمح له بالقيام بالكثير من المهام العسكرية كما أنه سيزيد من اعتماد من الدولة العثمانية عليه، هذه الأخيرة التي شهدت أزمات عديدة عصفت بها وهددت كيانها، بداية بالدعوة الوهابية التي عزلت الخلافة عن الحجاز، وأيضًا الثورة في اليونان والتي حاولت طرد العثمانيين والتخلص من حكم الدولة العثمانية.

أولا: مساندة الخلافة العثمانية في حربها على الحجاز.

1- حملة طوسون باشا (1811م- 1815م).

تحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب[1] الذي حارب البدع والمنكرات وكل مظاهر الشرك مع أمير الدرعية محمد بن سعود[2]، وتم الاتفاق بينهما على أن تكون الأمور الدينية للشيخ

[1] محمد بن عبد الوهاب (1703م- 1792م): هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي الحنبلي، زعيم الدعوة الدينية والإصلاحية في الجزيرة العربية، ولد في العيينة بنجد ودعا إلى التوحيد الخالص ونبذ البدع والخرافات، قصد الدرعية ومنها تلقاه الأمير محمد بن سعود وعاهده على المؤازرة والنصرة، وقاتل معه وكان أتباعه يسمون "إخوان من أطاع الله" وهناك من سماهم الوهابين، وكانت وفاته في الدرعية وخلف العديد من المؤلفات أهمها: كتاب التوحيد، كشف الشبهات، نصيحة المسلمين، أنظر محمد بوزواوي: **معجم الأدباء والعلماء المعاصرين**، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009م، ص 72.

[2] هو محمد بن سعود بن مقرن مرخان حكم مدة أربعين عامًا (1725م- 1765م)، قضى نصفها قبل مجيء الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الدرعية ونصفها الآخر مع الشيخ حيث تزوج من إحدى بناته، وإستطاع أن يقر الأمن في عاصمته الدرعية بأسلوب بدائي عشائري لبلدة لم يتجاوز عدد بيوتها عن سبعين منزلاً، أنظر مسعود الخوندا، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، دار رواد النهضة، ج12، بيروت، لبنان، 1998م، ص 349.

وأله، وعلى أن تكون الأمور السياسية ومظاهر الحكم للإمام محمد بن سعود وأله وأتباعه، فقامت بهذا الدولة السعودية الأولى[1].

كانت الدعوة الوهابية قد ظهرت في منطقة نجد وتمكنت من تأسيس إمارة لها سنة 1744م، ومع ذلك لم يبلغ إلى مسامع الخلافة العثمانية خبر هذه الدعوة رسميًا إلا سنة 1749م عن طريق واليها في مكة الشريف مسعود، وقد طلب الخليفة العثماني من أمير مكة أن يعمل على إقناع الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه ويبين لهم خطئهم فإن أصروا على رأيهم فعليه محاربتهم، ولكن الأخير توفي في شهر فيفري من سنة 1752م، وهو ما حال دون تنفيذ طلب الخليفة العثماني[2].

استغلت الحركة الوهابية الصراعات الناشبة بين السلاطين العثمانيين والانكشارية، وما أدت إليه من ضعف كبير لسلطتها المركزية، لتعلن رفضها لسلطة الباب العالي وتستقل بالجزيرة العربية[3]، ونتيجة تطور التوسعات من السيطرة على نجد إلى السيطرة على الحجاز وشرق الجزيرة الساحلي أي الأحساء والبصرة وبعض الإمارات الخليجية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وصولاً إلى قمة توسعها في بداية القرن 19 بالاستيلاء على مكة عام 1803م، والمدينة المنورة عام 1806م، مع بداية الدعاء في الصلاة للأمير السعودي بدل السلطان العثماني[4]، ليشمل نفوذها هنا الخليج العربي والبحر الأحمر وصلاً إلى جنوب العراق[5]، ومع عدم استطاعة ولاة بغداد والشام العثمانيين مواجهتها، جعلت الدولة العثمانية

[1] إسماعيل أحمد ياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1995م، ص 129.

[2] ياسين بن علي: **"خروج الوهابية على الخلافة العثمانية ـ قراءة تاريخية ومناقشة شرعية ـ"**، مجلة الزيتونة، 2014م، ص 34.

[3] رضا العشي، **المرجع السابق**، ص 04.

[4] نادية محمود مصطفى: **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص 240.

[5] عيسى حسن: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب الانهيار**، دار الأهلية، عمان، الأردن، 2009م، ص 264.

تتوجه إلى محمد علي باشا وتأمره بالتحرك نحو شبه الجزيرة العربية لمحاربة الوهابيين وذلك في عام 1811م[1].

1- 1 الأسباب:

ويمكن تفسير محاربة الدولة العثمانية لمحمد بن عبد الوهاب ودعوته الإصلاحية والسعي للقضاء عليها بمجموعة من الأسباب أهمها:

1- تأثر السلطان العثماني لفقده لقب (حامي أو خادم الحرمين الشريفين) نتيجة إنهاء السيادة العثمانية على الحجاز التي سيطر عليها السعوديون، وهذا اللقب ذو أهمية كبيرة للخلافة العثمانية نظرًا للضعف الذي تمر به، وأصبحت في أمس الحاجة للاحتفاظ بهذا اللقب الذي يدعم نفوذها الأدبي والمعنوي لدى الشعوب الإسلامية والشعوب الغربية[2].

2- نجد أن الدولة العثمانية تخشى من امتداد تأثير النفوذ والدعوة الإصلاحية لفكر محمد بن عبد الوهاب إلى مناطق هامة في الدولة العثمانية[3].

3- أقدم أنصار دعوة محمد بن عبد الوهاب على منع الحجاج القادمين من الأقطار الخاضعة للدولة العثمانية من أداء فريضة الحج، وهذا بدوره يؤثر على هيبة الدولة العثمانية أمام الشعوب الإسلامية[4].

وهكذا نظرت الدولة العثمانية بقلق عميق إلى توسع أل سعود، إذ أنها وهي المفترض بها حماية الأماكن المقدسة قد وجدت نفسها أعجز على أن تبسط سيادتها عليها، كما أن جيوش أل سعود قد بدأت تهدد فعليًا مواقعها في سورية والعراق، وفوق هذا كله فإنها وللمرة

---

[1] عماد عبد العزيز يوسف: **"أشراف الحجاز تحت الحكم المصري (1813م- 1840م)"**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 08، ع01، جامعة الموصل، 2008/11/20م، ص 171.

[2] سليمان الغنام: **سياسة محمد علي باشا التوسعية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2004م، ص 39.

[3] عماد عبد العزيز يوسف، **المرجع السابق**، ص 171.

[4] سليمان الغنام، **المرجع السابق**، ص 39.

الأولى منذ قيام السلطنة العثمانية التي يرفض فيها حاكم سني الاعتراف بخلافة السلطان العثماني مع كل ما يترتب عن هذا الموقف من نتائج سياسية تهدد شرعية حكمها في البلاد العربية[1].

ونجد أن الدافع لمحمد علي باشا لتجهيز الحملة، كان يتمثل في تقوية نفوذه ومركزه بالقضاء على الدولة السعودية الأولى، حيث كانت تراوده فكرة بسط نفوذه وتوطيد سلطته على المناطق الخاضعة للدولة العثمانية[2]، ويرجع البعض كذلك دوافع محمد علي باشا من تجهيز الحملة إلى رغبته في التخلص من الجنود الألبان والأتراك القدماء الذين كانوا يشكلون معظم رجال الحملة[3]، ولم يخفى على محمد علي باشا أن عدم إطاعته للأوامر سيعرضه للإبعاد عن الحكم، ولكي يثير الباب العالي حماسته وعده بأن يعطي باشوية دمشق لأحد أبنائه بمجرد استيلائه على مكة والمدينة[4]، وفوق كل هذا فلم يكن أمام محمد علي أي خيار فمصر ولاية عثمانية ومحمد علي والي عثماني يتلقى الأوامر من السلطان في إسطنبول، ويتلقى فرمان سنويًا لتعينه على مصر وهذا ما يفسر استجابته[5].

1- 2 مجريات الحملة:

أبحرت الحملة على الحجاز من السويس في شهر سبتمبر 1811م، بقيادة ابنه أحمد طوسون الذي لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره تطبيقًا لطلب السلطان العثماني بمحاربة الوهابيين، وقد سافر محمد علي إلى السويس ليباشر العمل بمهمته المعهودة في تفقد السفن

[1] مسعود الخوندا، **المرجع السابق**، ص 287.
[2] نمير طه ياسين، **المرجع السابق**، ص 82.
[3] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 87.
[4] بوركهارت جوهان لودفيج: **مواد لتاريخ الوهابين**، ترجمة عبد الله صالح العثيميين، جامعة الملك سعود، السعودية، (د- ت)، ص 109.
[5] خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 97.

وترتيبات نقل الجيش، الذي بلغ ألفي جندي من الفرسان وستة الاف جندي من المشاة وألفين من رجال المدفعية[1].

وفي أكتوبر من السنة نفسها وصل الأسطول إلى القرب من ينبع، وتم إنزال الجنود إلى الشاطئ على بعد قليل من البلدة التي استسلمت لهم بعد مقاومة ضعيفة استمرت يومين، وبعد ذلك بأسبوعين وصل إليها الفرسان برًا دون أن يجدوا معارضة من القبائل البدوية التي اجتذبت بمبالغ مالية كبيرة، وقد عدَ الاستيلاء على ينبع أول انتصار على الوهابيين، ورمزًا لنجاح الحملة مستقبلاً[2].

كان محمد علي باشا قبل إجراء الحملة، قد بعث برسالة ومندوب عنه إلى شريف مكة غالب بن مساعد للتأكد من موالاته له، وهو الأمر الذي سيسهل أمر الحملة مستقبلاً، ومن ينبع التي إتخذها طوسون باشا قاعدة لعملياته العسكرية[3]، توجه إلى الجديدة ولكنه لم يلبث أن تعرض فيها لهزيمة نكراء فقد فيها أكثر من نصف رجاله، فمن بين ثمانية الاف لم يبقى منهم سوى ثلاثة الاف جندي، وهو ما اضطرهم إلى التراجع ثانية إلى ميناء ينبع[4].

لم تضعف هذه الهزيمة من معنويات محمد علي باشا، بل أخذ يستغلها أوسع إستغلال للحصول على المزيد من الإمدادات من قبل السلطان، متذرعًا بها على صعوبة المهمة التي أوكلها به السلطان العثماني، كما إتخذها ذريعة لفرض ضرائب جديدة وسلوك مسالك أخرى للحصول على المزيد من المال[5].

سارع محمد علي إلى إرسال التعزيزات إلى ابنه طوسون باشا الذي ما إن وصلت إليه حتى عاود التحرك نحو الداخل، وأول ما قام به هو إحتلال المدينة المنورة بعد حصار دام

[1] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 87.
[2] بوركهارت جوهان لودفيج، **المرجع السابق**، ص 113.
[3] عماد عبد العزيز يوسف، **المرجع السابق**، ص 172.
[4] رضا العشي، **المرجع السابق**، ص 04.
[5] سليمان الغنام، **المرجع السابق**، ص 45.

شهرين وعشرة أيام، وبمساعدة شريف مكة غالب بن مساعد استطاع دخول جدة ومكة المكرمة عام 1812م، ثم منها توجه إلى الطائف التي فر منها أميرها عثمان المضايفي ملتحقًا بالقوات السعودية، وعند دخول القوات المصرية الطائف بإمرة الشريف غالب انضمت إليهم معظم القبائل منها قبائل غامد وزهران[1].

وعد الشريف غالب بخمسة ألاف دولار جائزة للقبض على عثمان المضايفي، وقد اكتشف أمره في قلعة تبعد عن الطائف حوالي أربع أو خمس ساعات شرقًا، فتمت مطاردته مع حوالي ثلاثين من رجاله، إلا أنه استطاع الفرار ولجأ في اليوم التالي إلى خيمة بدوي من قبيلة عتيبة، ولكن هذا البدوي ما إن قبض عليه حتى حمله إلى الشريف غالب الذي أرسله إلى جدة ومنها إلى القاهرة ومن ثم إلى القسطنطينية، وقام أحد أبناء محمد علي باشا بحمله إلى السلطان العثماني مع مفاتيح المدينتين مكة والمدينة المنورة وكثير من الأشياء الثمينة، وفور وصوله قتل عثمان المضايفي[2].

وأمام هذا التقدم الذي أحرزه الجيش المصري، جاء محمد علي باشا بنفسه فوصل إلى جدة ومنها انتقل إلى مكة، وكان في استقباله الشريف غالب بن مساعد، ورغم كل هذه الخدمات التي قدمها لمحمد علي باشا وجيشه إلا أنه قبض عليه وأرسله مع أولاده أسيرًا إلى مصر، ونصب مكانه ابن أخيه يحي بن سرور، ومن مصر أرسل الشريف غالب بن مساعد إلى الدولة العثمانية، حيث بقي محتجزًا هناك حتى وفاته عام 1815م.

ومن مكة بدأ محمد علي باشا يسير الجيوش ويصدر الأوامر[3]، حيث عهد إلى ابنه طوسون بالتقدم نحو الطائف في اتجاه تربة، فعمد طوسون عند وصوله إليها إلى محاصرتها، ولكن مئونة جيشه نفذت وساءت حالة قواته مما أضطره إلى رفع الحصار عن

[1] محمد شاكر: **شبه الجزيرة العربية -عسير-**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 160.
[2] بوركهارت جوهان لودفيج، **المرجع السابق**، ص 128.
[3] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص 161.

تربة والانسحاب عنها، وأوفد محمد علي باشا حملة أخرى إلى ميناء قنفذه، استطاعت هذه الحملة احتلال المدينة ولكنها أغفلت السيطرة على البئر الوحيدة للمدينة والتي يسيطر عليها السعوديون، وكان عدد أفراد الحملة ألف ومائتي جندي لم يستطيعوا استخلاص البئر، وهو ما جعل حالهم تسوء ليضطروا في الأخير إلى رفع الحصار والانسحاب.

نجد أن الجيش المصري في هذه الفترة فشل في الاستيلاء على (تربة والحناكية وقنفذه)[1]، ولكن من جهة أخرى توفي الأمير سعود في أفريل 1814م، على أن وفاة سعود الكبير لم تنهي الحركة الوهابية ولم تنه القتال، وعلى الرغم من أن ابنه عبد الله لم يكن مثل أبيه في علوا همته فقد ظل القتال مستعرًا[2]، وأول ما قام به الوهابيون هو الهجوم على أحد المواقع المصرية في وادي زهران على الحدود الفاصلة بين اليمن والحجاز، وهو ما اضطرهم إلى الانسحاب من الموقع يتعقبهم الوهابيون حتى الطائف مقدمين على محاصرتهم مع طوسون باشا في الموقع[3].

أسرع محمد علي باشا لنجدة ابنه وفك الحصار عنه، ووقعت معركة فاصلة بين الطرفين انتهت بانتصار المصريين، وبعد هذا الانتصار بدأت قوة الوهابين في التراجع وأخذت مدنهم تتساقط الواحدة تلوا الأخرى، حيث استطاع طوسون باشا التوغل في نجد ووصل إلى القصيم، كما أن جيوشه الأخرى توغلت إلى الجنوب حتى اقتربت من اليمن[4].

1- 3 الهدنة وتوقف المعارك:

هذه التطورات الأخيرة استدعت من عبد الله بن سعود أن يرسل رسولاً من قبله يعرض الصلح والطاعة، فأجابه طوسون على طلب الصلح وأشار إلى أنه لا يستطيع أن يقوم بأي

[1] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص ص 73- 74.
[2] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 56.
[3] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 74.
[4] رضا العشي، **المرجع السابق**، ص 04.

أمر دون إطلاع والده عليه، واتفق الطرفان على هدنة تدوم عشرين يومًا، وتم الاتفاق على جملة من البنود[1]:

1- إبقاء نجد والقصيم بيد الوهابين وترك الحجاز تحت الحماية المصرية.

2- تعهد الأمير الوهابي عبد الله الذي ترأس المقاومة في الشمال بتبعيته للسلطان العثماني شرط أن يخضع للوالي المصري في المدينة المنورة.

3- التكفل بسلامة الحجيج، مع إعادة الأمور المنهوبة من مكة.

4- التخلي عن الأفكار الدينية الجديدة[2].

وفي أثناء ذلك وصل أمر إلى طوسون باشا بالرجوع إلى مصر فنفذ هذا الأمر، ولم يلبث أن توفي بعدها بأشهر قليلة في القاهرة، وأقدم محمد علي على نقض عهد ابنه طوسون باشا، مرسلاً حملة جديدة بقيادة ابنه الأخر إبراهيم باشا عام 1816م[3].

2- حملة إبراهيم باشا (1816م-1820م).

2- 1 نقض الهدنة وتجدد المعارك:

أخذ محمد علي باشا في تجهيز حملة جديدة لمحاربة الوهابين، فجهزها وجعل قيادتها لأكبر أولاده إبراهيم باشا، فسار إلى بلاد العرب عن طريق قنا فالقصير فجدة، وقد تم الإبحار من مرفأ بولاق في 05 سبتمبر 1816م، لتصل الحملة إلى ينبع في 01 أكتوبر 1816م، ومنها قصد المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم سار بجيوشه إلى بلاد نجد[4] وأثناء تقدمه خصص ألفين من جنوده لمحاربة القبائل الموالية

[1] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 137.
[2] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 319.
[3] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص 163.
[4] محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص 408.

للوهابين والمتناثرة في بعض المناطق، وإستطاع أن يوقع بهم الهزيمة مما جعل أفراد هذه القبائل تعلن ولائها للجانب المصري، خاصتًا عندما تخلى عنهم الوهابيون ولم يمدوا لهم يد العون والمساعدة، وتعهدت هذه القبائل بأن تقدم ما يطلبه منها إبراهيم باشا من الإبل والمئونة[1].

أ- حصار مدينة الرس:

تقدمت القوات المصرية نحو مدينة الرس، وكان الوهابيون قد استولوا عليها عقب إخفاق مشروع الصلح وشرعوا في تحصينها، فحاصرها إبراهيم باشا طيلة ثلاثة شهور، إلا أنه رفع الحصار عنها في الأخير نتيجتًا لما استنفذه في الحصار من ذخيرة ومؤنه ومجهودات حربية، حيث فقد في هذا الحصار مالا يقل عن ثلاثة ألاف من رجاله ولذلك فضل رفع الحصار والتراجع عن هذه المدينة الحصينة[2].

وفي هذه الأثناء عرض عبد الله ابن سعود شروطًا لوقف القتال، ومنها أن يرفع الحصار عن المدينة وأن يضع أهلها سلاحهم ويقيموا على الحياد، وأن لا يدخل الرس أحد من جنود إبراهيم باشا أو أحد من ضباط جيشه، ولا يجبر الأهالي على تقديم شيء من المئونة للجيش، وأن لا يؤدوا أي إتاوة، وإذا إستطاع الجيش المصري الاستيلاء على مدينة "العنيزة"، تسلم لهم مدينة الرس دون قتال وإن لم يفلحوا في ذلك يعودون للقتال من جديد[3].

ب- الزحف على مدينة العنيزة:

قام إبراهيم باشا بالزحف بقواته في اتجاه مدينة العنيزة واحتل في طريقه مدينة الخبراء، وبمجرد وصول الجيش المصري إلى هذه المدينة ومحاصرتها، قام حاكمها "محمد بن حسن" بتسليم المدينة، وذلك بشرط أن يسمح إبراهيم باشا لقوات الحامية الوهابية المتمركزة في

[1] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 81.
[2] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 62.
[3] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 144.

الخبراء بأن يرحلوا عنها إلى مكان أخر، وعدم أسر أي فرد منهم بعد تسليم أسلحتهم وذخائرهم[1].

وهكذا نجد أن إبراهيم باشا نجح في الاستيلاء على مدينة عنيزة وبريده والشقراء وإستطاع إخضاع كل منطقة القصيم، وأسهم في هذا سياسة الملاينة التي إتبعها مع القبائل، وهي السياسة التي أسهمت في استمالة العدد الكبير من أهل نجد، فكان يعقد المجالس ويمنح الهبات للناس ويمنع النهب والسلب[2]، ورغم ما أبداه أنصار الإمام عبد الله بن سعود من صمود وبسالة فقد نجح إبراهيم باشا في التقدم عبر نجد، إلى أن وصل بقواته إلى الدرعية نفسها وحاصرها أكثر من ستة أشهر، دارت خلالها معارك عنيفة بين الجانبين[3].

ج- الاستيلاء على مدينة الدرعية:

كانت مدينة الدرعية متسعة الأرجاء مما صعب عملية محاصرتها، إلا أن أحد مستشاري حربه من الفرنسيين "المسيو فسيير" أشار عليه بحصار القرى الأربع المحيطة بالمدينة الواحدة تلوا الأخرى، حتى إذا احتلها أمكنه محاصرة المدينة الأصلية بكل سهولة، ولما رأى عبد الله أن إبراهيم باشا قد استطاع احتلال ثلاثة قرى من ضواحي المدينة مال إلى التسليم، وطلب من إبراهيم باشا في 09 سبتمبر 1818م بإيقاف القتال للمفاوضة على الصلح[4]، وتوجه الأمير عبد الله بن سعود بنفسه للقاء إبراهيم باشا الذي تلقاه بالحفاوة والتكريم، وتم الاتفاق بينهما على أن تسلم مدينة الدرعية للجيش المصري في مقابل أن يتعهد

[1] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 83.
[2] علي محمد محمد الصلابي، **المرجع السابق**، ص 558.
[3] محمد المانع: **توحيد المملكة العربية السعودية**، ط2، ترجمة، عبد الله صالح العثيمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1994م، ص 350.
[4] محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، **المرجع السابق**، ص 409.

إبراهيم باشا بالحفاظ عليها وألا يتعرض للوهابين، واشترط إبراهيم باشا على عبد الله أن يتوجه إلى مصر ومنها إلى الأستانة لينفذ رغبة السلطان[1].

لم يحترم إبراهيم باشا شروط الاستسلام رغم توقيعه عليها، فبعد الاستيلاء عليها ذبح رؤساء العشائر الذين وقفوا إلى جانب الإمام عبد الله في الدفاع عن عاصمة الدولة السعودية الأولى الدرعية، وتفنن في تعذيب العلماء والزعماء على السواء، فطرح بعضهم تحت الخيل ووضع البعض الأخر أمام فوهات المدافع لتمزيقهم، ويصف ابن بشر أعمال إبراهيم باشا في الدرعية بقوله: "فأمر العساكر أن يهدموا دورها وقصورها، وأن يقطعوا نخيلها وأشجارها ولا يرحموا صغيرها ولا كبيرها، فأشعلوا في البيوت النار، وأخرجوا كل من كان فيها من السكان" وقد أنشأ الشيخ عبد العزيز حمد بن ناصر أحد تلاميذ محمد بن عبد الوهاب قصيدتًا في رثاء المدينة جاء فيها:

وكم قتلوا من عصبة الحق فتيةً هداةً وضاةً ساجدين وركعًا

وكم دمَروا من مربع كان آملاً فقد تركوا الدار الأنيسة بلقعا

فأصبحت الأموال فيها نهابًا وأصبحت الأيتام غرثى وجوعًا[2].

كما أنه قام بأسر أميرها عبد الله وأرسله إلى الأستانة حيث قتل هناك، وأستكمل إبراهيم باشا سيطرته على نجد وأتم خطوات قضائه على الدولة السعودية الأولى، وأسر أقرباء الأمير عبد الله وكبار قادته وأرسلهم إلى مصر، ثم توجه إلى الآحساء[3] بناءًا على

[1] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 84.
[2] محمد إسماعيل المقدم، **المرجع السابق**، ص64.
[3] الآحساء تبعد نحو 75 كلم من شواطئ الخليج العربي وهي من أكبر الواحات في المملكة العربية السعودية، وهي في التاريخ موطن لحضارة زراعية شهيرة بعيونها الطبيعية، أنظر مسعود الخوندا، **المرجع السابق**، ص 371.

دعوة تلقاها من "أل عريعر" الذين شجعوه على فتحها على أن يكونوا نوابًا في حكمها، فاستولى عليها في العام نفسه[1].

2- 2 انتهاء الحرب في الحجاز والانسحاب من الآحساء:

في هذه الأثناء أمر الباب العالي محمد علي باشا بالانسحاب من الآحساء، وهو الأمر الذي جعل منه يطلب من ابنه إبراهيم باشا الانسحاب من المنطقة، وبدأ الانسحاب بالفعل في صيف 1819م، ومما يمكن ملاحظته من هذا الانسحاب أنه جاء تحت ضغط بريطاني، فوصول قوات محمد علي باشا إلى الآحساء أثار مخاوف البريطانيين وهدد مصالحهم في الخليج العربي، وهو ما دفعهم إلى إنزال قواتهم في منطقة القطيف، وكان هذا الانسحاب يعد تطمينًا للسلطنة العثمانية لقطع الطريق أمام بريطانيا التي قد تستغل الموقف لاحتلال المنطقة، وبعد انسحاب القوات المصرية أقدمت بريطانيا من جهتها على سحب قواتها من القطيف[2].

ومن شهر ديسمبر 1819م، رجع إبراهيم باشا مع قواته إلى عاصمته بعد أن وزع الحاميات المصرية على نجد وبقية الحجاز[3]، وحرص محمد علي باشا من وراء ذلك على استبقاء نفوذه وسلطته لما في ذلك من إعلاء لهيبته في أرجاء العالم الإسلامي باعتباره حامي الحرمين الشريفين، ولذلك حرص على توطيد مركزه في ربوع الحجاز وفي شبه الجزيرة العربية، واستمرت القوات المصرية هناك رغم ما كانت تلاقيه من إغارات القبائل[4]، ومن شهر جويلية 1820م أصدر السلطان محمود الثاني فرمانًا بتعيين إبراهيم باشا واليًا على جدة، مكافأة له على ما قدمه من خدمات جليلة للدولة العثمانية[5].

---

[1] نجاح محمد: **تاريخ شبه الجزيرة العربية**، ط5، مطبعة ابن حيان، دمشق، سوريا، 2010م، ص 174.
[2] نجاح محمد، **المرجع السابق**، ص 175.
[3] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 320.
[4] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 86.
[5] عبد الله عبد الرزاق، إبراهيم شوقي الجمل، **المرجع السابق**، ص 166.

ومما يمكن ملاحظته من التوجه الذي قاده محمد علي باشا في الجزيرة العربية، أنه كان عثماني التخطيط والتنفيذ والأهداف، ولم يكن لمصر البلد أو الشعب صلة بهذا التوجه، سوى خروج الحملات العسكرية – العثمانية – من أرض مصر وموانيها باتجاه الحجاز ونجد، فكان القادة في تلك الحملات أتراكًا بل كان الضباط والجنود المشاركون أتراكًا من الارناؤود والانكشارية ممن تمردوا على حكم محمد علي باشا، ويؤيد ذلك تسمية هؤلاء الجند في كتب مؤرخي نجد بإسم الترك والروم ولم يذكر إسم المصريين[1].

إن سقوط الدولة السعودية الأولى لا يعني إلا إنهاء الكيان السياسي لآل سعود لفترة معينة، فقد بقيت الدعوة راسختًا في نفوس الكثير من أتباعها، إلا أنها وبطريقة غير مباشرة أدت إلى زيادة نفوذ محمد علي لدى الدولة العثمانية، وكذا إعلاء شأنه ومكانته في نظر العالم الإسلامي، أما بالنسبة للمجال الدولي فإن إنهيار الدولة السعودية الأولى أدى إلى إزدياد تطلع النفوذ الاستعماري إلى سواحل الخليج العربي[2].

[1] رأفت غنيمي الشيخ: **ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية (10- 12 ربيع الأخر 1409ه/21 نوفمبر1988)، الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية**، ط1، مركز الدراسات والوثائق، الإمارات العربية المتحدة، 2001م، ص 60.

[2] مديحة أحمد درويش: **تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين**، دار الشروق، 1980م، ص 55.

ثانيًا: ضم السودان إلى مصر.

1- 1 أسباب الحملة على السودان:

بعد أن استقر الحكم لمحمد علي باشا في مصر، وبعد أن نجح في القضاء على دعوة محمد بن عبد الوهاب وسيطر على شبه الجزيرة العربية، بدأ يفكر في فتح السودان وكان الدافع لذلك جملة من الأسباب جعلته يقدم على ذلك أهمها[1]:

1- بعد مذبحة القلعة المشهورة لم يخامر المماليك شك في أن غرض محمد علي باشا هو القضاء عليهم جميعًا، فانضمت الشراذم المتفرقة منهم واتجهت جنوبًا لتعتصم بالصعيد، ولكن لا عاصم لهم ماداموا في أرض مصر ولذلك إخترقوا بلاد النوبة التي لم تناوئهم من قبل، ولم يكن أهل النوبة ليستبدلوا أصدقائهم الأقدمين بمحمد علي باشا ذي الأطماع التوسعية في المنطقة، ولذلك تركهم هؤلاء يتقدمون في المنطقة[2]، وقد خشي محمد علي من أن يتحالف هؤلاء مع السلطان سنار أو مع ملك الامهرة، كما كان هنالك التخوف من مساعدة إنجلترا لهم مع إمكانية عودتهم ومناوئتهم للسلطة في مصر، وما لبث أن بدأ الاضطراب في المناطق الجنوبية لمصر، نتيجتًا لنشاطهم وسعيهم لإدخال السلاح مع تحكمهم في الطرق التجارية التي تصل إلى مصر[3].

2- حاول محمد علي الحصول على عبيد لجيشه الجديد، ولم يكن يريد الاعتماد على جنده الالبانين، وأراد أن يكون به جيش على النمط الاوروابي يؤيد به نفوذه[4].

3- كان محمد علي يعرف أهمية الموارد الإقتصادية للسودان، كما أنه سمع بوجود الذهب والزمرد فيها، وأراد السيطرة كذلك على طريق القوافل التي تحمل الصمغ العربي وريش النعام

[1] محمد محمود السروجي، **المرجع السابق**، ص 263.
[2] محمد شبيكة: **السودان في قرن 1819م- 1919م**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1947م، ص 10.
[3] محمد محمود السروجي، **المرجع السابق**، ص 168.
[4] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص 209.

وسن الفيل من كردفان، وكانت هذه القوافل تصطحب معها عددًا كبيرًا من الرقيق أو العبيد الذين كان وجودهم يعتبر سلعة من السلع لها قيمتها الاقتصادية[1].

4- نجد أن السودان يمثل العمق الاستراتيجي والامتداد الطبيعي لمصر، والاستيلاء عليه يحقق لمحمد علي باشا السيطرة الكاملة على البحر الأحمر، وذلك بعد أن استطاع القضاء على السعوديين وبسط نفوذه على الساحل الشرقي للبحر الأحمر توجه اهتمامه إلى السودان[2].

1- 2 مجريات حملة السودان:

كان أول شيء قام به محمد علي باشا، هو إيفاد مندوب خاص كسفير يحمل الهدايا لملك سنار في الظاهر، وكان في الحقيقة جاسوسًا يعمل على تقديم تقارير خاصة عن حالة البلاد من حيث القوة والضعف[3]، وفي الجهة المقابلة كان يجري الإعداد للقوات اللازمة لاحتلال السودان بإشراف "محمد لاظوغلي"، الذي كان عليه إعداد المراكب وتجهيز المؤن والذخائر، والإعداد لحرب طويلة المدى وفي ميدان عمليات بعيد عن قواعدهم.

اجتمعت هذه القوات لتقارب الخمسة ألاف، وبدأت العمليات بنسف الصخور حتى تتمكن السفن من السير[4]، وبعد أن أتم محمد علي استعداداته العسكرية استأذن الباب العالي بالسماح له بفتح السودان تحت السيادة العثمانية، فلم يمانع السلطان محمود الثاني في إجابة هذا الطلب[5]، وهو ما مهد الطريق لإرسال حملة عسكرية في يوم 20 جويلية 1820م، تحت قيادة ابنه إسماعيل بن محمد علي باشا تتكون من أربعة ألاف مقاتل، منهم ألف ومائتي

[1] جلال يحي: **مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن 19م**، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص 31.
[2] سليمان الغنام، **المرجع السابق**، ص 64.
[3] مكي شبيكة، **المرجع السابق**، ص 15.
[4] جلال يحي، **مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن 19م**، **المرجع السابق**، ص 33.
[5] محمد محمود السروجي، **المرجع السابق**، ص 265.

جندي من الفرسان العثمانيين، وأربعمائة من المشاة العرب والمغاربة، وستمائة من المشاة...فأصبح مجموع الحملة خمسة ألاف وأربعمائة جندي زودت بأربعة وعشرين مدفعًا[1].

كانت القبائل التي تستوطن السودان من المسلمين السنين، فأصطحب محمد علي باشا مع الحملة عددًا من العلماء ليبرروا أغراض الحملة في نظرهم وليراقبوا أعمال الجيش، وأضطر كذلك لاستصدار فتوى تحلل له فتح هذه البلاد الإسلامية حتى لا يحصل أي تذمر بين جنده المسلمين، وسارت الحملة على طريق النيل وسار الفرسان بمحاذاة النيل على اليابسة لتصل الحملة في الأخير إلى مدينة "دنقلة"[2].

وقعت أولى الاشتباكات مع قبائل "الشايقية"، خاصتًا بعد أن أصر إسماعيل على ضرورة تسليمهم لأسلحتهم وعدد من جيادهم، لتنتهي هذه المعركة بانتصار القوات المصرية[3]، ورغم المقاومة المستميتة التي أبدتها هذه القبائل إلا أن القوات المصرية استطاعت بسهولة التغلب عليها في سنة 1820م، وفي شهر مارس من سنة 1821م استولى إبراهيم على مدينة "بربر" سلمًا واستولى على الشيقية في ماي 1821م، كما أنه أخضع مدينة "سنار" المعروفة بالدولة الزرقاء في جوان من العام نفسه[4].

كانت الأوامر تتلاحق من القاهرة إلى إسماعيل وهو في طريقه إلى مدينة سنار بما يجب أن يقوم به عند دخوله لتلك العاصمة، وفي مجموعها تشير إلى أن يقيم فيها ويرسل معاونيه صوب الجبال والبادية المحيطة[5]، ويصف ريتشارد جرى Richard Gray في كتابه تاريخ السودان الجنوبي الهدف من وراء ذلك بقوله: "إن أي حملة مصرية كانت ترسل لمهاجمة أي جبل من جبال السودان، كانت تعود وهي تحمل معها ما يقارب خمسة ألاف

[1] السيد يوسف نصر: **الوجود المصري في إفريقيا**، دار المعارف، مصر، 1981م، ص 33.
[2] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 106.
[3] جلال يحي، **مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن 19**، **المرجع السابق**، ص 33.
[4] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 90.
[5] مكي شبيكة، **المرجع السابق**، ص 28.

عبد"[1]، ولهذا كان كل هم محمد علي باشا هو صيد العبيد، وبعث يذكر أن عددهم في هذه الغزوة لم يكن كافيًا، وذلك في صورة خطاب يظهر طلبه للمزيد من العبيد هذا نصه: "حمدًا لله ثم حمدًا إن ثكنات أسوان وفرشوط قد اكتسبت نظامها، ولم يبقى شيء من الأمر إلا ورود العبيد الذين نطلبهم..."[2].

وفي هذه الأثناء طلب إسماعيل المدد والمؤونة من أبيه نظرًا لتفشي المرض في جيشه، فأرسل إليه حملة بقيادة ابنه إبراهيم باشا مزودة بالمؤن والملابس والجند[3]، وقد اتفق الأخوان على أن يسير إسماعيل إلى مجاري النيل الأزرق لفتح هذه المنطقة وعلى أن يسير إبراهيم باشا إلى أعالي النيل الأبيض إلى بلاد الشليوك والدنكا، ولم يكد إبراهيم باشا يصل إلى بلدة (القربين) حتى مرض وعاد إلى مصر[4].

وفي الوقت الذي واصل إسماعيل سيره إلى بلدة "تومات"، أرسل محمد علي جيشًا ثالثًا بقيادة صهره "محمد بك الدفتردار" في منتصف عام 1822م ليقوم بغزو كردفان[5] وزوده بأربعة ألاف جندي وبعشرة مدافع، وقد كانت كردفان إسميًا تحت حماية سلطان دارفور[6] وأثناء سيره إليها هزم بعض القبائل عند مدينة "بارا" واستولى على النيل الأبيض وضمه إلى مصر، ومما قام به كذلك أيضًا الانتقام من "نمر" ملك شندى على نكايته بإسماعيل[7] ومن معه[8]، حيث أقسم أنه لن يقبل أقل من عشرين ألف رأس إنتقامًا لإسماعيل باشا، فنزل بجيشه القليل حتى أنفذ قسمه، فقتل ذلك العدد من الرجال متفننًا في طرق قتلهم على أساليب

---

[1] السيد يوسف نصر، **المرجع السابق**، ص 43.
[2] سليمان الغنام، **المرجع السابق**، ص 67.
[3] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 90.
[4] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 186.
[5] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 137.
[6] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 90.
[7] دبر عملية الاغتيال **"نمر"** ملك شندى بحيلة، حيث قام بدعوة إسماعيل باشا إلى مأدبة أجابه إليها، وعندها أحاط المنزل بالحطب والمواد الملتهبة، ثم أمر بحرقها بمن فيها، فلما بلغ ذلك أحمد بك الدفتردار، عزم على الانتقام منه، أنظر زكي فهمي: **صفوة العصر في تواريخ ورسوم مشاهير رجال مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م، ص 37.
[8] **المرجع نفسه**، ص 90.

مختلفة، فهدأت الأحوال بهذا وتم فتح السودان نهائيًا، وبقي أحمد بك الدفتردار على حكومة سنار وكردفان إلى عام 1824م، أين استبدل برستم بك[1].

1- 3 تقييم نتائج الحملة:

جاءت جيوش محمد علي باشا والي مصر باسم الخلافة العثمانية لتعيد للسودان الأمن والاستقرار، وكانت هذه المهمة سهلة فقد ساعد هذه الجيوش الكثير من زعماء السودان، وأبرز مثال على ذلك "الزبير رحمت باشا" الذي لم يكتفي بالانضمام بإمارته، بل أخذ في إخضاع المناطق المجاورة له بالحجة والإقناع والقوة، وكان هو الذي ضم كل غرب السودان[2]، وهذه الحملات وإن لم تلقى صعوبة تذكر فذلك مرده إلى اختلاف التسليح بين السودانيين والقوات المصرية، وهناك عامل أخر أثر في قلة العمليات الحربية بين الجانبين، هو شدة تمسك السودانيين بالإسلام الذي يحرم على المسلم مجاهدة المسلم وإعتبار أرضه أرض جهاد[3].

ونجد أنه بعد أن أنهى محمد علي باشا حروبه الخارجية، أمر في عام 1839م قواته الموجودة بالأقاليم السودانية بالتحرك صوب الجنوب لمحاولة الكشف عن منابع النيل[4]، فأرسل في ظرف أربع سنوات ثلاث إرساليات متتالية فكانت الإرسالية الأولى في سنة 1841م، وقاد الإرسالية الثانية سليم بك قبودان ودنوبك المهندس[5].

ولم يقتصر تحرك القوات المصرية صوب الجنوب فقط، بل تحركت صوب الشرق عام 1843م، واستولت على مدينة القلابات والقضارف التاكة، وأضيف في عام 1845م إلى هذه الأقاليم كل من مينائي سواكن ومصوغ بعد أن تنازل السلطان العثماني عنها لمحمد

---

[1] جرجي زيدان: **تاريخ مصر الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999م، ص 164.
[2] عبد العظيم أريب: **جنوب السودان وصناعة التأمر ضد ديار الإسلام**، مكتبة السنة، مصر، 1996م، ص 18.
[3] جلال يحي، **مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، المرجع السابق**، ص 34.
[4] السيد يوسف نصر، **المرجع السابق**، ص 22.
[5] محمد مسعود دنقلة: **الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 89.

علي باشا، وبذلك أصبح حجم الوجود المصري في إفريقيا في عصر محمد علي، يضم كل من إقليم كردفان في الغرب وفازوغلي وسنار في الجنوب، والقضارف والقلابات والتاكة في الشرق بالإضافة إلى مينائي سواكن ومصوغ[1].

جعل محمد علي باشا على رأس النظام في السودان، حاكمًا عامًا أسماه "حكمدار السودان" جعل في يده السلطتين العسكرية والمدنية، وجعل تعيينه في هذا المنصب من الحكومة المركزية المصرية ويتبع شؤونه نظار الداخلية (الضبطية)، وأعطى محمد علي لحكمدار السودان صلاحيات سيادية مطلقة، منها تولية قيادة الجند فيها[2].

أنشئت مدينة الخرطوم لتكون هي العاصمة بعد أن كانت "سنار"[3]، ويمكننا أن نفهم من إختيار عاصمة للإقاليم السودانية نوع العلاقة التي ستقوم بين هذه الأقاليم وبين مصر، وهي تشبه إلى حد كبير نفس العلاقة التي كانت موجودة بين مصر والدولة العثمانية، فهناك عاصمة ولكنها تخضع لعاصمة أكبر منها[4]، وتم تقسيم السودان في عام 1841م إلى سبعة أقاليم هي: فازوغلي/ وسنار/ والخرطوم/ والتاكة والبربر/ ودنكا/ وكردفان.

مارست السلطات المصرية– العثمانية حكمًا قمعيًا في السودان، ففرضت الضرائب والإتاوات الباهظة، كما انه أصبح مزرعة كبيرة للغذاء والبضائع النادرة كالعاج والخامات الاستوائية فضلاً عن تجارة الرقيق[5]، وبقيت السودان تتبع مصر طيلة أيام محمد علي وأسرته من بعده، وإن كان إشراف مصر المركزي قد ضعف بعد عام 1840م[6].

[1] السيد يوسف نصر، **المرجع السابق**، ص 22.
[2] حمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 100.
[3] محمود شاكر: **السودان**، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، 1981م، ص 23.
[4] جلال يحي، **مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر**، **المرجع السابق**، ص 36.
[5] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 322.
[6] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص 23.

ومما تقدم نعلم أن الحملة على السودان لم تقم بتحقيق جميع الأغراض التي كان يرمي إليها محمد علي، فلم يجد محمد علي في السودان ذهبًا يفي بنفقات إستخراجه من مناجمه، وطرق القوافل لم تثمر لكثرة الضرائب الفادحة التي كانت تجبى على البضائع عند الحدود المصرية، وأما التجنيد من أبناء السودان فلم يتحقق تمامًا، فجند منهم جيشًا عظيمًا ولكن جو مصر لم يكن ملائمًا لهم فمات عدد عظيم منهم، ولذلك أضرب محمد علي باشا على التجنيد منهم وعاد إلى التجنيد من المصريين، وقد إزداد الإتجار بالرقيق بعد فتح السودان زيادة كبيرة حتى اضطرت إنجلترا وفرنسا للتدخل في الأمر، فوعد محمد على أن يقضي على هذه الحرفة المنافية للإنسانية، ولذلك خرج لزيارة السودان في عام 1838م وأمر بمنع الرقيق، ولكن على رغم من ذلك بقي الإتجار بالرقيق منتشرًا[1].

ثالثًا: مواجهة الثورة في اليونان.

1- 1 أسباب الثورة اليونانية:

كان اليونانيون أكثر الأجناس الخاضعة للسلطان عددًا وأقربهم إليه منزلة، وكان الباب العالي يخصهم بالوظائف والمزايا السامية، وكان فلاحوا اليونان أسعد حظًا من غيرهم في أوروبا، فلم يكن نظام رقيق الأرض معروفًا فيها، في حين أن أثاره كانت باقية في روسيا وبروسيا وبولندة، وكان السلطان يعين ولاة من العثمانيين يدعون إلى مشاورتهم في شؤون الإدارة أعيان اليونانيين والأتراك، وكل ما كان يهم الباب العالي هو وصول المال للخزانة والحصول على العدد اللازم من بحارة الجزر اليونانية لإلحاقهم بالأسطول العثماني[2].

ضلت اليونان على هذه الحال إلى أن ظهرت فيها بوادر الثورة الأهلية، فألف أعيانها وشبابها الجمعيات الثورية لتنظيم الثورة وبث تعاليمها في البلاد واستمالة الرأي العام في

[1] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 138.
[2] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 132.

أوروبا، واتخذوا مركز هذه الجمعيات في روسيا والنمسا لتكون على اتصال بالحكومات الاوروابية وبمنجاة من اضطهاد الحكام العثمانيين[1]، وقد كانت أوروبا حريصة على تمزيق الدولة العثمانية واتخذت لذلك الهدف وسائل متعددة منها إثارة الفتن الطائفية والدينية وتفجير الثورات الداخلية بدعمها المادي والمعنوي، فبلاد اليونان تشكل جزءًا من ديار الإسلام في ذلك الوقت، يرفع الأذان في مدنها وأريافها للصلوات الخمس في اليوم والليلة وذلك لقرون عديدة، وكانت تحكم بشريعة الإسلام[2].

وبناءً على ما سبق، فقد حظيت الثورة اليونانية بتأييد واسع النطاق في الأوساط الشعبية الاوروابية، وتصدى كثير من قادة الفكر والأدب للإشادة بها وتمجيدها ومن أمثال هؤلاء الأدباء فيكتور هيجو Victor Hugo وسانويريان، بل بلغ الحماس لهذه الثورة بالشاعر اللورد بيرون Lord Byron إلى أن تطوع في صفوف الثوار ويقتل في صفوفهم[3].

وكما كان الحال لمعظم الشعوب الاوروابية المتأثرة بالنظام الاوروابي، فإن اليونانيين بدؤا يتأثرون بالأفكار القومية والتحررية منذ إندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م، وقد ساهمت الثورة الصربية ضد الحكم العثماني عام 1804م على إشعال روح التحرر في كل الرعايا الأرثوذكس الخاضعين للدولة العثمانية في البلقان وحولها، وهو ما انتقل تدريجيًا لليونان فاشتعلت روح الثورة فيها، وبدأ اليونانيون ينظمون أنفسهم في إطار خلايا ثورية نادت بالثورة على النظام العثماني، ولم تقتصر هذه الثورة على شبه جزيرة المورة فقط، بل امتدت إلى ممتلكات الدولة العثمانية في جنوب شرق أوروبا[4].

[1] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 189.
[2] علي محمد الصلابي، **المرجع السابق**، ص 562.
[3] سليمان الغنام، **المرجع السابق**، ص 87.
[4] محمد عبد الستار البدري: **المواجهة المصرية الاوروابية في عهد محمد علي**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2001م، ص ص 70-71.

كانت بداية الثورة عندما أقدم السلطان محمود الثاني على عزل والي إقليم ألبانيا "علي باشا يانيا" بعد أن ظهرت عليه بعض مظاهر الاستقلال التام، مثل الاتصال المباشر بالحكام الاوروابين وعقد المعاهدات دون الرجوع للسلطان العثماني، ولكن والي ألبانيا رفض قرار العزل هذا وشجع اليونانيين على الثورة، فكان من نتيجة ذلك أن وجه الحاميات العثمانية المتواجدة في اليونان إلى إقليم ابيروس لإمساك بعلي باشا يانيا[1].

اتخذ اليونانيون فرصة عدم وجود الجنود العثمانية في بلادهم واشتغال الدولة بإطفاء الثورة في الأفلاق ذريعتًا للتخلص من الحكم العثماني، ولم يتركوا نوعًا من أنواع العنف إلى واستخدموها مع السكان المسلمين من النساء والأطفال مما اضطر هؤلاء إلى الاحتماء بالمدن الكبيرة والقلاع، وقد إستغل الثوار هذا بالاستيلاء على اغلب الأماكن المهمة وبعض المدن[2]، فنجد في المورة مثلاً قتل اليونانيون اثني عشر ألف تركي، فرد الأتراك بتدمير جزيرة "خيو" وقتلوا ثلاثة وعشرين ألفًا من سكانها، وباعوا الخمسين ألفًا الباقين في أسواق العبيد، وأحرق ثوار اليونان الأسطول العثماني الموجود في جزيرة خيو[3].

كانت الدولة العثمانية في هذه الفترة في منتهى الضعف والانحلال، فالسلطان محمود الثاني الذي أجتهد في إصلاح جيشه وتنظيمه على الطرق الاوروابية الحديثة، أثار الجنود الانكشارية الرافضة لهذا الأمر وهو ما أضطره للقضاء عليهم في سنة 1826م، وكان ذلك في الوقت الذي اشتدت فيه الحاجة لكي جندي، وبذلك أصبحت الدولة العثمانية بلا جيش تقريبًا[4].

---

[1] جميل عبيد: **قصة احتلال محمد علي لليونان 1824م- 1827م**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م، 40.

[2] حقي العظم: **تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان**، مطبعة الترقي، مصر، 1906م، ص 08.

[3] وهيب أبي الفضل، **المرجع السابق**، ج4، ص 75.

[4] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 166.

ومما تقدم يظهر أن الجيش العثماني جميعه لم يبلغ سوى سبعة وثلاثين ألف جندي، ومن هذا المنطلق استغلت روسيا الموقف في حربها مع الدولة العثمانية، فأخذت تستولي على البلاد المتاخمة لها دون صعوبة تذكر، فاستولت على مدينتي "ياش" و"بكرش" وأرسلت فرقة أخرى يبلغ عددها خمسين ألف إلى البلقان، وتحت ضغط روسيا من جهة طلبت فرنسا وإنجلترا في سنة 1827م إستقلال اليونان، وإعطاء الامتيازات لبلاد الصرب والافلاق والبغدان[1]، وهذه الحالة جعلت الدولة العثمانية تصدر أمرها بتعيين إبراهيم باشا والي على المورة كما أنها أمرته أن يتوجه لتحريرها[2].

1- 2 موقف محمد علي باشا من الثورة اليونانية:

عند انبثاق الثورة اليونانية وفي ظل الإحجام الروسي عن تأييدها، كان محمد علي باشا يتعاطف مع الثوار وذهب في تعاطفه إلى حد السماح لليونانيين المقيمين في القاهرة والإسكندرية بالإلتحاق بإخوانهم الثائرين ضد السلطان، بل إنه حرر مماليكه اليونانيين، ولعله بذلك إنما كان يريد أن يعبر للإوروابيين عن مدى تعاطفه مع كل ما هو أوروابي ومسيحي، إلا أن هذا الموقف تغير إلى ضده بعد أن إستفحل أمر الثورة واتضحت مواقف الدول اتجاهاتها[3].

لم يرى السلطان بدًا من إحالة مأمورية حرب اليونان إلى مصر، نظرًا لما أبلاه محمد علي باشا وولده إبراهيم في حرب الوهابين من جهة، وليشغله عما كان يظن أنه ينويه من طلب الإستقلال من جهة أخرى، فقد كان الباب العالي متخوفًا من النشاط الذي إنتهجه محمد علي في تنظيم جيش جديد من المصريين بدل الجنود الأتراك وتدريبهم على الطراز

[1] إبراهيم بك حليم: **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1988م، ص 209.
[2] حقي العظم، **المرجع السابق**، ص 09.
[3] سليمان الغنام، **المرجع السابق**، ص 89.

الاوروابي، ولذلك اصدر السلطان فرمانًا بتاريخ 06 مارس 1824م، بتعيين محمد علي باشا واليًا على جزيرة كريت والموره وهما بؤرتا التوتر والثورة[1].

لم يكن أمام محمد علي أي سبيل لعدم تلبية الدعوة، فإذا ما رفض ما عرضه عليه السلطان من التكريم والتكليف، فإن رفضه يكون حجة عليه لخلعه عن ولايته وإظهاره بمظهر الخارج عن إرادة السلطان، وهو لم يكن أكثر من والي عينه السلطان وللسلطان رسميًا أن يعزله، وهنا لم يسع محمد علي باشا إلا الإذعان لأوامر سيده الأعلى[2].

1- 3 تجهيز الحملة ومجريات المواجهة:

بذل محمد علي باشا همة كبيرة في تجهيز الحملة على الموره، فأعد جيشًا بريًا من الجيش النظامي الجديد بقيادة ابنه الأكبر إبراهيم، تتألف الحملة من سبعة عشر ألف مقاتل من المشاة وسبعمائة من الفرسان وقام بتجهيزهم بالمدافع والبنادق والذخائر، وأعد عمارة بحرية مصرية لنقل الحملة وما تحتاجه يحرسها الأسطول المصري بقيادة الأميرال إسماعيل، وكانت القيادة العليا لإبراهيم باشا، وتألفت العمارة البحرية ككل من واحد وخمسين سفينة حربية ومائة وستة وأربعين سفينة نقل وكانت قد اجتمعت في ميناء الإسكندرية[3].

أقلعت الحملة من ميناء الإسكندرية في جويلية 1824م لتلتقي بالأسطول العثماني الذي كان تحت قيادة خسروا باشا في جزيرة رودس[4]، وحدد هدف الحملة بقمع ثورة اليونان على إثر ذلك التمرد الذي قاده الثائر "باشا يانيا"، وتهدف أيضًا إلى القضاء على القراصنة اليونان في بحر إيجه، ومنع إنتشار الثورة اليونانية المسلحة إلى جزر عثمانية أخرى مثل

[1] محمد فريد بك الحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية، المرجع السابق**، ص ص 413-414.
[2] جميل عبيد، **المرجع السابق**، ص 59.
[3] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 134.
[4] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 167.

جزيرة قبرص وكريت، خاصة وأنهم شكلوا جمعية وطنية لهم، هذه الأخيرة التي أعلنت إستقلالها وسيادتها مستندة إلى إحتظان الدول الاوروابية لها بالمال والسلاح والمتطوعين[1].

قصد إبراهيم باشا جزيرة رودس وترك فيها سليمان بك الفرنساوي مع حامية كافية لتحول دون سيطرة الثائرين عليها، وأما هو فقصد جزيرة كريت التي قام باحتلالها ومنها قام إلى سواحل بلاد اليونان حيث حاول هناك إنزال جنده، ونجحت عملية الإنزال في ميناء مودون وقد كان هذا الميناء من بين المدن القليلة التي بقيت في يد العثمانيين، وبعد أن زودها بالرجال والذخائر توجه إلى مدينة ناورين التي قام بحصارها إلى أن تم فتحها في 16 ماي 1825م، ثم من مدينة ناورين توجه إلى بقية المدن بدايتًا بمدينة "كلاماتا" ثم "تريبولستا" والتي إستطاع فتحها في 23 ماي 1825م، وفي هذه الأثناء طلب رشيد باشا الذي كان محاصرًا لمدينة "مسيولونجي" المساعدة من إبراهيم باشا، وكانت هذه المدينة واقعة على البحر والمدد يصلها تباعًا من جهة البر، وبمساعدة قوات إبراهيم باشا تم فتحها في 22 أفريل 1826م[2].

وبهذا لم ينته عام 1825م حتى فتحت المورة برمتها، ولم يلبث إبراهيم باشا أن توجه إلى أواسط اليونان فاستولى على أثينا، وبذلك أخمدت الثورة اليونانية إلا من بعض المقاتلين المبعثرين في الجبال، وعين إبراهيم باشا واليًا على المورة[3] كما أنه وعامل الأسرى اليونان بالقسوة وقام بإرسال خمسة ألاف منهم إلى مصر ليباعوا كرقيق[4].

وقد ساهم في تدويل الثورة اليونانية القرار الذي عزم عليه السلطان العثماني، وهو شنق بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية لتشككه في تواطئه مع الثوار اليونانيين، وهذا القرار أثار حفيظة كل الدول الاوروابية الكبرى وساهم في تحريك المشاعر الدينية والإنسانية الأوروبية

[1] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 322.
[2] محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، **المرجع السابق**، ص 115.
[3] إبراهيم بيضون، **المرجع السابق**، ص 92.
[4] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 198.

ضد الباب العالي[1]، بدأ تحرك الدول الأوروبية بتوقيع معاهدة لندن في 06 جويلية 1827م، بين روسيا وإنجلترا ثم انضمت إليهم فرنسا، وقد قررت هذه الدول الثلاثة فصل اليونان عن الدولة العثمانية، وجاء في متن المعاهدة: "يوافق الباب العالي خلال شهر على هذه الاتفاقية وإلا فيجبر على ذلك بالقوة".

رد الباب العالي على هذا الطلب بالرفض، ولم يأخذ لتجمع الأساطيل الأوروبية في بحر إيجه بصورة جدية، فكتب الصدر الأعظم إلى محمد علي باشا يشرح له وجهة نظر السلطان في الموضوع برمته، ويطلب منه أن يحث إبراهيم باشا على القتال وألا يكترث بجلبة الإفرنج وأن يصمد أمام التهديدات الواهية التي يطلقها الأوربيون، ولكن لا محمد علي باشا ولا إبراهيم باشا قد شاركا الصدر الأعظم في تقييمه المتفائل للموقف، واعتبرا وجود الأساطيل البريطانية والفرنسية والروسية المتحالفة خطيرًا للغاية[2].

بدأت الدول الأوروبية في تنفيذ تهديدها في 20 أكتوبر 1827م، بدخول الأسطول الأوروبي المشترك خليج "نافرين" بستة وعشرين سفينة حيث توجد القوات العثمانية المصرية، وكان عند إبراهيم باشا أربعة وتسعون سفينة حربية، ومن منطلق التفوق العددي شرع إبراهيم باشا في المواجهة، التي انتهت بإبادة الأسطول المصري والعثماني في أقل من ثلاث ساعات، ولم تنجوا سوى سفينة واحدة وخمسة عشر سفينة صغيرة مساعدة.

وفي 09 أوت 1828م، وقع محمد علي باشا اتفاقًا في الإسكندرية بشأن جلاء القوات المصرية عن الموره مع إعادة الأسرى اليونانيين، وفي سبتمبر من العام نفسه تم جلاء القوات المصرية، وبموجب صلح أدرنه 14 سبتمبر 1829م منحت اليونان الإستقلال.

[1] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 72.
[2] خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 113.

خسرت مصر في حربها حوالي ثلاثين ألف جندي ونفقات باهظة إلى جانب أسطولها[1]، وبعد ثلاث سنوات أضطر العثمانيون للانسحاب من الجزء الجنوبي لليونان الحالية، والتي أصبحت من ذوا ذلك الحين دولة مستقلة بموجب معاهدة لندن 1830م، وكان من تداعيات هذه الأحداث أن محمد علي باشا شعر أن من حقه ضم بلاد الشام إلى ولايته تعويضًا له عن المساعدة التي قدمها للباب العالي في الحرب اليونانية، وهو ما سيقود إلى الحملة المصرية على الشام بقيادة إبراهيم باشا[2].

[1] إبراهيم بيضون، **المرجع السابق**، ص 93.

[2] دونالد كواترت: **الدولة العثمانية 1700م- 1922م**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2004م، ص 118.

الفصل الثالث

مرحلة التوتر والمواجهة بين محمد على باشا والخلافة العثمانية (1830م- 1841م)

أولا: المواجهة المصرية العثمانية في الشام.

1- المرحلة الأولى:(1831م- 1833م).

2- المرحلة الثانية:(1837م- 1839م).

ثانيًا: موقف الدول الأوروبية من المواجهة المصرية العثمانية.

1- موقف روسيا من حروب محمد علي باشا في الشام.

2- موقف فرنسا وبريطانيا.

3- موقف النمسا.

ثالثًا: التسوية الدولية وانسحاب قوات محمد علي.

1- معاهدة لندن 1841م.

2- المواجهة وانسحاب قوات محمد علي باشا.

3- أواخر حياة محمد علي باشا.

الفصل الثالث: مرحلة التوتر والمواجهة بين محمد علي باشا والخلافة العثمانية (1830م- 1841م)

يتناول هذا الفصل المراحل الأخيرة من حكم محمد علي باشا ومن حياته، وإن كان محمد علي باشا قد صرف سنواته الأولى في بناء مصر وتشيد صرحها وتنفيذ رغبات السلطان العثماني رغم ما يجره هذا الأمر من متاعب ومشاكل لا حصر لها، نجده يصرف سنواته الأخيرة خارجًا عن الإرادة السلطانية، بل ويصل به الأمر إلى مواجهة السلطان نفسه، فأمام رغبات السلطان التي لم تكد تنتهي أدرك أن هذا الأخير لم يكن يسعى من ورائها إلا لستغلاله واستنفاذ قوته، فراح يطالب بحقه المشروع حكم الشام ولو بالقوة إن تطلب ذلك الأمر، وهو ما سيفتح الباب على مصراعيه للمواجهة المصرية العثمانية، كما أنه سيسمح بتدخل الدول الأوروبية التي رأت في الأمر خطرًا على مصالحها، وحفاظًا كذلك منها على ممتلكات ما أسمته رجل أوروبا المريض.

أولا: المواجهة المصرية العثمانية في الشام.

1- المرحلة الأولى: (1831م- 1833م).

1- 1 أسباب الحملة على الشام.

قبل الحديث عن فتح الشام[1] والأناضول نحتاج إلى استعراض الحالة السياسية التي مهدت لذلك، وأيضًا معرفة الأسباب والدوافع التي كانت وراءها:

نجح السلطان العثماني في استخدام الثورة اليونانية كوسيلة لاستنزاف تابعه وإضعافه، فمما لاشك فيه أن محمد علي باشا خرج من تلك المشكلة وهو أقل قوة من ذي قبل، وقد

[1] الشأم والشام والشآم، هو إسم هذا القطر، وهو يتناول عامة الأقاليم الداخلة اليوم في فلسطين وسورية ويدخل فيها إسم لبنان وشرقي الأردن وهذه التقسيمات لم تستحدث إلا مع اتفاقية سايكس بيكو، وسورية إسم غلب إطلاقه على القطر الشامي، أنظر محمد فاروق خالدي: **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام**، دار الداوي، الدمام، السعودية، 2000م، ص 13.

نسب محمد علي باشا جميع الكوارث التي حاقت به للسلطان العثماني الذي أراد العمل على استغلاله إلى أقصى حد[1].

حاول محمد علي تعويض الخسارة الكبيرة التي أصابته في حرب اليونان، وتطلع لاحتلال الشام بعد أن رفض الباب العالي منحها له، واتخذ لذلك أسبابًا تدعم تطلعاته فادعى أن حدود مصر الطبيعية من الشمال هي جبال طوروس الفاصلة بين سوريا

والأناضول، وأن الاستيلاء على سوريا سيمده بحاجته من الفحم والنحاس والأخشاب، وبالطاقة البشرية لتعويض خسارته في اليونان[2].

ولم يكن محمد علي يخفى رغبته في أن يتولى حكم سوريا، بل طلب ذلك من صارم بك رسول السلطان إليه، كما طلب ذلك من نجيب أفندي الرسول الثاني، ولكنه قرن الطلب بأن يكون حكم مصر وسوريا وراثيًا في أسرته، وعرض على الباب العالي أن يقدم له مقابل ذلك ستين ألف كيس في السنة (الكيس بخمسمائة قرش)[3]، ولكن السلطان رفض أن يمنحه سوريا ومنحه بدلا عنها جزيرة كريت ليحكمها، وهي جزيرة التي كان قد استولى عليها بالفعل وكانت في حالة ثورية دائمة منذ بداية الثورة اليونانية، ولا تقارن علاوة على ذلك بسوريا من حيث الموارد والأهمية[4].

إن التعمق في شخصية محمد علي باشا يكشف لنا عن طبيعته الدفينة، فهو يسعى إلى الكسب، وكان على استعداد للعمل في أي ميدان جديد يمكنه من النهوض بمصر واستعراض قوته، بشرط أن يؤدي ذلك الميدان الجديد إلى تأكيد بقائه وأسرته من بعده ولا مانع لديه من أن يكون ذلك الميدان في جسم الدولة العثمانية نفسها، ومن هذا المنطلق نجد أن محمد علي قد رفض طلب السلطان العثماني بإرسال حملة بقيادة ابنه إبراهيم باشا ضد

[1] جميل عبيد، **المرجع السابق**، ص 157.
[2] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، **المرجع السابق**، ص 53.
[3] داود بركات: **البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832م**، المطبعة الرحمانية، مصر، ص 05.
[4] خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 114.

الفرس الذين هاجموا الدولة العثمانية مرات عديدة من الخلف، وعلل بأن تلك المهمة تقع بعيدًا عن المنطقة التي حصر نشاطه فيها[1].

كما أنه رفض مساعدة السلطان العثماني في حربه ضد روسيا، واكتفى بإرسال إعانة مالية بدلاً من إرسال حملة عسكرية، وهذا ما جعل السلطان يحنق عليه بل وأخذ يوقع بينه وبين ابنه إبراهيم باشا، ولم يقدم على مكافئته على شيء مما وعد به من جزيرة كريت ما أدى إلى اتساع هوة الخلاف بينهما[2].

وقد جمع سوء النية بين السلطان ووالیه، فأخذ محمد علي يعد الحملة على الشام ونظر إليها على أنها حرب دفاعية وهجومية في الآن نفسه، فقد كان يعلم أن الدولة العثمانية ستسعى لاسترداد مركزها في مصر، ولذلك قرر الاستيلاء على سوريا حتى يتمكن من إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل ومراكز القوة العثمانية في الأناضول، ولهذا فإن سيطرته على هذه المنطقة تعد مسألة دفاعية ضد الغزوات الخارجية وتعطيها الأمن والاستقرار والنظام وتشكل معها وحدة إستراتيجية قوية[3].

ولم تكن الأبعاد الإستراتيجية الدافع الوحيد وراء الحملة المصرية على الشام، فالمنافع السياسية لم تكن أقل أهمية، فطموحات محمد علي باشا كانت تهدف إلى بناء إمبراطورية عربية تكون قاعدتها مصر وهو ما لم يكن ليتم إلا بضم سوريا، فضمها معناه في النهاية إضفاء شرعية على الإمبراطورية العربية المنتظرة نظرًا لإن سوريا كانت دائمًا تمثل مركز أغلب الدول الإسلامية الكبرى[4]، وعزز ذلك ما كان لشخصية محمد علي التواقة إلى الاستحواذ من السلطان والعظمة والشهرة، وقد أدى نجاحه في الاستيلاء على مناطق جديدة

[1] جميل عبيد، **المرجع السابق**، ص 57.

[2] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 92.

[3] هدى علي بلال: **"الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830م- 1841م"**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10، ع04، كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل، 2016/06/16، ص 343.

[4] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 95.

وبسط سلطانه عليها إلى طلب المزيد المناطق فربما توصله أماله إلى عرش الخلافة نفسها[1].

حاول محمد علي أن يتذرع بأسباب سطحية يبرر بها هجومه على الشام، مثل إيواء عبد الله باشا ولي عكا لستة ألاف من المصريين الفارين هربًا من التجنيد في الجيش المصري وذلك في سنة 1831م[2]، مع رفضه دفع إحدى عشر مليون قرش كان قد أقرضها له سابقًا، ولكن عبد الله رد على ذلك ردًا جافًا تحدى فيه محمد علي باشا وأشهر السيف في وجهه، وجاء في رده: "إني مثلك وزير لمولانا وليس من حقي أن أمنع الرجال المخلصين لمولانا المعظم من الانتقال من مصر إلى الشام"[3].

كان محمد علي باشا مدركًا تمامًا أن الدولة العثمانية بعد القضاء على الانكشارية وحروب اليونان والبلقان، تمر بأزمة عسكرية في الجيش الجديد الذي لم يستكمل بعد التدريب والتسليح في الوقت الذي أصبح فيه جيشه هو يتفوق على جيش الدولة عدة وعددا ، عندئذ عول على تحقيق أهدافه عن طريق الحرب بعد أن إتسعت هوة الخلاف بينه وبين السلطان العثماني[4].

1- 2 الحملة العسكرية ومجرياتها:

كانت الحملة المصرية على سورية مؤلفة من 06 آليات من المشاة وأربعة آليات من الفرسان عدتهم ثلاثين ألف مقاتل بقيادة إبراهيم باشا، مجهزين بأربعين مدفعًا وما يكفيهم من الذخائر والمؤونة، وقد اشتركت العمارة البحرية في الحملة بستة عشر سفينة حربية وسبعة عشر سفينة نقل سلمت قيادتها لعثمان الدين بك[5]، وعندما بلغ إبراهيم باشا سورية استولى

[1] لطيفة محمد سالم: **الحكم المصري في الشام**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1990م، ص 17.
[2] علي محمد علي الصلابي: **المرجع السابق**، ص 367.
[3] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 123.
[4] عايض بن خزام الروقي، **المرجع السابق**، ص 74.
[5] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 222.

على يافا في 17 نوفمبر 1831م بلا جهد يذكر، بعدها مباشرة أعلنت صيدا وصور بيروت طرابلس ونابلس الولاء لمحمد علي باشا، وهو ما سمح له بتركيز جهوده للاستيلاء على عكا[1].

أ- حصار عكا:

سارع الأمير بشير الثاني حاكم لبنان إلى دعم الحملة واضعًا إمكانياته تحت تصرف المصريين، بعد أن هدده محمد علي باشا بإجتياح لبنان[2]، ولما ضرب الجيش البري الحصار حول عكا، قام الأسطول المصري بحصارها بحرًا بخمس سفن كبيرة وعدة فرقاطات صغيرة، وكان مجموع الجيش المصري أربعة وعشرين ألف مقاتل، أما حامية عكا فكان عدد جنودها ستة ألاف مقاتل من الرجال الأشداء تحت قيادة بعض الضباط والمهندسين الاوروابين، وكان لها سور منيع وسلاحها من أقوى الأسلحة، ومباشرة بعد أن أحكم إبراهيم باشا الحصار حول مدينة عكا أخذ يرميها بالقنابل برًا وبحرًا من كل جهة.

وحرصًا على عدم انفلات الأمر من يد الدولة العثمانية كرر السلطان محاولته لرأب الصدع بين الجانبين المتصارعين، ومن جانبه تظاهر محمد علي باشا بالولاء والطاعة للدولة العثمانية، وألمح إلى أن الهدف من حربه ليس إلا "ليحفظ لمصر شرفها ومكانتها في ظل الذات الشاهنية"، وأنه في حربه إنما يحارب حاكمًا شبه مستقل وخارجًا عن طاعة الدولة العثمانية، كما ألمح على لسان ابنه إبراهيم بأنه لا مانع من تسوية الموقف، إذا ما قامت الدولة العثمانية بعزل عبد الله باشا والي عكا وتعيين والي أخر، ولكن المفاوضات تعثرت نتيجة لعدم موافقة السلطان العثماني على مطالب محمد علي باشا، هذا الأخير الذي أمر ابنه بمواصلة الحرب وتشديد الحصار على عكا حتى يتم فتحها.

[1] خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 117.
[2] رانيا الهاشم، **المرجع السابق**، ص 83.

قطع إبراهيم باشا عن عكا كل الإمدادات، وإستمرت القوات المصرية في اتصالها بالثغور المصرية عند الحاجة، وألقى عليها في يوم واحد عشرة ألاف كرة وثلاثة ألاف قنبلة، وقد كانت الفرقاطة الواحدة تطلق ثلاثة ألاف وسبعمائة قنبلة.

وفي هذه الأثناء كان الباب العالي قد تمكن من جمع عشرين ألف مقاتل، أرسلها لمحاربة والى مصر تحت قيادة عثمان باشا والي حلب، وبالفعل زحف هذا الجيش قاصدًا عكا مستصحبًا في طريقه كل ما صادفه من عساكر وأعراب ودروز سواءًا أكانت منتظمة أو غير منتظمة[1] ليعسكر في الأخير بالقرب من مدينة حمص[2]، ولما بلغ إبراهيم باشا خبر تحرك الجيش العثماني ترك حول عكا مجموعة من الجنود، وتحرك ببقية الجيش لمقابلة الجيش العثماني قبل وصوله إلى مدينة عكا[3].

وأثناء السير إلى حمص راجع إبراهيم باشا موقفه فرأى أنه من الأجدى أن لا يبتعد كثير عن عكا ويترك المسير إلى حمص التي لا تتوفر فيها المئونة لجنوده، فتراجع عنها إلى الشرق حيث سهل الزراعة (قرية تقع جنوب حمص)، فلما علم عثمان باشا بهذا ظن أن تراجع إبراهيم باشا إلى الخلف لا يعبر إلا عن ضعف موقفه فعزم أن يسير إليه[4].

قام إبراهيم باشا بمساعدة سليمان باشا الفرنساوي بترتيب الجيش المصري على شكل صفوف متتابعة لتخفي المدافع التي نصبت خلف الجيش، وعند بداية المواجهة تراجعت القوات المصرية بسرعة خلف المدافع التي بادرت بفتح نيرانها المكثفة، وسرعان ما انهزم الجيش العثماني وانحصرت بقية الجيش مخلفة ورائها الكثير من القتلى، وقد قامت فرق الجيش المصري بتتبع أثارهم حتى نهر العاصي أين غرق الكثير منهم.

---

[1] محمد فريد بك، **البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، المرجع السابق**، ص 95.

[2] تعد حمص ثالث المدن السورية من حيث السكان بعد دمشق وحلب، تمر بها جميع طرق المواصلات التي تربط دمشق بشمال البلاد وغربها، أنظر محمود عمر السباعي، ونعيم سليم الزهراوي: **حمص من خروج إبراهيم باشا وحتى خروج الأتراك العثمانيين**، ج1، مطبعة الروضة، سوريا، 1992م، ص 01.

[3] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 171.

[4] البكباشي عبد الرحمن زكي: **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848م– 1948م**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1948م، ص 315.

وبعد أن تأكد إبراهيم باشا من ضعف موقف القوات العثمانية بقيادة عثمان باشا، واستحالة وصول المدد إليهم قبل مدة طويلة، بادر إلى تشديد الحصار حول حصون مدينة عكا، وقام بهجوم شامل يوم 27 ماي 1832م تمكن من خلاله من فتح ثلاث ثغرات دار فيها قتال عنيف استمر إلا أن تم الإقتحام، وانجلى الحصار بخسائر كبيرة من جهة المصريين، حيث بلغ عدد قتلاهم حوالي أربعة ألاف وخمسمائة قتيل، وبلغت خسائر الحامية التركية مائه وأربعين قتيل فقط[1].

ولما وصل خبر فتح عكا إلى محمد علي باشا، أمر بأن تطلق المدافع من جميع القلاع والحصون لمدة ثلاثة أيام إعلانًا للفرح والسرور، وأصدر عفونًا عامًا عن جميع المساجين والمنفيين، وأمر كذلك بأن يعمل وسام يكتب عليه إسم محمد علي باشا بحجر البرلن لإرساله إلى إبراهيم باشا تذكارًا لإنتصاره، وبلغت خسائر المصرين ألف وأربعمائة وتسعة وعشرين جريحًا وخمسمائة قتيل، وقد نظم الشيخ شهاب الدين تاريخ فتح عكا في البيتين الآتيين الذي نشر في جريدة الوقائع المصرية:

لقد نصر المليك عزيز مصر وبلغه المن غرًا وملكا

فنادته العلا أن طب وراخ بمجد العز تفتح ألف عكا[2].

ونجد أنه وفي الوقت الذي أضفى فتح عكا على المصريين السرور والابتهاج، قد أصاب الدوائر الحكومية العثمانية باليأس والحزن الشديدين، فلم يكن أحد ينتظر فتح عكا[3]، وإزاء هذا النجاح المشهود لجيش إبراهيم باشا في التقدم داخل سوريا مع انزعاج السلطان العثماني، أقدم هذا الأخير إلى إرسال مبعوث خاص عنه إلى الإسكندرية، محاولاً إقناع محمد علي بسحب قواته وتحذيره من أنه في حالة الرفض سيشكل جيشًا جديدًا من القوات

[1] محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 172.
[2] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 20.
[3] محمد رفعت عبد العزيز: **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1999م، ص 41.

النظامية المدربة حديثًا ضد قوات ابنه، ولكن سرعان ما اتضح أن باشا مصر لا ينوي أن يسحب قواته.

أمر الباب العالي من ولاة سوريا أن يجمعوا الرجال وأن يقوموا بإرسالها إلى حلب، استعدادًا لقتال قوات إبراهيم باشا، ومنح محمد باشا والي حلب كتخدا (نائب) لقب سر عسكر(قائد قوات) سوريا والحجاز وعهد إليه بقيادة هذه القوة التي كان يؤمل أن توقف زحف الجيش المصري، فوق ذلك صدرت التوجيهات السنوية التي تتضمن التعيينات السلطانية في مناصب ولاة الولايات في 03 مارس 1832م، تاركة مناصب ولاة مصر وجدة وكريت خالية إلى أن يستجيب محمد علي باشا وإبراهيم لمطالب الباب العالي بالانسحاب، وحين فشل هذا الإجراء صدرت فتوى تخرج كلاً من محمد علي وإبراهيم باشا عمليًا من حظيرة الدين، وعين مكانهما حسين باشا الذي كان واليًا لأضنه، وتم تعينه قائدًا للقوات العثمانية في الأناضول وأوكلت إليه مهمة اللحاق بمحمد علي باشا والي حلب ليستعدا معًا لإيقاف إبراهيم باشا[1].

ب- فتح مدينة دمشق:

وبينما كان السلطان العثماني يعد العدة لمواجهة المصريين قبل إتساع سيطرتهم، حيث استطاع أن يجمع ستين ألف جندي[2]، كان على إبراهيم باشا أن يختار بين خطتين: الأولى أن يهاجم العثمانيين في حمص أو أن يهاجم دمشق، وسرعان ما استقر رأيه على مهاجمة دمشق لعدة أسباب، فمن جهة هي تعد عاصمة القطر السوري وسقوطها يؤدي إلى سقوط الجهات التابعة لها، وكذلك فإن الحملة تقع في أشهر الصيف (جوان_ جويلية_ أوت)، وهو ما يصعب عملية الزحف على حلب وحمص، وحتى إذا تقدم إلى هذه المناطق لا يأمن هجوم الشامين على مؤخرة جنده، ولهذا كله رأى إبراهيم باشا أن يزحف أولاً على

[1] خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 117.
[2] محمد فريد بك، **المرجع السابق**، ص 97.

دمشق حتى إذا فرغ من أمرها، يواصل سيره إلى بعلبك حيث وديانها وسهولها، ومنها يستطيع التزود بالمؤن فلا يعاني الضيق في التموين ويستطيع منها أن يتوجه إلى حمص[1].

وفي هذه الأثناء استطاع السلطان أن يجمع جيشًا جديد لملاقاة الجيش المصري، ولكن هذا الجيش العثماني تباطأ بلا مبرر تكتيكي خلال تحركاته ولم يتحرك بالسرعة المطلوبة، فسقطت دمشق بين يدي إبراهيم باشا[2]، حيث دخلتها قواته في 14 جوان 1832م عبر حي الميدان، وكانت أولى طلائع القوات التي دخلت المدينة قوات الأمير بشير الشهابي حاكم لبنان الذي كان حليفًا للمصريين، أما بقية القوات فقد عسكرة في القابون إلى الشمال من المدينة، وكان تسليم علي أغا عرمان مفاتيح القلعة للمصريين إيذانًا باستسلام المتمردين لهم[3].

وإستمرت القوات المصرية في تحركها صوب الشمال[4] دون مقاومة عثمانية تذكر، وعندما استعد الجيش العثماني للتحرك أخطأ قائده في توجيه تحركاته، حيث قسم الجيش إلى جزئين وكانت النتيجة الطبيعة هزيمة الجزء الأول في معركة منفصلة في حمص، بينما بقية الجيش بقيت معسكرة بالقرب من لواء الاسكندرونة[5].

ج- معركة بيلان:

ولما علم حسين باشا بإنهزام المقدمة تقهقر بمن معه من الجيوش، وتحصن في أهم مضائق جبال طوروس الفاصلة بين الشام والأناضول، ويسمى هذا المضيق بمضيق بيلان،

[1] محمد رفعت عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 42.
[2] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 104.
[3] ليندا شليشر: **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، ترجمة، عمرو الملاح، دار الجمهورية، دمشق، سوريا، 1998م، ص 60.
[4] أنظر الملحق رقم: (03).
[5] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 104.

وهو مشهور في التاريخ لمرور الإسندر المقدوني[1] منه حين أتى لإحتلال بلاد الشام ومصر[2].

أقدم إبراهيم باشا على مهاجمة جيش حسين باشا وشتت شمله وذلك في 29 جويلية 1832م، وكان من نتائج هذه الهزيمة أن غادر الأسطول العثماني الاسكندرونة، وفي الحال أرسل إبراهيم باشا ابن أخيه عباس ليحتل بلدة أدنه خلف جبال طوروس، وبذلك استولى إبراهيم باشا في مدة لا تتجاوز سبعة أشهر على كل بلاد سوريا[3].

فتح محمد علي باشا باب المفاوضة للصلح، وعندما لم يصله الرد من طرف السلطان، عزم على السير إلى القسطنطينية بعد أن تمكن إبراهيم من الاستيلاء على مفاتيح جبال طوروس التي تفصل بلاد الشام عن أسيا الصغرى، ويظهر من هذا أن محمد علي كان في نيتة أن يقف عند هذا الحد، ولكن لما تكرر رفض السلطان لشروط محمد علي باشا التي كان يقدمها عقب كل انتصار، اضطر إبراهيم إلى أن يعبر الجبال وينزل في سهول أسيا الصغرى، واحتلت الجنود المصرية إقليم " ادنة" على الساحل بناءًا على أوامر محمد علي[4].

عند ذلك دعت الدولة العثمانية أعظم قادتها وأمهرهم، الصدر الأعظم رشيد محمد علي وأسندت إليه قيادة الجيش العثماني لصد قوات إبراهيم باشا، ولكنه وقع أسيرًا بيد الخيالة المصرين نتيجة لسوء الأحوال الجوية التي ساعدت على دخوله إلى معسكرهم ظنًا منه أنهم من معسكره، وعند انتشار هذا الخبر بين جنده اختل نظامهم[5]، وفي 12 ديسمبر 1832م إلتقى الجيشان في السهل الواقع شمال مدينة قونية، وخلال ساعات المعركة السبع نجح

[1] الإسكندر المقدوني (356 ق.م- 323 ق.م)، ملك مقدونيا وأبن فليب الثاني، قام ببسط سلطانه على بلاد اليونان واستولى على صور عام 332 ق.م، واحتل مصر وبلاد ما بين النهرين وبابل ليدفن في الأخير في الإسكندرية، أنظر منير البعلبكي، **المرجع السابق**، ص 56.

[2] محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص 450.

[3] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 175.

[4] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 154.

[5] عايض بن خزام الروقي، **المرجع السابق**، ص 81.

جيش إبراهيم في إنزال الهزيمة بجيش العثمانيين، وكان ذلك أوضح انتصار حققه إبراهيم باشا حتى ذلك الحين، حيث فقد فيه العثمانيون اثنان وتسعون مدفعًا، وقتل منهم ثلاثة ألاف جندي وأسر عشرة ألاف، والأهم من ذلك أن الجيش المصري أسر الصدر الأعظم نفسه كأسير حرب، أما من جهة المصريين فقد خسروا مائتين وخمسة وستين قتيل وجرح منهم خمسمائة وثلاثين جندي[1]، وبهذا كانت معركة قونية ديسمبر 1832م بلا شك واحدة من أعظم انتصارات الجيش المصري تحت قيادة إبراهيم باشا[2].

2-3 صلح كوتاهية:

بعد سقوط قونية في 21 ديسمبر 1832م، استأنف إبراهيم باشا تقدمه واحتل كوتاهية ومن هناك أصبح على مسافة خمسين ميلاً فقط من العاصمة الأستانة، وفي هذه الأثناء كانت قوة مصرية قد احتلت مغنيسا بالقرب من أزمير، ثم لم تلبث هذه الحامية أن احتلت أزمير التي لم تبدي أي مقاومة تذكر، وهنا قام إبراهيم باشا بعزل حاكمها طاهر بك، الذي لم يكن الشعب هناك يحبه أو يؤيده، وعين بدله أحد أعيانها منصور زاده في فيفري من سنة 1833م[3].

وهنا اضطرت الدولة العثمانية التي خشيت من تقدم جيش إبراهيم باشا مع إنعدام القوات النظامية التي تعترضه بها، إلى الاستعانة بالسياسة الأوروبية وطالبت بتدخلها لحل المسألة وتسويتها بطريقة ترضي الطرفين، وتحول دون دخول قوات إبراهيم باشا لإسطنبول وتحول دون استفحال أمره[4].

[1] خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 122.

[2] Shams El – Din, Osama : **Military History of Modern Egypt From The ottoman Conquest to The Ramadan War**, School of Advanced Military Studies United totes Army Command and Staff College, Egypt, 2007,p 22.

[3] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 186.

[4] محمد فريد بك، **المرجع السابق**، ص 103.

تحولت المسألة من عسكرية إلى سياسية، فالسلطان مذعور لوصول خبر إنكسار جيوشه، وهنا لم تتردد روسيا بإرسال الجنرال مورافيف ليعرض على السلطان المساعدة البرية والبحرية لتخوفها من تقلص نفوذها وسلطانها في الأستانة، ونجد أنه وفي الوقت الذي أعربت فيه إنكلترا عن رفضها مساعدة تركيا، أعربت النمسا عن خوفها من أن تنتهي المسألة بتقسيم الدولة العثمانية، وتقسيمها يهدد توازن القوى الأوروبية ويفضي إلى نشوب الحرب بينها.

ونجد أن الدولة العثمانية إنحازة إلى رأي فرنسا بمخاطبة محمد علي باشا بالصلح، على أن يتنازل له السلطان عن ولاية عكا ودمشق وطرابلس، وعلى هذا سافر خليل رفعت باشا إلى الإسكندرية وكان الجنرال مورافيف قد سبقه إلى الإسكندرية، لا للصلح بل ليطلب من محمد علي أن يجلوا عن تركيا[1]، أبدى محمد علي موافقته على الانسحاب بشرط أن يكون إقليم ادرنة ضمن ما يتخلى عنه السلطان له، وفي نفس الوقت إستمرت قوات إبراهيم باشا في تهديد الدولة العثمانية والزحف على الأستانة.

وفي النهاية وافق السلطان العثماني على مطالب محمد علي باشا، وأوفد إلى إبراهيم باشا في كوتاهية[2]، حيث تم توقيع الصلح بين الطرفين في 04 ماي 1833م، وبموجب هذا الصلح حصل محمد علي باشا على حكم مصر والجزيرة العربية وكريت، كما أنه عين حاكمًا على بلاد الشام، ومن بين ما جاء في الصلح أيضًا:

- انسحاب إبراهيم باشا من الأناضول إلى ما وراء جبل طوروس.

- إعطاء ولاية مصر لمحمد علي على مدى حياته ومنحه حق تعيين الولاة في بلاد الشام (عكا، طرابلس، حلب، دمشق وإعطائه جزيرة كريت).

[1] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 86.
[2] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 187.

– تعين إبراهيم باشا واليًا على إضنة، مقابل اعتراف محمد باشا بسيادة السلطان العثماني[1].

بعد عقد هذا الصلح رجع إبراهيم باشا إلى سوريا ووجه اهتمامه إلى تدبير شؤونها بالعدل، وبنا له قصرًا في أنطاكية وعين إسماعيل بيك واليًا على حلب، كما جعل أحمد منكلي باشا واليًا على أدنه وطرسوس وأحتفظ هو لنفسه بالنظر في الشؤون والإجراءات العسكرية[2].

ومما يمكن ملاحظته على هذا الصلح انه لم يكن تسوية دائمة، فهو لم يكن معاهدة صلح وإنما كان اتفاقا بين محمود الثاني ومحمد علي لإنهاء حالة الحرب التي قامت بينهما مدة تتجاوز العام، ولم يكن هذا الاتفاق الذي أنهى الحرب السورية مرضيًا تمامًا لأي من الأطراف الرئيسية الضالعة في المواجهة، فالسلطان يعاني من الغيظ بسبب هزيمته على يد هذا الباشا المتمرد، ومحمد على لم يؤمن لنفسه لا وضعية مستقلة ولا نفوذًا مسيطرًا عند الباب العالي، والقوى الأوروبية كانت متضايقة من الفرصة التي منحها إبراهيم باشا لروسيا التي أخذت تتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وهذه الأخيرة فقد خاب أملها فهي لم تتمكن من ترسيخ أقدامها بشكل أكثر أمنًا في القسطنطينية[3].

كان على حاكم مصر وفقًا للاتفاق أن يدفع اثنان وثلاثين ألف كيس، ومع ذلك لم يكن السلطان راضيًا على هذا المبلغ رغم أنه كان أكبر مبلغ يصله من ولاياته، وأصر على مبلغ تسعين ألف كيس، ولكنه عاد ووافق عليه بعد أن تدخلت كل من فرنسا وبريطانيا، وكانت ميزانية مصر في حالة عجز، حيث أن ما أنفق على حملة الشام بلغ مليونًا ونصف مليون من الجنيهات.

[1] نمير طه ياسين، **المرجع السابق**، ص 88.
[2] جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 130.
[3] خالد فهمي، **المرجع السابق**، ص 123.

وبدأ كل طرف يعمل من جهته فليست النية خالصة، وكل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة، فأقدم إبراهيم على تحصين حدود دولته الجديدة وأنشأ خطوط دفاعية عند جبال طوروس، وأقام المعسكرات في الشمال حيث ثكنات القوات وكان كل ذلك استعدادًا للقاء القادم، ومضى السلطان في نفس هذا الاتجاه فحشد جيشه الذي أعاد تنظيمه الضباط الألمان وأخذ يستعد لاسترجاع الشام، وأقدمت الدولة العثمانية على عقد معاهدة هنكار اسكله سي مع روسيا في 07 جويلية 1833م، وهي معاهدة دفاعية وهجومية في الآن نفسه، وبها أصبغت الحماية الروسية على الدولة العثمانية، فكان ذلك دليلاً على أنها تعد للآمر عدته تجاه مصر، فلم يكن من السهل أن تقر وتعترف بانتصار هذا الوالي عليها وأن تتنازل على أهم ممتلكاتها[1].

2: المرحلة الثانية (1837م- 1839م).

منذ سنة 1834م، أخذت الدولة العثمانية تعد العدة لاسترجاع سوريا وإقليم إدانة، فأقدمت على حشد جيش في مدينة سيواسي وعهدت بقيادته إلى رشيد باشا، وتمهيدًا لهذا الهجوم أخذت الدولة العثمانية تحرض بعض العناصر الشامية الموالية لها بالثورة على الحكومة المصرية، فحدثت بسبب ذلك الكثير من التمردات والثورات في فلسطين وجميع جهات الشام، وشجع على اندلاعها أخطاء محمد علي باشا الذي أخذ يستصدر القوانين الخاصة بالتجنيد وفرض الضرائب، وإقدامه على نزع السلاح من أيدي أهل الشام[2].

2- 1 محمد علي باشا يعلن استقلاله:

لقد كان إبراهيم باشا دائمًا ما يدعوا ولده لإعلان الاستقلال، وهو ما كان يعبر عنه صراحة في مجالسه الرسمية أو في مكاتباته مع والده أو كبار الموظفين، كتب مرة من حلب

[1] لطيفة محمد سالم، **المرجع السابق**، ص 47.
[2] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 195.

إلى حاكمها التركي محمود باشا، الذي هزمه في حمص معبرًا عن تصميمه على الاستيلاء على الأراضي العربية وليقطع نهائيًا الصلات التي تجمع مصر بالحكومة التركية.

كما صرح إبراهيم باشا للأمير بشير حاكم لبنان بعزمه على إحتلال إدنه ليغلق الإتصال بالأستانة، وفي مكاتبة أخرى عام 1832م، نادى والده بلفظ ياصاحب الجلالة وذكر كلمة مصر المستقلة، وفي تقرير أخر من إبراهيم لأبيه أشار إلى الجهود المخلصة التي إضطلع بها لتدعيم أسرته.

ولا ندري إلى أي مدى كان الأب متفقًا مع الابن، هل شاركه في سياسته أم كان له وجهة نظر أخرى؟، ولكن الشيء الذي لا ريب فيه أن محمد علي كان يهدف أيضًا إلى الإستقلال[1]، فقد رأى في إثارة الفتن وحشد الجيوش والاستنجاد بروسيا من طرف الباب العالي ليس إلا لإخراجه من أرض سوريا، فعزم على الاستقلال وأرسل إلى ابنه ليكون على كامل الاستعداد والأهبة للقاء القادم وأبلغ الدول الأوروبية بذلك[2].

وهكذا لم يحلل عام 1839م إلا والموقف أخذ في التأزم بين السلطان ووالليه، ففي داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار أما الموقف الخارجي فكان أكثر خطرًا من ذلك، ففي العام السابق اعتزم محمد علي باشا إعلان استقلاله ليقطع أخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية، وفي هذا العام استدعى قناصل الدول الأوروبية – بريطانيا والنمسا وروسيا– وأخبرهم بذلك، فكانت ردودهم غير مشجعة إلا أنه لم يتخلى عن مشروعه هذا، وفي نفس الوقت كان السلطان محمود الثاني يعد للحرب[3].

وفي هذه الأثناء توفي رشيد باشا في سنة 1836م، فخلفه في قيادة الجيش محمد حافظ باشا، وقبل الهجوم تظاهر الجانب التركي بالتفاوض مع مصر لأجل فض النزاع وأوفد

[1] البكباشي عبد الرحمن زكي، **المرجع السابق**، ص 296.
[2] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 132.
[3] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 96.

السلطان إلى مصر سنة 1837م مندوبه صارم أفندي من أجل المفاوضات، ولكن هذه المفاوضات لم يكتب لها النجاح وأخفقت في نهاية المطاف[1].

وهكذا لم تكن هذه نهاية حرب الشام، فقد انتهت الحرب الأولى لتبدأ الحرب الثانية فالسلطان كان يريد الانتقام من محمد علي، واعتبر صلح كوتاهية ما هو إلى هدنة مسلحة وأخذ يتحين الفرص لنقضها[2]، وفي الوقت نفسه كان محمد علي يحاول أن يحصل على ضمانات الدول الأوروبية بالتزام الدولة العثمانية بمعاهدة كوتاهية، وطلب من الدول الأوروبية المساعدة في مفاوضته مع الباب العالي، من أجل الحصول على ولاية مصر وجميع ممتلكاته الأخرى، هذه المطالب أدت إلى إنزعاج السلطان وأدت إلى إثارت غضبه، ولم يتردد في خوض غمار الحرب مع واليه محمد علي باشا.

2- 2 مجريات المواجهة المصرية العثمانية الثانية (1837م- 1839م).

بدأت الحرب بعبور الجنود العثمانيين نهر الفرات وهو الحد الفاصل بين الجانبين، وقد إلتزم إبراهيم باشا بأوامر والده بعدم البدء بالعدوان متحملاً في سبيل ذلك الكثير، حيث كانت القوات العثمانية متفوقة على القوات المصرية من حيث العدد، وإستبق القائد العثماني حافظ باشا العدوان بإثارة الفتن بين القبائل وتوزيع الأسلحة عليهم، كما أنه هاجم بعض فرق الجيش المصري، وهنا أرسل إبراهيم باشا إلى أبيه يستأمره فأذن له برد الهجوم وعبور الحدود إن إقتضى الأمر.

معركة نصبين:

شرع الجيش العثماني في الزحف وأخذ قسم منه بقيادة إسماعيل باشا يعبر نهر الفرات يوم 21 أفريل 1839م، وإحتشدت طلائع الجيش العثماني في قرية نصبين وأخذت

[1] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 195.
[2] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 95.

في احتلال القرى المجاورة واجتازت الحدود المرسومة في إتفاقية كوتاهية، عند ذلك تحركت القوات المصرية من حلب ودخلت بلدة تل باش في يوم 03 جوان 1839م، دون أن تقع أي معركة بينما دخل العثمانيون عينتاب التي إنجلت عنها حاميتها المقهورة[1].

أعلن السلطان العثماني في 07 جوان 1838م، أن محمد علي ما هو إلا خائن في نظره، وهنا تتوضح صورة المؤامرة التي قامت بها بريطانيا في إقناع السلطان العثماني بخوض غمار تلك الحرب، لإن بريطانيا قد ضمنت وقوف الدول الاوروابية إلى جانبه في هذه الحرب ماعدا فرنسا، وأنها ستساعده ضد أي خطر قد يهدده نتيجة هذه الحرب[2].

وعندما وصل إبراهيم باشا إلى نصبين في 08 جوان 1839م، كتب إلى حافظ باشا قائد الجيوش التركية كتابًا قال فيه: "إذا كنتم يا صاحب السعادة، تلقيتم الأمر بإعلان الحرب فما فائدة الاسترسال في بث الدسائس وتحريك الفتن، وإذا كنتم تودون القتال فهلموا إلى ميدانه بصراحة وإقدام، وأملي أن لا يفوتك في هذه الحالة أن تعرفوا أنكم تقاتلون أبطالاً لا يعرف الخوف سبيلاً إلى قلوبهم، أما الدسائس التي تمضون في تدبيرها فإنها ليست مما يطاق إحتماله طويلاً".

رد القائد حافظ باشا على هذا الكتاب بعبارات منمقة ولكنه كان حذر من أن يبدي رأيًا صريحًا، هذا ولما وصل إلى محمد علي باشا خبر تقدم الجيش العثماني، أمر بجمع العساكر والذخيرة وأرسل إلى وزير حربيته أحمد منكلي باشا يأمره بأن يلحق بإبراهيم باشا[3]، وكتب إلى ابنه في 09 جوان من العام نفسه يأمره بأن يسرع إلى طرد الجنود العثمانيين من الأراضي السورية، وألا يتردد في منازلة جيشهم الكبير حتى إذا ما انتصر عليهم عليه أن يواصل الزحف إلى مدن ملطية وخربوط وأورفا[4].

[1] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص142.
[2] هدى علي بلال، **المرجع السابق**، ص 352.
[3] محمد فريد بك، **المرجع السابق**، 128.
[4] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 159.

وفي يوم 21 جوان 1839م، قام إبراهيم باشا باستكشاف مواقع العثمانيين بصحبة سليمان باشا، وأمكنه ذلك من تحديد نقطة الضعف في تحصيناتهم ليشتبك أثناء الاستكشاف مع قوة عثمانية، وتبين له هذا أنه يستحيل على الجيش المصري الاستيلاء على مواقع الجيش العثماني إلا إذا أقدم على الهجوم من الخلف، وفي يوم 22 جوان بدأ إبراهيم باشا ينسحب من مواقعه الأولى إستعدادًا لحركة الالتفاف، أما الجيش العثماني وبالرغم من نصيحة البارون الألماني فون مولتكيه للقائد العثماني حافظ باشا بأن يأخذ بزمام المبادرة بالهجوم على الجيش المصري وأن يتصدى لحركة الالتفاف، فقد ظل حافظ باشا متمسكًا بموقعه الحصين، ولم تتصدى القوات العثمانية لعملية العبور القريبة من مواقعها، وأصبحت أوضاع القوات العثمانية في مأزق بعد أن إجتازتها القوات المصرية، وهو ما دعاها إلى تغير إتجاهها لتواجه القوات المصرية بعد أن وصلت إلى مواقعها الجديدة خلف القوات العثمانية[1].

نشبت المعركة في صباح يوم 24 جوان 1839م بالقرب من قرية نصبين، وكان الجيش العثماني يتألف من ثمانية وثلاثين ألف مقاتل ويحتل مواقع حصينة، ويستعين بعدد كبير من الضباط الألمان على رأسهم القائد الألماني فون مولتكيه، أما الجيش المصري فكان يتكون من أربعين ألف مقاتل ولكنه متفوق على الجيش العثماني من حيث النظام وكفاءة القيادة وحسن تدريب الجنود[2].

أعطى إبراهيم باشا قيادة الجناح الأيمن في الجيش لسليمان باشا الفرنساوي، وأما القلب فتولى قيادته أحمد باشا المنكلي والجناح الأيسر للميرميران عثمان باشا[3]، وبادر إبراهيم باشا بالهجوم وتمكن العثمانيون في البداية من صدم الهجوم وإستمر القتال وإطلاق النار المتبادل حوالي ساعة ونصف من الزمن، وفي هذه الأثناء نفذت ذخيرة المدفعية المصرية فتوقف ضربها للنار ما مكن العثمانيين من إعادة تنظيم صفوفهم، وصمدت القوات

[1] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 199.
[2] هدى علي بلال، **المرجع السابق**، ص 353.
[3] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 142.

المصرية بفضل هجوم قوات الفرسان التي أحدثت الكثير من الخسائر في صفوف العثمانيين إلى أن وصلت ذخائر المدفعية، وفور وصولها ركزت نيرانها على الميسرة وبخاصة صفوف الأكراد واشترك معها الفرسان والمشاة إلى أن ضعفت صفوفهم ولم يستطيعوا رد الهجوم، فلجؤا إلى الفرار تاركين أسلحتهم وذخائرهم[1].

بلغت خسائر العثمانيين في هذه المعركة نحو أربعة ألاف بين قتيل وجريح، وكان من بين القتلى بعض القادة والضباط، كما تم أسر بين اثني عشر ألف إلى خمسة عشر ألف أسير، واستولى المصريون على نحو عشرين ألف بندقية وأربعة وأربعين مدفعًا، وإستولوا في اليوم التالي على ثلاثين مدفعًا من حصن بيرة جك، وكذلك استولوا على خزانة الجيش العثماني التي لم يتمكنوا من أخذها وكان فيها ستة ملايين فرنك، أما الجيش المصري فقد بلغت خسائره نحو أربعة ألاف بين قتيل وجريح[2]، وأرسل إبراهيم باشا إلى أبيه يبشره بهذا الفوز العظيم الذي إستطاع من خلاله تخليص مصر، وإنقاذها من التهديدات التي كانت تتوارد عليها، وبهذا وطد حكم محمد علي في الشام وقذف الرعب في قلوب سكان تلك الجهات الذين كفوا عن إثارة الشغب[3].

2- 3 توقف العمليات العسكرية وتسليم الأسطول العثماني:

تقدم إبراهيم باشا بعد معركة نصبين في 24 جوان 1839م، إلى مدينة أورفا ومرعش وعينتاب وقام باحتلالها، وأقدم أعيان الأناضول يهنؤنه ويعربون عن ولائهم له، ولكن إبراهيم باشا توقف عند هذا الحد مستجيبًا لأوامر والده التي حملها إليه مندوب فرنسا "كاييه"[4].

كان وقع هذه التعليمات صعبًا على إبراهيم باشا الذي أصيب بحالة من التأزم، ودار بينه وبين "كاييه" حديث مطول أشار فيه إلى استيائه البالغ من هذا القرار، ولكنه في الأخير

[1] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 200.
[2] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 280.
[3] حمد فريد بك، **المرجع السابق**، ص 137.
[4] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 166.

أذعن لأوامر والده بعد أن أوضح له المندوب الفرنسي المخاطر والأهوال التي قد تنعكس على مصر إذا ما قرر مواصلة الزحف على الأستانة وتهديدها للكيان العثماني، وهو الأمر الذي لن تسمح به الدول الأوروبية.

بقيت القوات المصرية مرابطة بشمال سوريا على الحدود لا تحتل من الدولة العثمانية سوى إقليم أورفا الجنوبي[1]، وفي هذه الأثناء أقدم فوزي باشا قائد الأسطول العثماني على تسليم الأسطول لمحمد علي باشا، وكان مؤلفًا من تسع بوارج كبيرة و إحدى عشر سفينة من نوع فرقاطة وخمسة سفن من نوع الكورفت على ظهرها 107 و16 ملاح وأليتين من الجنود بلغوا خمسة ألاف جندي، ودخل كلا الأسطولين المصري والتركي معًا إلى الإسكندرية مشكلين أسطولاً واحدًا قوي[2]، وقد كان قرار أحمد فوزي باشا بالاستسلام نابعًا من مخاوف عديدة، فبمجرد بزوغ خسروا باشا باعتباره الوصي الفعلي على السلطان الجديد، زادت المخاوف منه نتيجة علاقة العداء التي كانت تربطه به وتخوف من أن يقدم علي خلعه، وعلاوة على ذلك رأى تزايد حجم التدخل الروسي في الدولة العثمانية، وهو ما سينجر عنه إستيلاء روسيا على الأسطول العثماني تمهيدًا للحرب مع محمد علي، فكان أهون على الرجل تسليم الأسطول لمحمد علي باشا على أن يسلمه لروسيا[3].

وبعد هذه المصائب لم يرى السلطان عبد المجيد[4] بدًا من أن يجنح للسلم، وبعث برسوله عاكف أفندي إلى مصر يعرض على محمد علي عقد هدنة تمهيدًا لإجراء الصلح بما يرضي الطرفين، وعرض هنا السلطان عبد المجيد موافقته على تخويل محمد علي حكم

[1] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 164.
[2] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 205.
[3] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 165.
[4] ولد السلطان عبد المجيد في 06 ماي 1822م الموافق ل 14 شعبان 1237ه، تولى الخلافة وهو لم يبلغ الثامنة عشر من عمره، وكانت الحكومة عند توليته في غاية الاضطراب بسبب انتصارات جيوش محمد علي باشا، أنظر محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص 455.

مصر بالوراثة وإقرار سلطانه على سوريا وجزيرة العرب، وكان محمد علي شبه موافق على هذا الصلح بشرط إبعاد الأطراف الأجنبية[1].

وبعد أن كانت خيوط اللعبة في يد محمد علي، حدث ما لم يكن يتوقعه فقد تدخلت الدول الأوروبية لمساندة الدولة العثمانية في مفاوضاتها مع محمد علي باشا، وهو التدخل الذي جاء في إطار ما عرف بمذكرة 27 جويلية 1839م، والتي طالب بمقتضاها سفراء الدول الأوروبية الكبرى من الدولة العثمانية بعدم عقد أي اتفاق مع محمد علي باشا إلا بالرجوع إلى الدول الأوروبية الكبرى، وكانت هذه بداية التدخل الأوروبي لحسم الخلاف بين مصر والدولة العثمانية مستخدمة آلية حفظ توازن القوى، ولكن ما الذي دفع بالدول الأوروبية إلى التدخل؟ وكيف تدخلت؟ وهذا ما سنعالجه في العنصر الموالي[2].

ثانيًا: موقف الدول الأوروبية من المواجهة المصرية العثمانية

1: موقف روسيا من المواجهة المصرية العثمانية:

مر الموقف الروسي اتجاه الدولة العثمانية في تلك الفترة بمرحلتين، مثلت المرحلة الأولى محاولة روسيا زيادة نفوذها عبر تقطيع أواصل الدولة العثمانية، ومن خلال مساندة الحركات الثورية في البلقان، وكذلك موقفها المساند للثورة الرومانية والثورة اليونانية والعمل للحصول على امتيازات من الدولة العثمانية في مجال المضائق البحرية، وأقدمت في سبيل ذلك على التدخل العسكري المباشر ضد الدولة العثمانية، وأجبرتها على توقيع معاهدة أدرنه عام 1829م، أما المرحلة الثانية في السياسة الروسية اتجاه الدولة العثمانية، فقد اتضحت بعد عام 1829م حيث عمد القيصر نيقولا الأول[3] في ذلك العام على تشكيل لجنة من كبار

[1] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 202.
[2] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 167.
[3] نيقولا الأول Nicholas 1 (1796م- 1855م) قيصر روسيا في الفترة من 1825م– 1855م، عرف بحكمه الاستبدادي وقام بمساعدة النمسا على سحق الثورة في هنغاريا عام 1849م، وانتهى عهده بهزيمة روسيا في حرب القرم، أنظر منير البعلبكي: **أعلام المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م، ص 457.

الساسة الروس، مهمتهم بحث النتائج المترتبة عن سقوط الدولة العثمانية، فوصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها ضرورة المحافظة على بقاء الدولة العثمانية متماسكة، وعللت بأن استقلال أي دولة يعتبر خسارة للدولتين معًا[1].

ولم تكد الدولة العثمانية تنتهي من الازمنة اليونانية، حتى واجهة خطرًا داخليًا جديدًا مصدره مصر التي خرجت عن طاعتها، وتريد إبتلاع ممتلكاتها والقضاء على سيادتها، ففي أواخر نوفمبر من عام 1831م، بدأت جيوش محمد علي باشا والي مصر تغزو سوريا، وفي العامين التاليين حقق إبراهيم باشا إنتصارات حاسمة على جيوش السلطان التي أرسلها لمواجهته، وهنا خشيت روسيا أن تسقط الخلافة العثمانية وتقوم حكومة جديدة قوية على ضفاف البوسفور، وأن تلعب فرنسا التي كانت قد عايشت قبل 1830م ثورة شعبية دورًا في السياسة الخارجية لدولة مصر الفتية، وقد عبر نسلرود Nesselrade المستشار الروسي بأن رؤية محمد علي يتوسع على حساب الإمبراطورية العثمانية، سوف يؤدي إلى تهديد مصالح روسيا التي سترى جارًا قويًا ومنتصرًا يأخذ مكان جار ضعيف مهزوم، وكان القيصر الروسي نيقولا الأول يرى أن وصول القوات المصرية إلى منطقة الممرات يهدد امن روسيا التي عليها أن تحافظ على بوابات منزلها كي لا تقع بيد محمد علي ولا بيد أي قوة أخرى[2].

أضطر السلطان إلى الاستنجاد بالدول الأوروبية للوقوف أمام هذا الخطر الداهم، وفي ظل تباطؤ بريطانيا وفرنسا إتجاه دعم الدولة العثمانية والوقوف معها، إلتجأ السلطان العثماني إلى روسيا والتي بدورها رحبت بذلك وقررت الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، ليس من اجل الدولة العثمانية نفسها بل من أجل الوقوف ضد طموحات محمد علي، الأمر

[1] العربيات غالب عبد أحمد، شنيكات خالد أحمد طاهر: **"الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام قراءة جديدة في التدخل الدولي"**، مجلة دراسات تاريخية، ع117-118، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، جانفي 2013م، ص 389.

[2] عبد الرؤوف سنو: **"العلاقات الروسية العثمانية (1687م- 1878م) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة"**، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 73، 74، بيروت، لبنان، 1984م، ص 08.

الذي يعني الوقوف أمام طموحات فرنسا في المنطقة، ولهذا المسعى نفسه فقد صرح المبعوث الروسي مونرافيف مؤكدًا على استعداد روسيا لإرسال حملة عسكرية للدفاع عن العاصمة إستانبول، بالإضافة إلى إرسال جيش بري مكون من حوالي أربعين ألف جندي[1].

توصل السلطان إلى استنتاج مفاده أن لا شيء سوى المساعدة الروسية يمكن أن يمنع دمار إمبراطوريته، وطلب إرسال جيش روسي إلى مياه البوسفور وبالإضافة إلى مجيء ثلاثين ألف رجل يمثلون قوة بحرية لحماية العاصمة العثمانية، تتابع مجيء القوات الروسية إلى إستانبول خلال شهري مارس وأفريل، وفي 05 أفريل 1833م دخل الأسطول الروسي في ميناء بيوكويري وأنزل في الأستانة كتيبة مؤلفة من خمسة ألاف جندي، وتولى الجنرال مورافيف قيادة القوات البرية بعد عودته من الإسكندرية بينما تولى الأدميرال لازاروف قيادة القوات البحرية، ثم وصل في شهر ماي "الجنرال الياوركونت أولوف" ليتسلم القيادة المشتركة للقوات الروسية وليحصل كذلك على صلاحيات استثنائية.

ويمكن القول أن السياسة الروسية نجحت في اللحظة الأخيرة في الحفاظ على الدولة العثمانية وحالت دون سقوطها، كما أن روسيا بدأت تضغط بإتجاه الحصول على المزيد من المكاسب السياسية، وإظهار نفسها بمظهر الحريص والمدافع عن الدولة العثمانية الضعيفة أمام محمد علي باشا، لذا نجدها بدأت تعمل على إقناع السلطان العثماني بضرورة تمتين العلاقات الروسية العثمانية، وأنها هي الصديق الوحيد للدولة العثمانية من بين الدول الأوروبية، وأنها هي القوة الوحيدة التي قدمت لها العون العسكري[2].

إستغلت الدبلوماسية الروسية بسرعة الموقف وأغرت المسؤلين العثمانيين خلال المفاوضات، أن من مصلحتهم أن يضمنوا تأييد روسيا ضد أي محاولة جديدة ممكنة من

[1] يوسف عمر يوسف حسين: **"السياسة الروسية تجاه المسألة المصرية من بداية الأزمة حتى معاهدة هونكار اسكله سي 1834م- 1832م دراسة في ضوء الوثائق البريطانية"**، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 08، ع01، 2013م، ص 156.

[2] العربيات غالب عبد أحمد، شنيكات خالد أحمد طاهر، **المرجع السابق**، ص 394.

جانب محمد علي باشا، واستطاعت عقد معاهدة أنكيار اسكله سي Unkiea Skelessi في 08 جويلية 1833م، وهي تعتبر حلفًا دفاعيًا بين روسيا والدولة العثمانية يدوم ثمانية أعوام، وتم تحديد نوع هذه المساعدة المشتركة في مادة سرية تم إكتشاف أمرها بعد بضعت أسابيع من عقد المعاهدة، حيث جاء فيها "في الوقت الذي تتعهد فيه روسيا بتزويد الإمبراطورية العثمانية بمساعدة مسلحة، لن يطلب القيصر من الباب العالي مددًا فعليًا إذا وجدت روسيا نفسها في حالة حرب مع دولة أخرى، ويكفي في مثل هذه الحالة أن تقوم الحكومة العثمانية بإقفال مضيق البوسفور والدردنيل، وتمنع بالتالي عدو روسيا من إدخال أسطوله إلى البحر الأسود"[1].

أدركت روسيا مدى الضعف العثماني، وعدم قدرة الإدارة العثمانية على الصمود وبالتالي فنهايتها أصبحت وشيكة، ولهذا قررت الحكومة الروسية استباق "الكارثة المنتظرة" والقيام بكافة الترتيبات مع الدول الأوروبية، بهدف الاتفاق معها على توزيع ممتلكات الدولة العثمانية[2]، وما يفسر هذا التوجه أن موعد انتهاء معاهدة هنكار اسكلسي يقترب، وكانت تدرك أن المعاهدة لا يمكن أن تنفذ عمليًا وبالتالي لا يمكن تجديدها، فقد عارضتها دول أوروبا الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا، كما أن التعاون العثماني البريطاني يشير في نفس الوقت إلى تحرر الباب العالي من الوصاية الروسية، وكانت روسيا في نفس الوقت تمر بوضع اقتصادي سيء وتدرك كذلك أنها لا تستطيع استخدام القوة ضد الباب العالي لفرض سياستها عليه، وبالتالي المخاطرة بمجابهة بريطانيا وهنا كان الأولى عند نيقولا الأول مسايرة السياسة البريطانية[3]، ففرنسا كانت منذ البداية مستبعدة من أي إتفاق على مصير الدولة

[1] بيير رنوفان: **تاريخ العلاقات الدولية**، تعريب جلال يحي، دار المعارف، مصر، (د-ت)، ص 131.
[2] عبد الرؤوف سنو: **"العلاقات الروسية العثمانية (1687م- 1878م) روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية"**، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 75- 76، 1985م، بيروت، ص 10.
[3] عبد الرؤوف سنو: **"العلاقات الروسية العثمانية (1687م- 1878م) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة"، المرجع السابق**، ص 10.

العثمانية، أما بروسيا فلا تملك إلا أن تقدم تأييد أدبي لروسيا، ولم يبقى أمامها سوى التفاهم مع النمسا وبريطانيا[1].

ويذكر المؤرخ السوفياتي تارلي عن أسباب التوجه العام للسياسة الشرقية لنيكولاي الأول إلى أن القيصر بالغ في تقديره لضعف الإمبراطورية العثمانية، وكان على ثقة تامة من انهيارها الحتمي السريع، ولهذا لم يشأ أن يفرط في نصيبه من "التركة العثمانية" ومن ثم راح يبحث عن حلفاء، وهو يدرك أن روسيا بمفردها ليست في حالة تسمح لها بمواجهة أطماع بقية أوروبا إذا ما حانت لحظة وفاة "الرجل المريض"[2].

2 موقف فرنسا وبريطانيا:

2-1 فرنسا:

عملت فرنسا على تعزيز قوة محمد علي في المسألة الشرقية، وأوحت له بالتدخل في سوريا شرقًا وناحية بلدان شمال إفريقيا غربًا، بما يساعد في إعادة تشكيل إمبراطورية عربية تكون في مصلحة القوى الأوروبية، خصوصًا فرنسا التي كانت تعتبر الصداقة المصرية عاملها المحوري في سياستها بالشرق[3]، فالضباط الذين قاموا بتنظيم الجيش المصري فرنسيون، ولخبرائها الدور الرئيسي في الثورة الاقتصادية، وقامت بعثاتها التعليمية بإنشاء المدارس التي بلغ عدد تلاميذها تسعة ألاف تلميذ، وهنا فكرت في الإفادة من هذا الموقف لتدعيم سياستها الاستعمارية في البحر الأبيض المتوسط[4].

---

[1] عبدالرؤوف سنو، **روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية، المرجع السابق**، ص 10.

[2] نينل الكسندروفناد دولينا: **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاته الدولية**، ترجمة أنور الجندي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1999م، ص 37.

[3] جيورج دوين: **محمد علي والحملة الفرنسية على الجزائر (1829م- 1830م)**، ترجمة، صادق سلام، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2012م، ص 04.

[4] بيير رنوقان، **المرجع السابق**، ص 128.

المسألة الجزائرية:

فكرة فرنسا في استخدام مصر وجيشها الحديث المدرب على أيدي الفرنسيين في الاستيلاء على الجزائر، وجرت المفاوضات بالفعل بين رئيس الوزراء الفرنسي بولينياك ومحمد علي باشا بواسطة القنصل الفرنسي في مصر[1].

طلب محمد علي من فرنسا أن تسهم ماليًا في الحملة بإعانة مالية، قدرها واحد وعشرون مليون فرنك يتم تسديدها على أربعة أقساط ، وأن توافق على بيعه أربعة بواخر حربية وثمانين مدفعًا[2]، ولكن إنجلترا تدخلت وعارضت بشدة أن ينفذ محمد علي هذا المشروع تحت إشراف فرنسا، وحذرته من النتائج الخطيرة التي سيتعرض لها إذا أقدم على ذلك، وكانت إنجلترا إلى جانب تمسكها بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية تقاوم كل سياسة أو خطة من شأنها دعم نفوذ فرنسا في الشرق، وعندئذ أرسلت فرنسا حملتها منفردة إلى الجزائر، وفي جويلية 1830م تم ضم الجزائر إلى فرنسا، وبهذا اقتطعت إقليمًا من أقاليم الإمبراطورية العثمانية، وأخذت تشجع محمد علي باشا بالثورة على السلطان[3].

تبنت فرنسا سياسة مساندة محمد علي طالما أنه لا يهدد بقاء الكيان العثماني، وقد دلل على ذلك الموقف هذه الرسالة التي بعثت بها الحكومة الفرنسية لقنصلها في مصر أثناء الحرب والتي أشارت فيها إلى انه "... لو أراد محمد علي أن يثبت انتصاراته التي حققها، فلا بد له من أن يكون حذرًا ومعتدلاً، وبعبارة أخرى يجب أن يدرك متى يتوقف ويستغل إنتصاراته.."، ومن هذه الرسالة يتبين أن فرنسا كانت تساند محمد علي شريطة أن يتفق ذلك والرأي العام الدولي، وإرجاء التوغل في الأناضول[4]، ومنه نجد أن فرنسا كانت تريد أن تجعل

[1] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 100.
[2] جيورج دوين، **المرجع السابق**، ص 07.
[3] محمد فؤاد شكري: **الصراع بين البرجوازية والإقطاع (1789م- 1848م)**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، المجلد الثاني القاهرة، 2015م، ص 390.
[4] محمد عادل عبد العزيز: **انهيار الخلافة العثمانية وتوابعه**، دار غريب، القاهرة، 2007م، ص 31.

مصر نقطة ارتكازا ضد بريطانيا العظمى، ولكنها لم تكن تأمل في تفكك الإمبراطورية العثمانية الأمر الذي سيتسبب في تعقيدات خطيرة[1]، ومع أن السفير الفرنسي في لندن الجنرال سبستياني Sebsationi الذي عاد إلى سفارة لندن في خريف 1839م، قد حذر سولت رئيس الوزراء الفرنسي من عواقب الإصرار على مؤازرة محمد علي وما قد يترتب على ذلك من عزلة فرنسا في النهاية، إلا أن سولت ظل مصممًا على المضي في تأيده لمحمد علي باشا[2].

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى أن سياسة فرنسا في تلك المرحلة سارت في إتجاهين: التمسك بسياسة الحفاظ على الدولة العثمانية ورفض كل ما يقلق السلطان العثماني على البوسفور، أي الوجود الروسي ومواجهة أثار معاهدة هنكار اسكلسي، وأما الاتجاه الثاني فهو عدم حرمان محمد علي من إنتصاراته وفي أن يضم مصر وسوريا إلى ممتلكاته[3].

2-2: بريطانيا:

لم تكن إنجلترا في البداية ترى في ثورة محمد علي اعتداءًا على وحدة الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم فإنها تعاملت مع هذه الثورة على أنه تمرد عادي، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت إنجلترا في النصف الأول من ثلاثينات القرن التاسع عشر عاقدة العزم على إقامة علاقات ودية مع باشا مصر، وفتح طرق أكثر قربًا إلى الهند عبر أراضي ما بين النهرين ومصر، ولم تخمن في أن محمود الثاني ستضطره الظروف لقبول مساعدة عسكرية من روسيا، ويعقد معها وبعد عدة أشهر جويلية 1833م، معاهدة هنيكار إسكيلسي للدفاع المشترك، وهي معاهدة استقبلتها إنجلترا على أنها انتصار كبير لروسيا[4].

---

[1] بيير رنوقان، **المرجع السابق**، ص 129.
[2] محمد فؤاد شكري، **المرجع السابق**، ص 397.
[3] عبد الرؤوف سنو: **"العلاقات الروسية العثمانية (1687م- 1878م) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة"، المرجع السابق**، ص 10.
[4] **المرجع نفسه**، ص 10.

كانت بريطانيا تخشى من إقامة الحكم المصري في سوريا، إذا أنه قد يكون بداية لإمتداد الدولة المصرية صوب الخليج العربي الأمر الذي سيهدد امن طريق الهند، وكانت بريطانيا ترغب فوق كل شيء في الاحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل حاجزًا يحول دون توغل الإمبراطورية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، ولذلك فإنها لم تكن توافق على أن يخسر السلطان جزءًا من أراضيه لصالح محمد علي باشا[1]، ونجد ما يعزز هذا تقرير القنصل الانجليزي العامل في سوريا "فارن" والذي أرسل إلى حكومته في 29 ماي 1834م تقريرًا جاء فيه: "إن القوة الجديدة والتي يمثلها محمد علي باشا، مضرة بمصالح إنكلترا في الشرق الأدنى وخاصتًا إذا استقامت في مملكة واحدة منسجمة قوامها العروبة"، ولهذا عارض بالمرستون وزير خارجية بريطانيا سياسة محمد علي باشا في إقامة دولة عربية، ستكون في نظره نقطة إنطلاق لحركة استقلال عربية لا يمكن السيطرة عليها[2].

وفي نفس الوقت مارست بريطانيا ضغوطًا على فرنسا لسحب دعمها لمحمد علي باشا، وحثت الحكومة الفرنسية على ممارسة كافة الضغوط الممكنة على الطرف المصري وإقناعه بالخضوع لإرادة الدول الأوروبية، إلا أن مساعيها في هذا الأمر فشلت فاتجهت إلى إستخدام سلاح الحرب التجارية، وإثارة الفتن والقلاقل على الحكم المصري في بلاد الشام، ودفع السكان إلى إثارة الثورة والتمرد، وهنا أفلحت الجهود البريطانية بعد أن أرغمت الدولة العثمانية على إبرام معاهدة بلطة ليمانBalta limane سنة 1838م، والتي نصت على منع الاحتكار وإلتزام التجار الأجانب بدفع الرسوم الجمركية المبينة في المعاهدة فقط، كما نصت على جواز تعامل التجار مع الأهالي مباشرة[3]، ولذلك نجد أن هناك علاقة بين هذه المعاهدة وعصيان محمد علي باشا، ولهذا السبب انتقد السلطان محمود مصطفى رشيد باشا الذي كان في هذه الأثناء سفيرًا في لندن انتقادًا شديدًا المعاهدة ، وذكر أن هذه المعاهدة

[1] بيير رنوقان، **المرجع السابق**، ص 129.
[2] هشام سوادي هشام، **المرجع السابق**، ص 156.
[3] الغالي غربي: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 189.

تلغي ضرائب الدولة العثمانية المفروضة على بعض المواد، وكذلك تجري تخفيضات جمركية لصالح إنكلترا لتصدير حاجياتها، ولأن مصر إيالة من إيالات الإمبراطورية العثمانية فالمعاهدة تشملها كذلك وتلحق الضرر بها، فقد كان محمد علي باشا يجمع 60% من إرادات جيشه وبحريته من تلك الضرائب، وهكذا يصبح في وضع لا يتمكن فيه من تجهيز وتموين جيشه[1].

قررت بريطانيا في أعقاب الانتصارات المصرية، الوقوف ضد توسعات محمد علي فعليًا وأصرت على القضاء عليه وإلقائه في النيل كما قال بالمرستون[2]، ويمكن تفسير هذا الإصرار البريطاني بتخوف بريطانيا من أن بقاء محمد علي باشا في بلاد الشام، يعطي الذريعة لروسيا القيصرية في التدخل في فلسطين بحجة حماية رعاياها الأرثوذكس، وكذلك إن بقاء هذه المنطقة تحت النفوذ المصري سيعمل على تغلغل النفوذ الفرنسي فيها[3].

ويمكن أن نخلص إلى أن بريطانيا لم ترتح للنفوذ المصري، وجاهدت لإقصائه والوقوف أمام امتداده خاصتًا عندما تحكم في مفتاح الطرق التجارية، سواء التحكم في طريق الفرات أو الخليج العربي أو البحر الأحمر وأصبح يهدد طريق الهند، ولهذا بعث القنصل البريطاني العامل بمصر "كامبل" مذكرة إلى حكومته يشرح أبعاد الموقف وخطورته، ويؤكد فيها أن باشا مصر يسعى لبناء إمبراطورية عربية تشمل مصر والنوبة في إفريقيا، وشبه الجزيرة العربية واليمن والخليج العربي والفرات وسوريا[4]، بل ويستحوذ على الخلافة ويجدد مجد الإسلام[5].

---

[1] ياماز أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة، عدنان محمود سلمان، شركة الهلال، المجلد الثاني، إسطنبول، تركيا، 1990م، ص 17.

[2] هشام سودي هشام، **المرجع السابق**، ص 156.

[3] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص 191.

[4] أنظر الملحق رقم: (04).

[5] لطيفة محمد سالم، **المرجع السابق**، ص 48.

3: موقف النمسا:

إن العنصرين الرئيسين اللذين حكما موقف النمسا من هذه الأزمة، كان تركيبتها السياسية ووضعها في النظام الأوروبي، فقد كان مترنيخ يخشى من قيام روسيا بالتدخل العسكري لصالح الدولة العثمانية، وهو ما سيؤدي في أغلب الضن إلى مد التواجد العسكري الروسي إلى المناطق المتاخمة لبلادها، وهنا كان قلقًا أشد القلق من مثل هذه الخطوة[1].

كانت النمسا تميل إلى تعزيز مركز الإمبراطورية العثمانية التفاوضي لسببين: الأول ألا تجعل لروسيا ذريعتًا للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وبسط حمايتها عليها، والثاني أن مترنيخ المستشار النمساوي كان ينظر إلى تمرد محمد علي ضد السلطان العثماني على أنه ثورة ضد الحكم الشرعي صاحب الحق، وكانت فلسفة مترنيخ التي سادت في أوروبا ذلك الوقت، وهي انه يجب مناصرة الحاكم ضد الثورات أو الحركات القومية مهما كان هذا الحاكم فاسدًا أو ظالمًا، ولا شك في أن مترنيخ بهذه الفلسفة كان يؤمن حكمه وحكم كثير من الحكومات المستبدة في أوروبا[2]، وهذا يفسر التصريح الذي أدلى به والذي يفيد اهتمام النمسا ببقاء الإمبراطورية العثمانية وعدم السماح بتوسع روسيا على حسابها، كما أنه أعرب عن موقفه الرافض لتفرد روسيا دون باقي الدول الاوروابية بشأن الدولة العثمانية[3]، وقد نقل قنصل النمسا في مصر بروشيك أوستن، رسالة مترنيخ إلى محمد على أثناء مقابلته له في أبريل 1833م، فأكد له أن النمسا لن تضرب بعرض الحائط المبادئ التي تقوم عليها الدولة (الشرعية والسياسة المحافظة) وأنها صديق الدولة العثمانية، ولن تقبل بتفتيت هذه الدولة[4].

---

[1] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 107.

[2] جمال محمود حجر: **القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989م، ص 53.

[3] يوسف حسين يوسف، **المرجع السابق**، ص 158.

[4] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 117.

ولكن سرعان ما وقعت الأزمة عندما إنهزم الجيش العثماني هزيمة حاسمة على يد إبراهيم باشا في معركة نصبين Neseb غرب نهر الفرات في 21 جوان 1839م[1]، لقد شعرت النمسا في هذا الانتصار قيام دولة عربية قوية مستقلة وهو ما يهدد مصالحها، ورأت أن قيام هذه الدولة أضحى أمرًا محتمًا، وهذا ما عبر عنه بردكس افون اوستين مبعوث مترنيخ مستشار النمسا، وكذلك المفوض إلى مصر البارون سترومر Stturmer سفير النمسا واسطنبول، وأضاف مترنيخ بقوله: "إني أرى جيشًا عربيًا مدربًا أحسن تدريب مزهو بالنصر، وأسطولاً جبارًا..."، لذلك سعى مترنيخ إلى توحيد أوروبا ضد ما أسماه " شبح الإمبراطورية العربية"[2].

سعت النمسا إلى عقد حلف مع روسيا، ونجحت في توقيع إتفاقية ميونيخ غراتز في 18 سبتمبر 1833م، التي ألزمت فيها روسيا بالإتفاق التام معها في كل ما يتعلق بمصير الدولة العثمانية[3]، وبموجب هذه الاتفاقية ضمنت روسيا تأييد النمسا لها في سياستها تجاه الدولة العثمانية والمحافظة عليها ضعيفة قدر الإمكان، كما إعترفت روسيا بالنمسا شريكًا كاملاً في أي تجزئة مستقبلية للدولة العثمانية[4].

إن هذا الموقف من طرف النمسا، لا يمكن تفسيره إلى أنها في النهاية دولة قارية ولا يوجد لديها أسطول يعتد به مثلما هو الحال مع بريطانيا وفرنسا وروسيا، علاوة على حرصها الشديد على عدم إستفزاز روسيا في هذه الفترة الحرجة، خاصتًا وأن توازن القوة في أوروبا قد يفرض عليها اللجوء لروسيا لموازنة أي خطر من المعسكر الغربي، ونتيجتًا لإجتماع كل هذه

[1] عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي، دار المعرفة الجامعية**، مصر، 2003م، ص 319.
[2] هشام سوادي هشام، **المرجع السابق**، ص 156.
[3] عبد الرؤوف سنو: **"العلاقات الروسية العثمانية (1687م- 1878م) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة"، المرجع السابق**، ص 09.
[4] عبدالرؤوف سنو، **روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية، المرجع السابق**، ص 10.

الأسباب فإن النمسا لن تمارس أي ضغط على محمد علي لإنهاء حالة الحرب الدائرة مع الدولة العثمانية[1].

لقد كان موقف النمسا بصفة عامة مؤيدًا للدولة العثمانية في هذه الأزمة، ولكن النمسا لم تكن الطرف الحاسم في هذا الخلاف لإن طبيعة سياستها لا تسمح لها بالتدخل المنفرد خارج حدود النظام الأوروبي، اللهم إذا كان ذلك في إطار موقف أوروبي جماعي مشترك، وبالتالي اقتصر دور النمسا على محاولة نزع فتيل هذه الأزمة بأية وسيلة حتى وإن كان على حساب الإذعان لمطالب محمد علي، وهو الموقف الذي أعاد مترنيخ تكرراه للمبعوث العثماني نامق باشا، حيث أوضح له عدم إقتناعه بشرعية حكم محمد علي من الأساس، ولكن هذا لا يمنع من منحه الشام وإنهاء الخلاف فورًا إذا ما فرضت الظروف ذلك، لقد كانت رغبة النمسا صادقة في إنهاء الخلاف، خاصتًا وأن الأوضاع في أوروبا لا تسمح لها بعقد مؤتمر أوروبي لمناقشة هذه الأزمة نظرًا للتفكك الأوروبي، ورفض بريطانيا التدخل الفعلي في هذه الأزمة، وهو ما خشي معه فشل أية مبادرة في هذا المسعى[2]، ومنه فإن النمسا كانت تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطي الفرصة لروسيا للتدخل في شؤونها وفرض حمايتها عليها، وكذلك تدعيم مبدأ مترنيخ المستشار النمساوي في مقاومة الثورات التي تقوم ضد الحكام الشرعيين[3].

[1] محمد عبد الستار البدري، **المرجع السابق**، ص 108.
[2] **المرجع نفسه**، ص 107.
[3] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص 319.

ثالثًا: التسوية الدولية وانسحاب قوات محمد علي باشا.

1: معاهدة لندن 1841م.

إتخذت قضية الصراع طابع إعلامي بعد أن أصبحت قضية دولية، وذلك بسبب الترويج الإعلامي الأوروبي لها كونها أزمة معقدة أسموها المسألة الشرقية، وعن قصد تم تجاهل أصل المشكلة الذي يدور بين الدولة العثمانية ومصر التي يتزعمها محمد علي باشا، وكان من الأجدى أن تسوى الخلافات بين الطرفين المتصارعين دون تدخل الدول الأوروبية[1].

وفي هذه الأثناء اعتلى عرش الدولة سلطان جديد، وأحس محمد علي بالموقف المضاد له، فكتب للباب العالي يهنئه ويطلب وضع حد لإراقة الدماء ويهاجم فيه عدوه القديم خسروا باشا، ويخبر باستسلام الأسطول العثماني ولكن هذه المساعي لم تلقى القبول[2].

كرر محمد علي باشا محاولته، فأرسل إلى الباب العالي مندوب عنه في 16 جوان 1840م، محملاً بالهدايا مقدارها أربعمائة ألف قرش مبديًا استعداده لإعادة الأسطول العثماني مقابل منحه حكم مصر وسوريا وراثيًا، وتعهده بدفع خراجها وبما يحدده السلطان[3]، وحال وصول رسالة محمد علي باشا عزم السلطان على الرد عليه وأرسل وفدًا لهذا الغرض، ويتضمن الكتاب الذي أريد إرساله ما يلي: "إن عظمة مولانا السلطان الممتلئ حكمة وعدلاً من فضل الله عليه، قال عندما رقى عرش أبائه العظام، إن باشا مصر محمد علي كان قد ارتكب أعمالا مكدرة نحو ساكن الجنان والدي المعظم، فوقعت بعد ذلك وقائع عديدة حتى أنهم منذ عهد قريب أخذوا بإعداد معدات العداء، ولكني لا أود تكدير صفو رعيتي وإراقة دماء المسلمين، فانا إذن أنسى الماضي وأغض عنه بشرط أن يقوم محمد علي بواجبات

[1] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 334.
[2] لطيفة محمد سالم، **المرجع السابق**، ص 50
[3] نمير طه ياسين، **المرجع السابق**، ص 89.

العبودية والتبعية نحوي لينال عفوي السامي، وإني أخوله الشأن العالي الذي يحمله وزرائي الكرام وأخوله أن تكون مصر في سلالته".

وكان الباب العالي يميل إلى إعطاء محمد علي ولاية مصر بالتوارث، ولاية سورية لإبراهيم باشا، وولاية مصر لإبراهيم باشا بعد وفاة محمد علي باشا وحينئذ تعود ولاية سورية للباب العالي[1]، وكانت فرنسا بواسطة سفيرها بونتو Pontais في القسطنطينية، تقوم بمفاوضات منفصلة من أجل عقد صلح بين محمد علي والباب العالي على أساس الشروط الفرنسية[2]، ونجحت وبدون إطلاع الدول الأوروبية الأخرى المتحالفة ضد مصر بعقد اتفاقية بين الدولة العثمانية ومصر في شهر ماي 1840م، ومنحت سلالة محمد علي باشا ملكها الوراثي لكل من مصر وسوريا[3]، ولكن الدول الكبرى (بريطانيا- روسيا- النمسا- بروسيا) كانت قد وضعت اللمسات الأخيرة لمعاهدة لندن في 15 جويلية 1841م[4]، وحددت فيها سلطة الوالي محمد علي باشا ضمن الدولة العثمانية[5].

تقضي الاتفاقية بأن يسحب محمد علي قواته من جميع الأراضي التي احتلها للدولة العثمانية، وأن يخول له ولحلفائه حكم مصر وراثيًا، وأما ولاية عكا فتعطى له مدى الحياة بشرط أن يقبل بنود هذه المعاهدة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بها، وأن يتبع قبوله إخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنه، وأن يعيد الأسطول العثماني للدولة العثمانية، وإذا لم يقبل ذلك في عشرة أيام أخرا، يحرم من ولاية عكا ثم يمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من مختلف البلاد العثمانية، فإذا انقضت

[1] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 167.
[2] محمد فؤاد شكري، **المرجع السابق**، ص 399.
[3] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 334.
[4] أنظر الملحق رقم: (05).
[5] نمير طه ياسين، **المرجع السابق**، ص 89.

هذه المهلة دون قبول لتلك الشروط كان السلطان في حل من حرمانه من ولاية مصر، وفي كل الأحوال تصبح مصر ولاية عثمانية[1].

وتضمنت المعاهدة كذلك في حالة القبول، أن يدفع محمد علي جزية سنوية للباب العالي تتبع في نسبتها البلاد التي تعهد بإدارتها، ويتولى محمد علي باشا وخلفائه جباية الضرائب بإسم السلطان، ويتم الاتفاق مع الدولة العثمانية على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها، وتعد قوات مصر البرية والبحرية جزءًا من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها[2].

كما يتكفل الحلفاء في حلة رفض محمد علي لتلك الشروط باللجوء إلى القوة لتنفيذها، وتتعهد الدول الأوروبية بحماية عرش السلطان إذا ما تجرأ محمد عليه[3]، وتم إبرام المعاهدة بأن وقع عليها كل من اللورد بالمرستون عن إنجلترا، والبارون بيلوف عن بروسيا، والبارون برينوف عن روسيا، وشكيب أفندي وزير الدولة العثمانية والمفوض في لندن عن الباب العالي، وقد أبرمت المعاهدة بغير علم مصر وفرنسا، فقد فوجئت الحكومة الفرنسية بخبرها، وهو الأمر الذي جعلها تدرك ما فيه من التحدي لفرنسا والغض منها[4].

لقد أصبحت معاهدة لندن وما شملته من شروط مرفقة أمرًا واقعًا لإنهاء المسألة المصرية، التي كانت عبئًا ثقيلاً على الساسة الاوروابين بصورة عامة والساسة البريطانيين بصورة خاصة، وهذا ما نلحظه عند استقرائنا لبنود هذه المعاهدة وشروطها المرفقة التي كانت توحي بالتحدي السافر من قبل الدول الأوروبية لمحمد علي باشا وقواته، إذ أنها قد

[1] جمال محمود حجر، **المرجع السابق**، ص 58.
[2] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 202.
[3] جمال محمود حجر، **المرجع السابق**، ص 58.
[4] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 292.

حددت مدة زمنية لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغ الباشا بنصوص المعاهدة، ليخضع خلالها لطلبات الدول الأوروبية والسلطان العثماني[1].

كما أنها وقعت وقعًا سيئًا بالنسبة لمحمد علي باشا، غير انه شرع من فوره في الاستعداد للدفاع عن أراضيه، فقام بتكوين فرق من الحرس الوطني كما أنه تعهد القلاع بالإصلاح والتعمير واستدعى الجيش من بلاد العرب، وقام بتوحيد الأسطولين المصري والتركي وأعدهما للقتال، وأعلن عن رفضه لمعاهدة لندن 1841م وما تضمنته من بنود مرفقة، وشجعته فرنسا على ذلك الرفض[2].

قام محمد علي باستدعاء رفعت بك في محاولة منه لتمويه موقفه لكي يتدارس الأمور عن قرب، وأبلغه بانتهاء الخلاف بينه وبين السلطان ولكن بشرط عدم تدخل الدول الأوروبية، ولعله بذلك أراد الإفلات من التقيد بمهلة العشرة أيام، ومن الملاحظ أن استدعاء رفعت بك تم في الأيام الأخيرة لتلك المهلة، وعندما تقرر تبليغ القرار الأخير لقناصل الدول الأوروبية المسئولة عن المعاهدة، لم يلتقوا به وإنما استقبلهم بوغوص بك وزير محمد علي الذي لم يحصلوا منه على إجابة شافية[3].

وكان من أهم أثار هذه المعاهدة سوء العلاقات بين إنجلترا وفرنسا، التي شعرت بأن الدول الأوروبية تأمرت ضدها، وانطلقت الصحافة الفرنسية في صراع محموم، وأعلنت فرنسا استعدادها للحرب ونادت بالانتقام من دول أوروبا تعويضًا لها ولمصر، ولكن في الحقيقة فرنسا لن تساعد مصر أبدًا، إذ تخوفت من أن تكون هناك مواجهة أوروبية عند شرقي البحر المتوسط أو في قلب أوروبا إذا دعت الحاجة، فتركت مصر لوحدها تواجه أقدارها[4]، وكان لويس فليب ضد الحرب ويؤيد رغبته في السلم أصحاب الأملاك والأراضي.

---

[1] عايض بن خزام الروقي، **المرجع السابق**، ص 428.
[2] السيد فرج، **المرجع السابق**، ص 155.
[3] جمال محمود حجر، **المرجع السابق**، ص 59.
[4] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 335.

لقد كان إعتقاد بالمرستون الراسخ هو أن فرنسا تهدد بالحرب ولكنها لن تنفذ تهديداتها، فلقد كانت القوات الفرنسية غارقة في مشكلاتها في الجزائر، ومواجهة الحركة المسلحة بقيادة الزعيم الوطني الأمير عبد القادر الجزائري، وفضلاً عن وجود إضطربات في شمال إيطاليا، وبالتالي فإن التقدير المنطقي كان عدم إقدام فرنسا على خطوة الحرب مع الدول الأوروبية[1].

إعتبر وكلاء الدول موقف محمد علي هذا رفضًا ضمنيًا للمعاهدة، وعاد رفعت بك إلى الأستانة وتشاور مع الصدر الأعظم ونوقش الأمر مع سفراء الدول الأوروبية في الأستانة، واستقر الرأي على خلع محمد علي من ولاية مصر، وأصدر السلطان فرمانًا بذلك وأبلغ به محمد علي باشا في سبتمبر 1840م، وفي اليوم الموالي غادر وكلاء الدول الأوروبية مصر، التي أصبحت في حالة حرب مع الدولة العثمانية وحلفائها[2].

2: المواجهة المصرية الأوروبية وانسحاب قوات محمد علي باشا.

أخذ محمد علي باشا يتأهب ويستعد للحرب، وبادر إلى تقوية إستحكمات الإسكندرية وعهد بذلك إلى لجنة مكونة من نجله سعيد بك ومسلم باشا، والمسيو موجل والمسيو هوسار ومظهر أفندي، وإستمرت فرنسا تحرض محمد علي باشا على الرفض وتعده بالمساعدة[3].

عمد محمد علي إلى تشكيل حرس وطني في مصر، وجند العمال في ورش الحديد وورش المهمات الحربية وورش بولاق وتلاميذ المكاتب وإستثنى عمال المصانع[4]، كما انه أراد إستباق الموقف في حالة الهجوم على قواته في الشام، فاستدعى قواته من اليمن والحجاز وأرسل الإمدادات إلى عكا، وأقدم على إغراء الأمير بشير حتى لا ينظم لقوات الحلفاء،

[1] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 208.
[2] جمال محمود حجر، **المرجع السابق**، ص 59.
[3] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 208.
[4] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 181.

فصنع قلائد له ولأحفاده وأرسل مائتين وواحد وستين كيس من المال لتوزيعها على رؤساء الدروز في سبيل إستمالتهم إليه[1].

كانت إنجلترا في هذه الأثناء قد أرسلت أسطولها إلى موانئ الشام، واشتركت معها سفن النمسا والدولة العثمانية، وأقدمت على تجهيز حملة برية مكونة من خمسة عشر ألف جندي إنجليزي وخمسة ألاف وخمسمائة جندي عثماني، وعمد الحلفاء إلى إثارة القبائل كما وزعت عليهم إنجلترا ثلاثين ألف بندقية، وهنا تحرج موقف القوات المصرية في الشام[2].

استخف محمد علي باشا بنشاط الحلفاء، وكان يقول: "إن كل ما يستطيعونه هو توزيع المنشورات والنقود والسلاح، فتذهب هباءًا فجنودي يحتلون السهول، والأمير بشير يحتل الآكام والروابي، فإذا عاد الجبليون للثورة كانوا بين ناريين ولا عون لهم سوى ستة ألاف ألباني ترسلهم الدولة العثمانية"[3]، ولكن حلة النفور في سوريا ولبنان وفلسطين ضد إبراهيم باشا كانت قد عمت كل بلاد الشام، بسبب تكليف إبراهيم باشا للسكان بأعمال إضافية كبيرة دون مقابل، كما أن هذه الأقطار كانت ترغب بعودة الحكم العثماني[4].

استغلت قوات التحالف الأوروبي الموقف، لتقوم قطع الأساطيل الانجليزية والنمساوية والعثمانية بمحاصرة السواحل السورية، وبدأت العمليات أمام سواحل بيروت بقيادة "ستيفورد" "ونبيير" ومعهما جيش عثماني مؤلف من أربعة ألاف جندي، شرعت الأساطيل في إطلاق قنابلها على بيروت في سبتمبر 1840م، ونزل الجيش العثماني بالقرب من المدينة إلا أنها لم تفلح في الاستيلاء عليها لحسن دفاع سليمان باشا عنها، ولما وصل الخبر إلى إبراهيم باشا وهو في دمشق سير إليها مددًا، ولكن هذا الجيش هزم في الطريق عند قرية برومانة، ثم انزل الحلفاء قوة أخرى عند صيدا فاستولت عليها عنوة قبل أن يصل إليها إبراهيم

[1] لطيفة محمد سالم، **المرجع السابق**، ص 51.
[2] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 208.
[3] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 183.
[4] **المرجع نفسه**، ص 37.

لتخليصها، وأشتبك مع الحلفاء في 08 أكتوبر في موقعة فاصلة عند قلعة الميدان بالقرب من دمشق، وكانت الدائرة فيها عليه وبالكاد نجا مع ثلة صغيرة من الفرسان ليرجع بعدها إلى دمشق، ولقد عملت الدعاية الانجليزية على إذاعة الأخبار الكاذبة فنشرت رواية أن إبراهيم باشا قتل في جبال لبنان وتشتت شمل رجاله، وكان من نتائج ذلك أن غادر سليمان باشا الفرنساوي بيروت، بعد أن نصب عليها أمير فرقة عسكرية وهو صادق بك، ولكنه سرعان ما أصابه الخوف من مواجهة التحالف، ففر وترك المدينة مما جعل الانجليز يستولون عليها دون عناء كبير[1].

بعد الاستيلاء على بيروت تفرغ الحلفاء لحصن عكا، وأصدرت إنجلترا أوامرها للأميرال روبرت ستونفورد في أواخر أكتوبر 1840م بمهاجمة الحصن، وقام الحلفاء بمحاصرته بإحدى وعشرين سفينة حربية، ولم تكن حامية عكا تتكون إلا من خمسة ألاف جندي، واستطاعت إحدى المراكب المحاصرة للحصن من إصابة مخازن البرود الذي يحتوي على مائة وستين برميلاً للبارود، وكان مما أسهم في ذلك أن احد المهندسين الإيطاليين الذين كلفوا بإعادة تحصين أسوار عكا، سلم خريطة الحصن للأسطول الانجليزي، وهو ما أسهم في إصابة المخازن بالقصف، وقد ترتب من جراء هذا الانفجار موت ألف وخمسمائة جندي من الحامية المصرية، ودمرت الحصون والأبنية ولم يبقى أمام الحامية إلا الاستسلام، ويصف احد الشعراء الانفجار بقوله:

قالوا بأن جهنما تحت الثرى مالي أراها فوق عكة تضرم

لو لم تكن دار الشقاوة عكة ما أمطرتها بالشرار جهنم

[1] جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 146.

وإنجلى الحصار عن عكا مخلفًا ألفي قتيل وجريح وثلاثة ألاف أسير[1]، وهكذا نجد أن الحلفاء في هذه الفترة استطاعوا الاستيلاء على حيفا، وصور وصيدا وطرابلس واللاذقية وعكا ويافا ونابلس، كما أن الأمير بشير حاكم لبنان انحاز للجانب المنتصر وقدم المساعدة له، وفشل محمد علي في جذب أمراء وشيوخ لبنان، وانسحبت القوات اللبنانية من جيش إبراهيم وإنضمت للحلفاء، كما ظهرت خيانة شريف باشا حاكم الشام، وأصبح هنا إبراهيم باشا في موقف لا يحسد عليه، فالأساطيل تحكمت في الساحل وإستولت عليه والفتن والاضطرابات والتمردات في الداخل، وقد انفضت عنه العناصر التي كانت مؤيدتًا له[2].

وإمعانًا في الضغط من جانب الحلفاء أرسل القائد العام إسنوبفورد القائد شارل نابييه لتدمير القطع البحرية في الإسكندرية وحصارها، وحال وصوله أرسل إلى محمد علي يعرض عليه حكم مصر وراثيًا بشرط سحب قواته من سوريا[3].

لم يجد محمد علي بدًا من التسليم خاصتًا بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قواه المعنوية بعد سقوط عكا، فتم الاتفاق على تسليم الأسطول العثماني وإخلاء سورية، مقابل أن تضمن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية وألا تمس سواحل مصر بسوء، وتم التوقيع على هذا الاتفاق في 27 نوفمبر 1840م[4].

2- 1 جلاء القوات المصرية:

اضطر محمد علي إلى أن يرسل إلى ابنه يأمره بالانسحاب من الشام، وفي التاسع والعشرين من شهر ديسمبر 1840م، أمر إبراهيم باشا قادة الجيش بتنفيذ عملية الجلاء، وكان مؤلفًا من خمسة وخمسين ألف جندي بصحبتهم مائة وخمسين مدفعًا، وكان يتبع هذا الجيش نحو سبعة ألاف من الأتباع والعائلات، وتم حشد هذا الجيش في حلب وأقدم إبراهيم

[1] داود بركات، **المرجع السابق**، ص 199.
[2] لطيفة محمد سالم، **المرجع السابق**، ص 51.
[3] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 209.
[4] جورج يانج، علي أحمد شكري، **المرجع السابق**، ص 147.

إلى تقسيم جيشه هذا إلى خمسة أقسام، أحدها عهد بقيادتها لأحمد باشا الدردمللي، والثالث بقيادة أحمد باش المنكلي، الرابع بقيادة سليمان الفرنساوي والخامس بقيادته هو، وأمر القسم الأول أن يسلك طريق شرق الأردن إلى غزة والعريش، والثاني أن يسلك طريق الحج ومعان فالعقبة ومنها إلى السويس، أما هو فجعل وجهته غزة ومنها ليركب البحر متوجهًا إلى مصر.

تحمل هذا الجيش المتاعب الكثيرة والكبيرة وما لا يتحمله أي جيش أخر، فكانوا يسيرون في الصحراء وليس معهم إلا القليل من الماء والزاد، حتى اضطر الجنود إلى أكل لحوم الخيل، وأن يمضوا أيامًا لا يأكلون إلا الأعشاب البرية، وكانوا قبل الوصول إلى غزة يكافحون الجوع والعطش وقطاع الطرق[1].

لقد مثلت العودة بالنسبة للقوات المصرية مأساة حقيقية، إذ فقد منهم ثلاثون ألف من غير المدنيين، ما بين الجوع والعطش والإرهاق والمرض والتعرض لهجوم البدو ووعورة الطريق، وتركت الأقدام المصرية غزة في يوم 19 فيفري 1841م، بعد أن أمضت حوالي عقد من الزمن في أرض الشام[2].

رفض السلطان الاعتراف بنص هذا الإتفاق الذي وقعه محمد علي مع الأميرال نابييه، ولم يقره بوسنبي سفير بريطانيا في إستانبول، ولكن كلاً من مندوب بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا رأوا غير ذلك، وبعثوا بمذكرة إلى الباب العالي في 03 جانفي 1841م، يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد علي باشا الذي كان السلطان قد أصدره بعد أن رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن 1841م.

طالبت الدول الأوروبية من محمد علي باشا أن يخضع للباب العالي خضوعًا تامًا بلا قيد ولا شرط، فامتثل لذلك وأرسل في جانفي 1841م رقعة يظهر فيها خضوعه ويعترف

[1] البكباشي عبد الرحمن زكي، **المرجع السابق**، ص 398.
[2] لطيفة محمد سالم، **المرجع السابق**، ص 52.

بسيادة الباب العالي[1]، وقد إستجاب السلطان عبد المجيد إلى طلبات الدول الأوروبية على كراهة منه، وأصدر بتاريخ 13 فيفري 1841م الموافق ل 21 ذي القعدة 1256هـ الخط الشريف الهمايوني[2]، والذي أثبت فيه محمد علي باشا على عرش مصر وأقر حقوق الوراثة لنسله، وأرسله السلطان إلى محمد علي باشا على يد رسول خاص هو سعيد مهيب أفندي وزير العدلية العثمانية وزوده بتعليمات خاصة بمهمته[3].

2- 2 الفرمان السلطاني 13 فيفري 1841م.

تضمن الخط الشريف أن تكون وراثة العرش في مصر وراثية، فيمن يختارهم السلطان من أولاد محمد علي باشا الذكور، وألزم من يختاره السلطان أن يذهب إلى الأستانة ويتلقى بنفسه فرمان التقليد، وجعل مرتبة حاكم مصر مماثلة لمرتبة وزراء الدولة في المخاطبات والمقابلات السلطانية، وألزم هؤلاء الحكام بتنفيذ المعاهدات وخط شريف كلخانة في مصر، وأن تجبى الضرائب بإسم السلطان وأن تكون ربع إيرادات مصر 25% من مالية مصر الإجمالية، وأن تضرب النقود بإسم السلطان وتكون من نفس نوع نقود الأستانة في القيمة والنوع والمعيار[4]، وأن لا يزيد عدد الجيش المصري في زمن السلم عن ثمانية عشر ألف جندي وللباب العالي أن يزيده إلى ما يشاء زمن الحرب، ويتبع في مصر نظام التجنيد المعمول به في الدولة العثمانية وهو يقضي بجعل مدة الخدمة العسكرية خمس سنوات، وأن لا تختلف ملابسهم وأعلامهم وأسلحتهم عن الجيش العثماني، ولوالي مصر حق منح الرتب

[1] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 192.
[2] أنظر الملحق رقم: (06).
[3] جميل خانكي: **الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي باشا وأسرته على عرش مصر**، المطبعة العصرية، مصر، ص 22.
[4] عبد الغفار محمد حسين، **المرجع السابق**، ص 211.

العسكرية لضباط البر والبحر حتى رتبة صاغ قول أغاسي[1] أما الرتب العليا فللسلطان وحده، وليس لمصر أن تبني سفن حربية إلا بإذن السلطان.

يساق هؤلاء الجنود في حالة الحرب إلى الجبهة التي يأمر بها الباب العالي، وفي حالة السلم ترسل مصر إلى إستانبول أربعمائة جندي سنويًا بشرط تبديلهم، ويسرح الجنود الفائضون وتباع السفن الحربية ويلغى الأسطول، ويرفرف في مصر العلم العثماني ولا يستعمل غيره وتصك النقود بإسم السلطان، ولا تستدين الإيالة من دولة خارجية كما أن علامات التقدير والأوسمة تمنح من قبل السلطان، ولا يجوز للوالي معاقبة أي مصري إلا بقرار من المحكمة، ويتلقى الأوامر من الباب العالي في كل مسألة مهمة داخل مصر[2].

وقد منح الباب العالي محمد علي أيضًا ولايات النوبة ودارفور وكردفان وسنار مدة حياته، بدون أن تنتقل إلى ورثته كمصر وذلك بمقتضى تقليد شهاني صدر في اليوم نفسه، وكلفه أن يقدم حسابًا عن هذه الولايات سنويًا إلى دار الخلافة، وأن يمنع كل ما كان متبعًا في السودان من إغارة الجند على قرى الأهالي وخطف بناتهم، وأن يحفظ للضباط الموجودين رتبهم ويرسل إلى الباب العالي قائمة بأسمائهم[3].

وبالتأمل في هذه الشروط يتبين مدى تجاوز هذه الشروط لمعاهدة لندن 1840م، فهذا الفرمان كله قيود على محمد علي باشا كتحديد عدد الجيش، وعدم بناء السفن الحربية إلا بعد إذن السلطان، وتقيد الحكومة المصرية في مجال منح الرتب العسكرية وحق مراقبة مالية مصر، وكل هذه القيود فرضها السلطان دون أي سند من المعاهدة، وبخاصة تقويم الجزية

[1] هي رتبة عسكرية من رتب الجيش المصري، استحدثت زمن محمد علي وتوازي رتبة رائد في أيامنا، كان حاملها يتقاضى راتبًا شهريًا مقداره ألف ومائتين وخمسين قرش، أنظر مصطفى عبد الكريم الخطيب، **المرجع السابق**، ص 285.

[2] ياماز أوزتونا، **المرجع السابق**، ص 39.

[3] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 196.

السنوية بربع إيرادات الحكومة المصرية، وكذلك حق إختيار السلطان من يشاء من أولاد محمد علي وأحفاده ليتولى حكم مصر[1].

إعترض محمد علي على هذه القيود التي جاءت في هذه الفرمان الخاصة بترتيب الوراثة وتقدير الجزية المطلوبة، ولتسوية هذه المسألة تم تبادل جملة مذكرات بين الباب العالي والدول الأوروبية، أسفرت في النهاية عن صدور فرمان أخر في أول جوان 1841م، وأبرز التغيرات التي وردت فيه، نص ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر الأرشد فمن يليه من ذرية محمد علي، أي إنتفاء الاختيار الذي كان للسلطان العثماني بموجب اتفاق 13 فيفري 1841م، ولكن بشرط أن يصدر التقليد دائمًا من الباب العالي، حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور حق للباب العالي أن يعين شخصًا أخر للولاية، وليس في هذه الحالة لأولاد بنات محمد علي حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالميراث، كما نص أيضًا على تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التي تبرم معها مستقبلاً[2].

وقد تم تحديد الجزية السنوية بثمانين ألف كيس أي أربعمائة ألف جنيه، ومن خلال مراجعة كل هذه الفرمانات يظهر جليًا أن الباب العالي كان يقصد الثأر من محمد علي بعد أن حقق النصر وتسبب في هزيمة السلطنة العثمانية وهز عرش الباب العالي، وكان فرمان 13 فيفري 1841م بمثابة تصفية حسابات بين السلطان ومحمد علي[3].

إمتثل محمد علي لهذا الفرمان بشكل تام، حيث أن إحدى فقرات الفرمان تنص على أن تؤخذ مصر من عائلة قاوالالي في حالة مخالفته أي حكم من أحكام الفرمان[4]، وأعلن محمد علي على نفسه انه والي عن السلطان وأصبح حاكمًا على مصر فقط وقام بإعادة

[1] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 216.
[2] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص 321.
[3] محمد مفتاح أبو الفضل، **المرجع السابق**، ص 217.
[4] ياماز أوزتونا، **المرجع السابق**، ص 39.

المناطق الأخرى، كما أنه قام بتقليص جيشه إلى ثمانية عشر ألف جندي يخضعون للسلطة العليا بالباب العالي، وأصبح للسلطان حق تعيين الرتب العسكرية العليا في هذا الجيش[1].

03: أواخر حياة محمد علي باشا:

عادت مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية وإرتبطت بها، وحرم التدخل الأجنبي محمد علي باشا من ثمار الانتصارات التي حققها، ووضعت مصر تحت الإشراف أو الوصاية الأوروبية[2]، وأصبحت سلطته بعد فرماني 13 فيفري و19 أفريل 1841م قاصرة على مصر والسودان، فأدى هذا إلى أن يتنازل عن عشرة ألاف جندي من جنود سوريا تطبيقًا لنص الاتفاق الذي حصر عدد الجيش بثمانية عشر ألف جندي[3]، وقد اضطره هذا الأمر إلى إعادة تحصين مدينة الإسكندرية على يد مهندسين فرنسيين، وأرسل حفيده عباس باشا إلى الباب العالي يلتمس منه أن يمنحه تقليدًا أوسع نطاقًا من الأخير، فأرضاه الباب العالي بأن منحه لقب الصدارة العظمى من غير أن يجيبه إلى طلبه.

لقد توالت المصائب على محمد علي باشا، ففي سنة 1843م انتشر طاعون الماشية في البلاد وتبعه هبوط مستوى نهر النيل فأصبحت البلاد على حافة الخراب، وفي العام نفسه إجتاح الجراد زراعة البلاد وبذلك توقفت عجلت الاقتصاد، فاجتمع مجلس في القاهرة وكتب تقريرًا عن سير أحوال البلاد وما ألت إليه من الانحطاط إلا أنه وجد صعوبة في تبليغه للباشا، فلما وصله خبرها إستشاط غضبًا وخاف من أن يقدم إبراهيم باشا على خلعه.

فكر محمد علي أن يتخلى عن الملك ويذهب إلى مكة ليقضي بقية أيامه، إلا أن سفراء الدول الأوروبية أزالوا ما في نفسه نحو ابنه[4] الذي توعكت صحته في سنة 1845م، وقد إستقر رأي الأطباء على أن يسافر إلى أوروبا طلبًا للراحة، وما كاد يصل هناك حتى

[1] نينل الكسندووفنا دولينا، **المرجع السابق**، ص 124.
[2] زين العبدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص 100.
[3] جورج يانج، علي احمد شكري، **المرجع السابق**، ص 154.
[4] عمر الاسكندري، سليم حسن، **المرجع السابق**، ص 197.

تسابقت الدول الأوروبية إلى استقباله وبخاصة فرنسا وإنجلترا، وبعد أن استعاد صحته عاد في صيف 1846م، ليجد والده قد سافر إلى الآستانة بدعوة رسمية لتقديم فرائض التبعية بمناسبة صدور فرمان الوراثة لأسرته لسنة 1846م المقبلة، مشتملاً امتياز حكم القطر المصري بمصادقة الدول الأوروبية[1].

وصل محمد علي باشا إلى إستانبول في 19 جويلية 1846م، وقام بتقبيل قدم السلطان عبد المجيد الذي يصغره ب أربعة وخمسين عامًا، إذ كانت سن محمد علي باشا آنذاك سبعة وسبعين عامًا (عمر السلطان ثلاثة وعشرين عامًا) وبقي في إستانبول تسعة وعشرين يومًا، وحتى وهو في هذا العمر اجري اتصالاته ليكون صدرًا أعظم، وتدل محاولاته هذه على طبيعته الانتقامية فقد كان يريد الصدارة لينتقم من أكبر عدو له في الحياة وهو رشيد باشا، زيارة محمد علي هذه إلى إستانبول ستكون هي الأولى والأخيرة طيلة حياته، أما ابنه الكبير إبراهيم باشا فقد زار إستانبول وبقي فيها مدة سنة واحدة في شبابه، وقد زار محمد علي بعد عودته من إستانبول مدينة كافلا التي غادرها قبل سبعة وأربعين عامًا من مغادرتها وأكرمه حاكمها عند مجيئه[2].

وخلال السنوات الثماني الأخيرة من حياة محمد علي باشا 1841م- 1849م أخذت قواه البدنية والعقلية تتدهور باستمرار، وأصبح يفقد تمالكه لنفسه شيئًا فشيئًا ودب النفور بينه وبين ابنه الأكبر إبراهيم، الذي لم يسمح له بأن يلعب في إدارة البلاد الدور الذي كانت تؤهله له مواهبه، حيث نجد أنه وحتى وهو في عام 1846م عندما أصيب بمرض عقلي مازال يحتفظ بمقاليد كل الأمور بين يديه بدرجة كبيرة الأمر الذي أصابها بالخلل الكبير[3].

[1] جورج يانج، علي احمد شكري، **المرجع السابق**، ص 155.
[2] ياماز أوزتونا، **المرجع السابق**، ص 40.
[3] جون مارلو: **تاريخ النهب الاستعماري لمصر**، ترجمة، عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1976م، ص 62.

نتيجة لحالة محمد علي الصحية، نصحه أطبائه بالقيام برحلة بحرية طلبًا للراحة، فاتجه إلى نابولي وهناك سمع بالثورة الفرنسية ضد حكم لويس فليب في عام 1848م، فتأثر لهذا كثيرًا نضرًا لما كان يجمعه به من الصداقة، وعاد من هناك وحالته العقلية والجثمانية قد ضعفت ضعفًا ظاهرًا[1].

وفي شهر ماي 1848م، وبسبب حالته الصحية إجتمع الديوان (مجلس الوالي) اجتماعًا خاصًا، تم فيه إسناد إدارة البلاد إلى إبراهيم باشا بإسم والده، وقد صادق السلطان فيما بعد على هذا القرار وأصدر خط شريف بتعيينه على ولاية مصر[2]، وكان من أولى إهتمامته تقوية ثغور البلاد وحصونها وتجديد دفاعاتها، ولكنه وفي الوقت نفسه كان يعاني من المرض، فلم يلبث أن توفي في 10 نوفمبر 1848م[3].

كانت مسألة من يخلف إبراهيم باشا تثير الكثير من القلق، وقد كتب مري تقريرًا يقول فيه: "إنني على يقين من أن بقاء وراثة العرش في هذه الأسرة بعد موت إبراهيم باشا ليس من الصواب في شيء، فإن إخوته وأولاده وأبناء إخوته جميعًا وبدرجة متساوية مكروهين وغير أكفاء"، وقد كان المنصب في حالة وفاة إبراهيم باشا يئول إلى عباس باشا ابن طوسون باشا ثاني أبناء محمد علي[4].

وقد همس محمد وهو على فراش الموت قائلاً: "إن أحفادي سوف يحصدون ما بذرت"، وقد علق السير جورج يونج على ذلك بقوله: "لقد حصدوا كل شيء بتهور شديد، ولم يبذروا حبًا لمحاصيل أخرى غير الانغماس في الشهوات"، وكان حفيده عباس باشا في مقدمة

[1] محمد رفعت، **المرجع السابق**، ص 225.
[2] جون مارلو، **المرجع السابق**، ص 63.
[3] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 573.
[4] جون مارلو، **المرجع السابق**، ص 63.

هؤلاء، فقد كان منطويا على نفسه كل همه جمع المال، وبناء سلسلة من القصور في الصحراء البعيدة[1].

ومازال محمد علي باشا مصابًا بمرضه العضال إلى أن توفي في 02 أوت من سنة 1849م الموافقة ل 13 رمضان 1265هـ بسراي رأس التين بالإسكندرية، ونقل جثمانه إلى القاهرة، وقد شيعت جنازته وسط حشد كبير من الناس إلى مثواه الأخير أين دفن بمسجده[2] في القلعة[3].

[1] ريمون فلاور، **المرجع السابق**، ص 128.
[2] أنظر الملحق رقم: (07).
[3] عبد الرحمن الرفاعي، **المرجع السابق**، ص 574.

الخاتمة

خاتمة

بعد دراستنا لشخصية محمد علي باشا وعلاقته بالخلافة العثمانية طيلة فترة حكمه الممتدة من 1805م إلى غاية وفاته 1848م، خلصت إلى النتائج التالية:

– لقد كان لتنشئة محمد علي باشا الأولى في مدينة "كافالا" الأثر الكبير في صياغة شخصيته المستقبلية، فالأعمال التي كان يقوم بها من إخضاع للثائرين وجمع الضرائب وغيرها من المهمات، إضافة إلى حياة الفقر واليتم التي عاشها طبعته بالقسوة والغلظة طيلة حياته، ومن هذا المنطلق يمكن تفسير بعض تصرفاته التي اتسمت بغلظة الكبد، كقتل المماليك والتخلص منهم.

– لم يكن محمد علي باشا في البداية إلا تابعًا للسلطان العثماني منفذًا لأوامره، فهو لم يأتي إلى ارض مصر إلا نزولاً عند رغبة السلطان العثماني بمحاربة الفرنسيين، وحتى وهو في أرض مصر لم يكن يعدوا غير منفذ لرغبات الولاة العثمانيين المتعاقبين فيها، والذين يعد تنفيذ أوامرهم بمثابة تنفيذ لأوامر السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين والحاكم لهذه الأمة الإسلامية، وحتى ذلك الحين لم يكن إسم محمد علي باشا معروفًا لدى أروقة الحكم العثماني، فهو لم يكن غير ضابط جاءت به رياح المغامرة إلى ارض مصر.

– لم يكن محمد علي باشا يسعى إلا للمال والكسب، ولم يكن يحلم أن توصله أماله يومًا من الأيام لبلوغ عرش مصر ولا أن توصله أماله وبعد سنوات قليلة ليصير من أكبر ولاة السلطنة، ولعل الذي أسهم في ذلك ما كان لمحمد علي باشا عند العلماء والزعماء من التقدير والاحترام، الأمر الذي إتخذه كوسيلة ضغط على السلطان العثماني، وحتى هذه الأثناء لم يكن السلطان العثماني ليثق بتابعه ووالية الجديد فهو لم يكن أحد الوزراء المخلصين ولا أحد الولاة المجربين ولذلك سعى للتخلص منه بأي طريقة، غير أن حالة الضعف والعجز التي تمر بها الدولة العثمانية مع عدم إمكانية تجريد حملة عسكرية لعزله،

جعلتها تتراجع عن الأمر وتقوم بإقراره على مصر مع بقاء حالة العداء المستتر بينها وبين محمد علي باشا.

– إنتهج محمد علي باشا سياسة المكر والخداع وهذا ما يؤكده الجبرتي، حيث وصفه بأنه مخادع وكذاب يحلف الأيمان الكاذبة لا عهد له ولا ذمة، وبهذه السياسة الأخيرة أمكنه التخلص من الزعامة الشعبية التي كانت سنده الأول في الوصول إلى الحكم، كما أنه أمكنه هذا من التفرد بالحكم وممارسة سلطة شبه مطلقة في حكم مصر.

– أمكن ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن تتبع الأمور في مصر نتيجتًا لضعف اللامركزية الإدارية وشبه الاستقلال التام الذي حظيت به مصر، بأن يباشر محمد علي باشا مجموعة من الإصلاحات والانجازات في سبيل تعزيز مركزه ونفوذه، كما أنه أقدم على استجلاب الضباط والمستشارين من أوروبا مع بناء أسطول وجيش قوي يدعم به تطلعاته، ورغم هذا كله لم يتجرأ على خلع التبعية العثمانية، كما أنه لم يتخلى عن عثمانيته فضل تابعًا للسلطان ينفذ أوامره ويستأمر بأوامره، ويتحدث اللغة التركية إلى جانب لغته الأصلية في الحديث ويلبس العمامة والطربوش، وإن كان كما قال على نفسه "بعقل إفرنجي وهو يلبس القبعة العثمانية".

– لقد رأى السلطان العثماني في هذا النشاط المحموم من قبل محمد علي باشا ومحاولة بناء أسطول قوي ليس إلا محاولة منه للتخلص من السيادة العثمانية، ولذلك سعي لمحاولة إضعافه بأي طريقة كانت والتخلص منه، وكان من نتائج هذا أن دخل محمد علي باشا في حروب عديدة باسم الخليفة العثماني بداية بالحملة على الحجاز الأولى والثانية وأيضًا مواجهة الثورة في اليونان، هذه الأخيرة التي كان لها نتائج خطيرة على مستوى العلاقات العثمانية المصرية، ففي الوقت الذي أدرك فيه محمد علي باشا مرامي السياسة العثمانية التي تهدف لإضعافه كان أسطوله قد تحطم وخسر معه نصف رجاله وكل ما تم بنائه في السنوات الماضية.

– كان من نتائج معركة نافرين وما ترتب عنها من خسائر، مطالبة محمد علي حكم سوريا وهو الأمر الذي لم يكن ليقبل به السلطان العثماني نظرًا لغناها وثرائها وقربها من مقر الخلافة العثمانية، وهو الأمر الذي سيجر معه إلى المواجهة المصرية العثمانية الأولى والثانية، وحتى ومحمد علي يحارب الدولة العثمانية لم يتجرأ على طلب الاستقلال، خوفًا من تدخل الدول الأوروبية في الأمر.

– لقد كانت السياسة الأوروبية ترقب كل تحركات الباشا بالحذر والريبة، وعندما عزم محمد علي باشا على إستغلال انتصاراته وأقدم على طلب الاستقلال كانت السياسة الأوروبية بالمرصاد، هذه الأخيرة التي رأت في نشاطه تهديدًا لمصالحها ومشاريعها المستقبلية في المنطقة، وجاء هذا التدخل على شكل اتفاقية عرفت باسم اتفاقية لندن 1841م، وأيًا كانت أبعاد هذه الاتفاقية، فقد أعادت تبعية مصر للخلافة العثمانية وعاد بموجبها محمد علي تابعًا للسلطان العثماني.

– وفي الأخير وإن كانت معاهدة لندن 1841م، قد فرضت قيودًا على محمد علي باشا، فإنها سمحت له بأن ينال حكم مصر والسودان له ولذريته من بعده، ولكن هذا تم بعد أن تنبهت دول أوروبا لمدى ضعف الدولة العثمانية وهو الأمر الذي سيمهد لسقوطها، وبهذا كان محمد علي عنصرًا من عناصر الهدم والسقوط للدولة العثمانية، ولم يكن همه غير بناء مجد شخصي له ولذريته من بعده، وقد صدق فيه قول وزير خارجية بريطانيا اللورد بالمرستون: "إن محمد علي يبني على الرمال".

الملاحق

الملحق رقم (01):

صورة منزل محمد علي باشا في مدينة كافالا

صورة تظهر نصبًا تذكاريًا لمحمد علي باشا في مدينة كافالا

المصدر:

http://www.youm7.com،02/07/2016 ،07 :00

الملحق رقم (02):

صورة محمد علي باشا

Mohamed Ali Pasha

المصدر :

http://www.faroukmisr.net/mohamedali.htm ،06 /05/2017 ،07 :15

الملحق رقم (03):

خريطة تظهر مواقع المعارك المصرية العثمانية في الشام

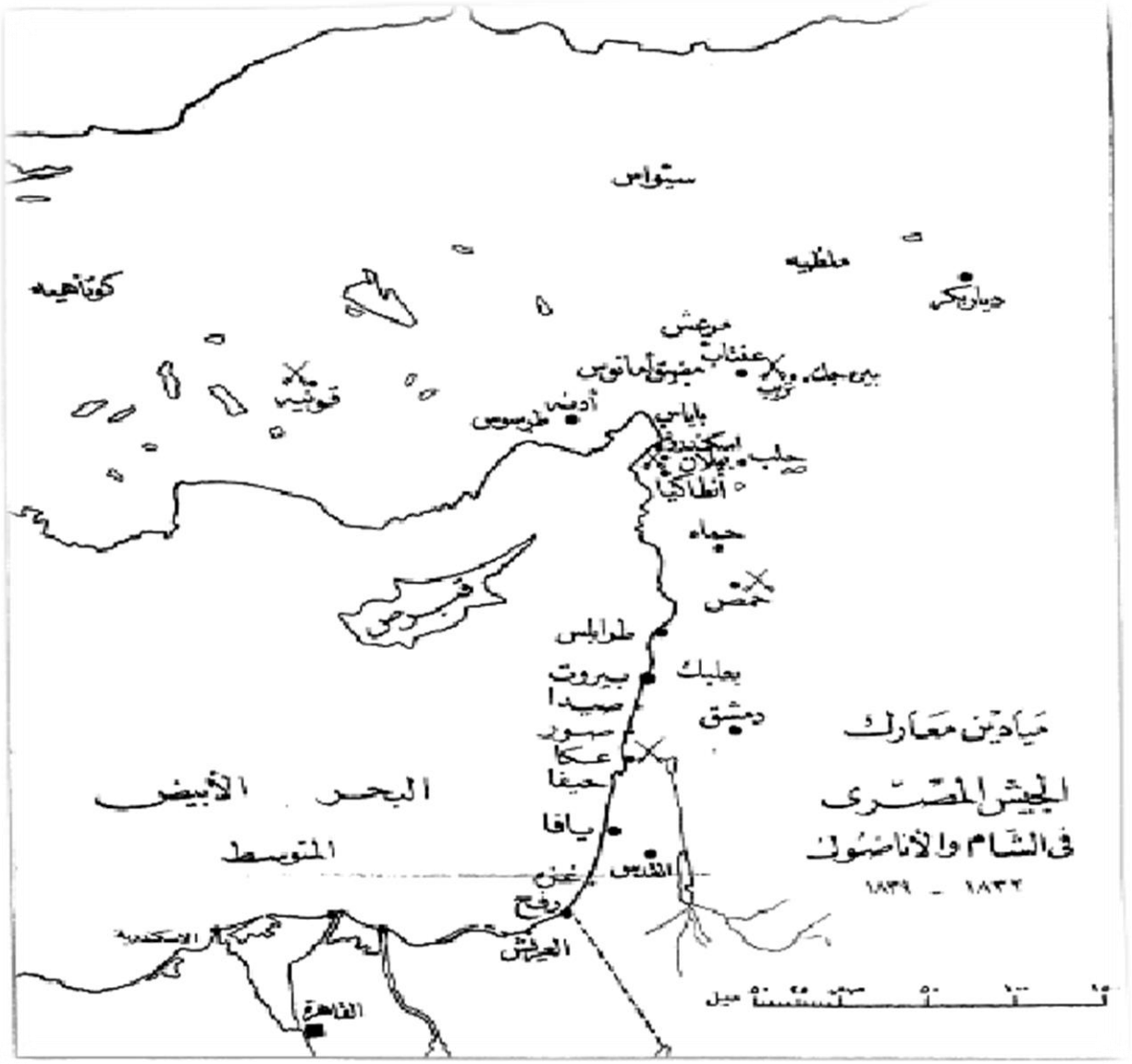

المصدر:

البكباشي عمر زاكي، **المرجع السابق**، ص 282.

ملحق رقم (04):

خريطة تظهر توسعات محمد علي باشا

المصدر:

حسين مؤنس: **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987م، ص 146.

الملحق رقم (05):

نص معاهدة لندن 1841م

لما كان جلالة السلطان قد توجه إلى أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا، وإمبراطور النمسا ملك المجر وبوهيميا، وملك بروسيا، وإمبراطور البلاد الروسية، بطلب العون والمساعدة فيما يعانيه بفعل عداء محمد علي باشا مصر من صعوبات وشدائد تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية واستقلال عرش السلطان.

ولما كان أصحاب الجلالة المذكورين أوفياء للصداقة الخالصة القائمة بينهم وبين السلطان وراغبين رغبة صادقة في السهر على سلامة واستقلال الإمبراطورية العثمانية تأميناً لاستقرار السلام في أوربا، وملزمين بتنفيذ العهد الذي قطعوه على أنفسهم في المذكرة الجماعية التي وجهها ممثلوهم في الأستانة إلى الباب العالي في 27 تموز 1839 وبالحؤول دون سفك الدماء الذي ستسببه مواصلة الأعمال الحربية التي بدأت في سوريا بين باشا مصر ورعايا جلالة السلطان.

فقد قرر أصحاب الجلالة وجلالة السلطان أن يعقدوا فيما بينهم اتفاقاً لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه وعيّنوا لوضع هذا الاتفاق مفاوضيهم الآتية أسماؤهم:

عن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا: صاحب المقام الجليل اللورد بالمرستون مستشار جلالتها في مجلسها الخاص وحامل وشاح الحمام العالي وعضو البرلمان وأمين الدولة الأول ووزير الخارجية.

وعن جلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا: البارون فيليب نومن حامل وسام ليوبولد من درجة قومندور وصليب الاستحقاق المدني ووساء البرج والسيف البرتغالي وصليب الجنوب البرازيلي وصليب القديس ستانيسلاس الروسي من الدرجة الثانية، مستشار البلاط والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب الجلالة ملك بروسيا: البارون هنري غليوم فون بيلوفارس النسر الأحمر من الدرجة الأولى وحامل الوشاح الأكبر من وسامي ليوبولد النمساوي ومملكة هانوفر، ووسامي القديس ستانيسلاس من الدرجة الثانية والقديس فلاديمير الروسي من الدرجة الرابعة، وقومندور وسام الصقر السكسوني، ومن أمناء ومستشاري البلاط، والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب الجلالة إمبراطور البلاد الروسية: البارون دي برونوف الحامل وسام القديسة حنة من رتبة فارس درجة أولى، ووسامي القديس ستانيسلاس من الدرجة الأولى والقديس فلاديمير من الدرجة الثالثة، وقومندور وسام القديس اسطفان المجري ووسامي النسر الأحمر ومنظمة مالطة من درجة فارس، ومستشار البلاط والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب المهابة والجلالة والقوة السلطان عبدالمجيد إمبراطور العثمانيين: شكيب أفندي حامل «نيشان الافتخار» من الدرجة الأولى، ومن كبار رجال الديوان الإمبراطوري، والمستشار الفخري لوزارة الخارجية وسفير جلالته لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وبعد أن تبادل المفاوضون أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة شكلاً تم اتفاقهم وتوقيعهم على المواد التالية:

1 ـ لما كان جلالة السلطان قد اتفق مع أصحاب الجلالة المذكورة على شروط التسوية التي ينوي جلالته أن يتكرم بها على محمد علي وهي

الشروط المبينة تفصيلاً في الوثيقة المستقلة الملحقة بهذا الاتفاق فإن أصحاب الجلالة يتعهدون بتوحيد جهودهم والعمل متفقين لجعل محمد علي يتقيد بنص التسوية وروحها على أن يحتفظ كل منهم بحرية العمل وفاقاً للوسائل المتوافرة له.

2 ـ إذا رفض باشا مصر قبول هذه التسوية التي ستبلغ إليه من قبل السلطان بالتعاون مع أصحاب الجلالة فإن أصحاب الجلالة يتعهدون، حالما يطلب منهم السلطان ذلك بأن يتخذوا التدابير المتفق عليها فيما بينهم لتنفيذ التسوية.

ولما كان السلطان قد دعا أصحاب الجلالة حلفاءه أن ينضموا إليه لقطع المواصلات البحرية بين مصر وسوريا ومنع إرسال الجند والخيل والسلاح والذخائر والمؤن الحربية بمختلف أنواعها من أحد هذين الإقليمين إلى الآخر فإن أصحاب الجلالة يتعهدون بأن يعطوا فوراً الأوامر اللازمة لقادة أساطيلهم في البحر المتوسط لتنفيذ طلب جلالته، ويعدون أيضاً بأن يقدّم قادة أساطيلهم، كل في مدى الوسائل التي بيده، كل المساعدات الممكنة لرعايا السلطان المقيمين على ولائهم وإخلاصهم لجلالته.

3 ـ إذا قام محمد علي، عقب رفضه الانصياع لشروط التسوية المذكورة، بتوجيه جيوشه البرية وقواه البحرية نحو الأستانة فإن أصحاب الجلالة، عند أول طلب يقدم من قبل السلطان إلى ممثليهم في العاصمة العثمانية، يلبون هذا الطلب ويبادرون للدفاع عن عرشه متفقين متعاونين ولصون البسفور والدردنيل وعاصمة السلطنة عن كل اعتداء.

وقد اتفق أصحاب الجلالة على أن القوى التي سيستعملونها لهذا الغرض ستبقى في مواقعها ومراكزها الدفاعية طول المدة التي يريدها السلطان. عندما يرى جلالته أن وجودها لم يعد ضرورياً فإنها ستنسحب معاً ويعود كل منها إلى قواعده في البحر الأسود أو البحر المتوسط.

4 ـ اتفق أصحاب الجلالة اتفاقاً صريحاً على أن التعاون المنصوص عليه في المادة السابقة والذي يضع المضايق والعاصمة العثمانية بصورة مؤقتة تحت حمايتها لصد كل اعتداء يأتي من جانب محمد علي لا يعتبر عند حصوله إلاّ تدبيراً استثنائياً وضع ونفذ بناء على طلب صريح من السلطان لهذا الغرض فقط. ومن المتفق عليه بينهم أيضاً أن هذا التدبير لا يغير ولا ينقض شيئاً من القاعدة القديمة التي وضعها الباب العالي وحرّم دائماً بموجبها دخول الدردنيل والبسفور على جميع الوحدات الحربية الأجنبية. والسلطان يعلن في هذا الاتفاق أنه، إلاّ في الحالة المذكورة سابقاً، عازم عزماً صادقاً على الحفاظ في المستقبل على هذه القاعدة القديمة من سياسته، وعلى عدم السماح لأية سفينة حربية أجنبية بالدخول إلى مضيقي البسفور والدردنيل كما يتعهد أصحاب الجلالة من جهتهم باحترام الإرادة السلطانية وبعدم الشذوذ عن هذا المبدأ الذي قررته.

5 ـ يتم التصديق على هذا الاتفاق وتبادل وثائقه في لندن خلال شهرين أو قبل ذلك إذا أمكن.

المصدر:

سليمان الغنام، **المرجع السابق**، ص 192.

ملحق رقم (06)

الفرمان الهمايوني 13 فيفري 1841م

مؤرخ في 13 فبراير سنة 1841م الموافق 21 ذي القعدة سنة 1256هـ

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالي، فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدراتها لكم من مدة مديدة، لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة في إدارة شؤون ولايتكم، على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة في تعاطفاتنا الملوكية فتقدرون في الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون بث هذه المزايا التي امتزتم بها في أولادكم، وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم، ومنحناكم فضلاً عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها: متى خلا منصب الولاية المصرية تُعهد الولاية إلى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور، وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جرا. وإذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أياً كان في الولاية المذكورة. على أن حق التوارث الممنوح لوالي مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايوني الصادر عن كلخانه، وكافة القوانين الإدارية الجاري العمل بها أو تلك التي سيجري العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية، وجميع العقود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام

بين بابنا العالي والدولة المتحابة، يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضاً، وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجري تحصيله باسمنا المملوكي، ولكن لا يكون أهالي مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالي معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية، يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق حالة ترتيبها في سائر الممالك العثمانية وربع الإيرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ومن باقي الضرائب التي تتحصل في الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدى إلى خزينة بابنا العامرة. والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية والجهادية، وبنفقات الوالي بأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنوياً إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة. ويبقى هذا الخراج مستمراً دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدئ من عام 1257 أي يوم 12 فبراير سنة 1841. ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم في مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع الظروف التي ربما تجدّ عليها. ولما كان من واجبات بابنا العالي الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة في تحصيل العشور وباقي الضرائب، وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة في تلك الولاية، فينظر في ذلك فيما بعد، ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية.

ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالي ترتيباً لسك النقود لما في ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة، اقتضت إرادتي السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني معادلة للنقود المضروبة في ضربخاناتنا العامرة بالأستانة، سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها، ويكفي أن يكون لمصر في أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة في داخلية مصر، ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد، ولكن حيث إن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالي كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزاد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقاً في ذلك الحين. على

أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً في مصر. بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة في الخدمة حالاً عشرون ألف رجل ليبتدئوا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر، وترسل الألفان لهنا لأداء مدة خدمتهم، وحيث إن خُمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنوياً، فيؤخذ سنوياً من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة، بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة، فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة، والأربعمائة يرسلون إلى هنا، ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر، يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية، ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر فلا بأس في ذلك، فقط يجب ألا تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها، يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا. وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم، أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية. ولا يسوغ لوالي مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلاّ بإذننا الخصوصي، وحيث إن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه، ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب إبطال هذا الامتياز والغاية للحال. وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكي كي تقدروا أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهاني، فتعنون كل الاعتناء بإتمام الشروط المقررة فيه، وتحمون أهالي مصر من كل فعل إكراهي، وتكفلون أمنهم وسعادتهم من الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وإخبار بابنا العالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم.

المصدر:

سليمان الغنام، **المرجع السابق**، ص 197.

الملحق رقم (07):

صورة لقبر محمد علي باشا الموجود في المسجد

http://marefa.org، 06/05/2017، 08:15

المصدر:

http://www.faroukmisr.net/mohamedali.htm ،06 /05/2017 ،07 :15

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1) بوركهارت جوهان لودفيج: **مواد لتاريخ الوهابيين**، ترجمة، عبد الله الصالح العثيميين، جامعة الملك سعود، السعودية، (د– ت).

2) الجبرتي عبد الرحمن بن حسن: **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مطبعة دار الكتب المصرية، ج3، القاهرة، 1998م.

3) الرجبي خليل بن أحمد: **تاريخ الوزير محمد علي باشا**، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1997م.

ثانيًا: المراجع

4) إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، الجمل شوقي: **تاريخ مصر و السودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.

5) أحمد درويش مديحة: **تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين**، دار الشروق، السعودية، 1980م.

6) أحمد هريدي صلاح: **الحرف والصناعات في عهد محمد علي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985م.

7) أحمد هريدي صلاح: **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2000م.

8) أحمد ياغي إسماعيل: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1995م.

9) أحمد ياغي إسماعيل: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997م.

10) الاسكندري عمر، سليم حسن: **تاريخ مصرمن الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، ط2، دار مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م.

11) أريب عبد العظيم: **جنوب السودان وصناعة التأمر ضد ديار الإسلام**، مكتبة السنة، مصر، 1996م.

12) الأنصاري ناصري: **المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية**، دار الشروق، القاهرة، 1993م.

13) أوزتونا ياماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الثاني، شركة الهلال، إسطنبول، تركيا، 1990م.

14) أوغلي أكمل الدين إحسان: **الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي**، دار الشروق، إريسكا، إستانبول، 2006م.

15) الأيوبي إلياس: **محمد علي . سيرته وأعماله وأثاره .**، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، (دت).

16) البدري محمد عبد الستار: **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي**، دار الشروق، مصر، 2001م.

17) بدوي جمال: **محمد علي وأولاده**، مكتبة الأسرة، مصر، 1999م.

18) بركات داود: **البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام**، دار مطبعة الرحمانية، مصر، (دت).

19) بركات مصطفى: **الألقاب والوظائف العثمانية** ، دار غريب، القاهرة، 2000م.

20) البقلي محمد قنديل: **المختار في تاريخ الجبرتي**، ط2، دار الشعب، القاهرة، 1993م.

21) بك أصاف عزتلو يوسف: **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

22) البكباشي عبد الرحمن زكي: **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848م– 1948م**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1948م.

23) بيضون جميل، وآخرون: **تاريخ العرب الحديث**، ط2، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991م.

24) بيومي زكريا سليمان: **قراءة جديدة في التاريخ العثمانيين**، عالم المعرفة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1991م.

25) جرجي زيدان: **تاريخ مصر الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999م.

26) جاك تاجر: **حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

27) الجميل سيار: **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997م.

28) جون مارلو: **تاريخ النهب الاستعماري لمصر**، ترجمة، عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1976م.

29) حسن عيسى: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب الانهيار**، دار الأهلية، عمان، الأردن، 2009م.

30) عبد الحليم عامر عبد السلام: **طوائف الحرف في مصر من (1805م- 1914م)**، دار الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1993م.

31) حليم إبراهيم بك: **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، لبنان، 1988م.

32) الحويك إلياس طنوس: **صفحة من تاريخ مصر**، منشئة الهدى لنعوم مركزل، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1914م.

33) خفاجي محمد عبد المنعم، على علي صبح: **الأزهر في ألف عام**، ط3، المكتبة الأزهرية للتراث، ج1، القاهرة، 2011م.

34) خالدي محمد فاروق: **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام**، دار الداوي، الدمام، السعودية، 2000م.

35) خانكي جميل: **الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر**، المطبعة العصرية، مصر، (د- ت).

36) دنقلة محمد مسعود: **الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

37) دولينا نينل الكسندوفنا: **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية**، ترجمة، أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999م.

38) دوين جيورج: **محمد علي والحملة الفرنسية على الجزائر (1829م- 1830م)**، ترجمة، صادق سلام، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2012م.

39) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م.

40) رفعت محمد: **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة**، دار المطبعة الأميرية، القاهرة، 1934م.

41) الرافعي عبد الرحمن: **عصر محمد علي**، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1985م.

42) روجان يوجين: **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، ترجمة ، محمد إبراهيم الجندي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2011.

43) رمضان عبد العظيم: **مصر قبل عبد الناصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1995م.

44) رنوفان بيير: **تاريخ العلاقات الدولية**، تعريب جلال يحي، دار المعارف، مصر، (د-ت).

45) زين العابدين شمس الدين نجم: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2011م.

46) السباعي محمود عمر، نعيم سليم الزهراوي: **حمص من خروج إبراهيم باشا وحتى خروج الأتراك العثمانيين**، ج1، مطبعة الروضة، سوريا، 1992م.

47) سراج الدين إسماعيل: **تحديث مصر في عصر محمد علي**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2005م.

48) السروجي محمد محمود: **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، 1998م.

49) السيال جمال الدين: **تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي**، دار الفكر العربي، مصر، 1951م.

50) شبيكة مكي: **السودان في قرن 1819م- 1919م**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1847م.

51) شاكر محمود: **السودان**، ط2، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، 1981م.

52) شاكر محمود: **شبه الجزيرة العربية. عسير.**، مطبوعات المكتب الإسلامي، بيروت، 1976م.

53) شكري محمد فؤاد: **الصراع بين البرجوازية والإقطاع (1789م- 1848م)**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، المجلد الثاني، القاهرة، 2015م.

54) شيلشر ليندا: **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، ترجمة، عمرو الملاح، دنيا الملاح، دار الجمهورية، دمشق، سوريا، 1998م.

55) صبري محمد: **تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث**، ط2، مكتبة مدبولي، مصر، 1996م.

56) صبيحي محمد خليل: **تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا**، مطبعة دار الكتب المصرية، ج4، مصر، 1947م.

57) طوسون عمر: **البعثات العلمية في عهد محمد علي**، دار مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، مصر، (د-ت).

58) طوسون عمر: **الجيش المصري البري و البحري**، ط2، دار مكتبة مدبولي، مصر، 1996م.

59) طوسون عمر: **الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا**، دار مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

60) طوسون عمر: **كلمات في سبيل مصر**، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، 1928م.

61) طوسون عمر: **مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن**، دار مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م.

62) عبيد جميل: **قصة احتلال محمد علي لليونان 1824م- 1827م**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م.

63) عبد العزيز محمد رفعت: **الجيش المصري وحروب الشام الأولى**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1999م.

64) العطار سلوى: **التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989م.

65) العظم حقي: **تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان**، دار مطبعة الترقي، مصر، 1902م.

66) عمر عبد العزيز: **تاريخ المشرق العربي (1516م- 1922م)**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م.

67) عمر عبد العزيز: **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517م-1902م)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989م.

68) أبو عليه عبد الفتاح حسن: **تاريخ الدولة السعودية الثانية**، دار المريخ، الرياض، السعودية،1891م.

69) عوده محمد عبد الله، إبراهيم ياسين الخطيب: **تاريخ العرب الحديث**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م.

70) عوف أحمد: **أحوال مصر من عصر لعصر**، دار العربي، القاهرة، (د- ت).

71) غربي الغالي: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

72) عبد الغفار، محمد حسين: **بناء الدولة الحديثة في مصر**، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

73) الغنام سليمان: **سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية و السودان واليونان وسوريا**، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2004م.

74) عبد الفتاح عصام: **أيام محمد علي**، دار الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، (دت).

75) فرج السيد: **حروب محمد**، دار مطبعة المتوكل، مصر، 1999م.

76) فريد محمد بك: **البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية**، دار المطبعة الأميرية، مصر، 1890م.

77) أبو الفضل محمد عبد الفتاح: **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، دار الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1998م.

78) فلاورة ريمون: **مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر**، ترجمة، سيد احمد علي الناصري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م.

79) فهمي خالد: **كل رجال الباشا . محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، دار الشروق، ترجمة، شريف يونس، مصر، 2000.

80) فهمي زكي: **صفوة العصر في تواريخ ورسوم مشاهير رجال مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

81) قطامش ياسر: **مصر صور لها تاريخ 1805م– 2005م**، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2007م.

82) كواترت دونالد: **الدولة العثمانية 1700م– 1922م**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2004م.

83) كوندز أحمد أق: **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إستانبول، تركيا، 2008م.

84) المحلاوي حنفي: **حريم ملوك مصر من محمد علي إلى الفاروق**، دار الآمين، القاهرة، 1994م.

85) محمد سالم لطيفة: **الحكم المصري في الشام 1831م– 1841م**، ط2، دار مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م.

86) محمد الصلابي علي محمد: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001م.

87) محمد عادل عبد العزيز: **انهيار الخلافة العثمانية وتوابعه**، دار غريب، القاهرة، 2007م.

88) محمود حجر جمال: **القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنيين التاسع عشر والعشرين**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.

89) المحامي محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، دار النفائس، بيروت، 1981م.

90) مصطفى نادية محمود: **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م.

91) المقدم إسماعيل: **خواطر حول الوهابية**، دار التوحيد للتراث، الإسكندرية، 2008م.

92) المانع محمد: **توحيد المملكة العربية السعودية**، ط2، ترجمة، عبد الله صالح العثيمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1994م.

93) مندور محمد: **صفحات من تاريخ مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، مصر، 2004م.

94) مانتران روبير: **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة، بشير سباعي، دار الفكر للدراسات والنشر، ج2، القاهرة، 1993م.

95) نجاح محمد: **تاريخ شبه الجزيرة العربية**، ط5، مطبعة ابن حيان، دمشق، سوريا، 2010م.

96) نصر السيد يوسف: **الوجود المصري في إفريقيا في الفترة من 1820م إلى1899م**، دار المعارف، القاهرة، 1981م.

97) نمير طه ياسين: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الفكر، عمان، 2010م.

98) هشام سوادي هشام: **تاريخ العرب الحديث 1516م- 1918م**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010م.

99) هلال علي الدين: **تطور النظام السياسي في مصر 1805م- 2005م**، دار الكتب العربية، 2006م.

100) يحي جلال: **مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر**، دار المعارف، القاهرة، 1984.

101) يحي جلال: **مصر الحديثة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د- ت).

102) يانج جورج: **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل**، تعريب على احمد شكري، ط2، دار مكتبة مدبولي، مصر، 1996م.

ثالثًا: المراجع باللغة الأنجلزية:

103) Shams El – Din, Osama: **Military History of Modern Egypt From The ottoman Conquest to The Ramadan War**, School of Advanced Military Studies United totes Army Command and Staff College, Egypt, 2007

104) Unknown Author: **Biographic Sketch of Mohamed Ali Pasha of Egypt**, Library of Congarece, Washington, March, 1837.

رابعًا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

105) الحمد أحمد علي الخلف: **السياسة البريطانية في بلاد الشام (1799م- 1878م)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إشراف، محمد حبيب صالح، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2012م.

106) الروقي عايض بن خزام: **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1831م-1839م**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف، محمد عبد اللطيف البحراوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والدراسات العليا التاريخية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1985م.

خامسًا : الدوريات والمجلات:

أ/ الدوريات:

107)البنداري أحمد مري: "**موقف الدولة العثمانية من توسع محمد علي باشا في الخليج العربي**"، جريدة بلدي اليوم، السنة الثانية، ع1108، الاثنين /17/أكتوبر/2016م.

108)راشد عبد المجيد: "**تجربة محمد علي بناء الاقتصاد المصري**"، الحوار المتمدن، ع1729، 2006/11/09م.

109)عبد الفتاح منار: "**قلعة صلاح الدين الأيوبي في القاهرة**"، القدس الأسبوعي، السنة السادسة والعشرون، ع8065، القاهرة، الأحد 2015/04/05م.

110)محافظة علي: "**الإصلاح والتحديات في الوطن العربي . إصلاحات محمد علي باشا في مصر.**" ، جريدة الدستور، ع17698، السنة 50، الأردن، الثلاثاء 18/ديسمبر/2016م.

ب/ المجلات:

111)احمد عبد الرحمن محمود عباس: "**تطور النقود المصرية في عصر الأسرة العلوية (1805م-1956م)**"، مجلة الاتحاد العام للأثريين العرب، دع، (د- ت).

112)الجبوري هيثم محي الطالب، عبد الجبوري زينب حسن: "**اثر حركة الإصلاح العثماني في تطوير الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني**"، مجلة جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد23، ع03، جامعة بابل، 2010م.

113)سنو عبد الرؤوف: "**العلاقات الروسية العثمانية (1687م- 1878م) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة**"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 73- 74، بيروت، لبنان، 1984م.

114)سنو عبد الرؤوف: "**العلاقات الروسية العثمانية (1687م- 1878م) روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية**"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 75- 76، 1985م.

115) العربيات غالب عبد أحمد، شنيكات خالد أحمد طاهر: "**الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام . قراءة جديدة في التدخل الدولي**"، مجلة دراسات تاريخية، ع117- 118، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، جانفي 2013م.

116) العشي رضا: "**العلاقات السياسية والمواجهات العسكرية بين السلطان العثماني محمود الثاني ومحمد علي (1808م- 1839م)**"، المعهد العالي للعلوم الإنسانية، جندوبة، تونس، 2016/10/18م.

117) عفيفي محمد: "**عبقرية البطل والمكان . تجربة محمد علي مؤسس الدولة الحديثة.**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/10/18م.

118) علي بلال هدى: "**الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830م-1841م**"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10، ع04، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، 2016/06/16م.

119) بن علي ياسين: "**خروج الوهابية على الخلافة العثمانية . قراءة تاريخية ومناقشة شرعية**"، مجلة الزيتونة، 2014م.

120) محمد الصباغ عبد اللطيف: "**جهود محمد علي التعدينية بالشام إبان الحكم المصري (1831م-1840م)**"، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، (د-ت).

121) يوسف عماد عبد العزيز: "**أشراف الحجاز تحت الحكم المصري (1813م- 1840م)**"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 08، ع01، جامعة الموصل، 2008/11/20م.

122) يوسف عمر يوسف حسين: "**السياسة الروسية تجاه المسألة المصرية من بداية الأزمة حتى معاهدة هونكار اسكله سي 1834م- 1832م دراسة في ضوء الوثائق البريطانية**"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 08، ع01، 2013م.

سادسًا: الملتقيات والمحاضرات:

123) رأفت غنيمي الشيخ: "**ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية (10. 12 ربيع الأخر 1409هـ/21 نوفمبر1988م) الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية**"، مركز الدراسات والوثائق، الإمارات العربية المتحدة، 2001م.

سابعًا: الموسوعات والمعاجم:

124) بركات مصطفى: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، دار غريب، القاهرة، 2000م.

125) البعلبكي منير: **أعلام المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م.

126) بوزواوي محمد: **معجم الأدباء والعلماء المعاصرين**، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009.

127) حلاق حسن، عباس صباغ: **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، سبتمبر 1999م.

128) حسين مؤنس: **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987م.

129) الخطيب مصطفى عبد الكريم: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

130) الخوندا مسعود ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، دار رواد النهضة، ج12، بيروت، لبنان، 1998م.

131) صابان سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000م.

132) الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، بيروت، لبنان، 1981م.

133) أبي الفضل محمد وهيب: **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**، نوبيلس، ج3، 2003م.

134) نبهان يحي: **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا، عمان، الأردن، 2008م.

ثامنًا: المواقع الالكترونية

135) http://www.youm7.com،02/07/2016 ،07 :00

136) http://www.faroukmisr.net/mohamedali.htm ،06 /05/2017 ،07 :15

137) http://marefa.org, 06/05/2017، 08:15

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
المدخل العام: الأوضاع العامة لمصر قبيل مجيء محمد علي باشا.	17
الفصل الأول: محمد علي باشا وإنجازات الداخلية	22-57
1: مولده ونشأته.	22
2: أخلاقه وصفاته	24
3: مجيئه إلى مصر	25
4: تعيينه واليًا على مصر	29
5: موقف الخلافة العثمانية من محمد علي باشا	30
ثانيا: إنجازات محمد علي باشا الداخلية	34
1: الإنجازات الإدارية	34
2: الإنجازات الاقتصادية	37
3: الإنجازات العسكرية	47
4: الإنجازات الثقافية	51
الفصل الثاني: مرحلة التعايش والتوافق بين محمد علي باشا والخلافة العثمانية (1808م-1827م)	59-85
أولا: مساندة الخلافة العثمانية في حربها على الحجاز	59
1: حملة طوسون باشا (1811م-1815م)	59
1- 1 أسباب الحملة	61
1- 2 مجريات الحملة	62
1- 3 الهدنة وتوقف المعارك	65
2: حملة إبراهيم باشا (1816م-1820م).	66

2- 1 نقض الهدنة وتجدد المعارك	66
2- 2 انتهاء الحرب في الحجاز والانسحاب من الآحساء	70
ثانيًا: ضم السودان إلى مصر	72
1- أسباب الحملة على السودان	72
2- مجريات الحملة	73
3- تقييم نتائج الحملة	76
ثالثًا: مواجهة الثورة في اليونان	78
1- أسباب الثورة اليونانية	78
2- موقف محمد علي باشا من الثورة اليونانية	81
3- تجهيز الحملة ومجرياتها	82
الفصل الثالث: مرحلة التوتر والمواجهة بين محمد علي باشا والخلافة العثمانية (1830م- 1841م)	87-134
أولا: المواجهة المصرية العثمانية في الشام.	87
1: المرحلة الأولى: (1831م- 1833م)	87
1- 1 أسباب الحملة	87
1- 2 مجريات الحملة	90
1- 3 صلح كوتاهية	97
2: المرحلة الثانية: (1837م- 1839م)	100
2- 1 محمد علي يعلن استقلاله	100
2- 2 مجريات المواجهة	102
2- 3 توقف العمليات العسكرية وتسليم الأسطول العثماني	105
ثانيًا: موقف الدول الأوروبية من المواجهة المصرية العثمانية	107
1: موقف روسيا من حروب محمد علي باشا في الشام	107
2: موقف فرنسا وبريطانيا	111

2- 1 فرنسا	111
2- 2 بريطانيا	113
3: موقف النمسا	116
ثالثًا: التسوية الدولية وانسحاب قوات محمد علي	119
1: معاهدة لندن 1841م	119
2: المواجهة وانسحاب قوات محمد علي باشا	123
2- 1 جلاء القوات المصرية	126
2- 2 الفرمان السلطاني 13 فيفري 1841م	128
3: أواخر حياة محمد علي باشا	131
خاتمة	136
ملاحق	140
قائمة المصادر والمراجع	153
فهرس المحتويات	164